

۸۹۷



۱۳۰۶  
۱۴۰۶  
۱۵۰۶  
۱۶۰۶

بازر  
۲۷

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مختصر ۱ شیعہ
مؤلف	جلد ( ۴ ) از کتب ( خط ) اهدائی
آزاد	آزاد سید محمد صادق طاهری به کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب	۱۳۷۷
شماره	۱۳۹۰۵



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۵۶







تاجدار  
۱۱۳۰

حمد  
نورمحمد

اشرف المصنفين

غاية في  
البيان  
والإيضاح  
الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

نور محمد







وسلامه ولو اصلاح وان البراج وغيره وكذا قال ابن الحنفية لان صاحبنا اطلق القول وان الحنفية والاول  
تدري بعيدا بالبحر كان البرج لصاحب المال ان يكون صاحبها حرة على ان حصة اباها ولو جرة على ذلك لم  
يخرجها ولا اتبع بها ولا يندري لم يفرق صفة اباها ولا يفسر هذا القول لان الصنفين وان لم يفرقا لانه بعد  
الادق في العرف وحيد كون البرج للودي لان في تحفظه استدل به والذي رواه مسجع قال قلت لابي عبد الله  
عليه السلام اني كنت اسودعت رجلا مالا للحنيفة وعلقت عليه فزارني جاني بعد ذلك يسري مالا الذي كنت  
اسودعت اياه فقال هذا مالك فخذوه وهذه الفدية وخذوها في مالك فقلت له مع ما كان فاحضني في حل فاحض  
منه مالك وامتنان احد البرج منه ووافيته المالا الذي كنت اسودعت منه فاحضني استظلم فقلت فاني  
قال جاز نصف البرج واعطه رجلا من اهل البيت الله حب العواصم والظاهر ان ذلك على وجه الاستحسان  
والشيخ رحمه الله افق ما تضمنته الرواية في الدين **مسألة** قال الشيخ في الميسر او اودعها في فريضة فاعطها الى  
قريبه اخرجي بغيره وليس بينهما مسافة والمقول لها مثل المقول عنها في البر وكذا الشيخ في كنفه  
لم ينفها لان صاحبها رضى بان يكون في ملك القربة وفي مثل ذلك وهذه بطلان ولا يهاجره ولا وجه عند الصنفين  
لان نقل عن جرحه في غير البلد فاحضره الصنفين كالوكان منها مسافة فاعطه لاقبل السا والحدود فالتالي  
ما قاله الشيخ وقد اشار ابن ابي عمير الى ما قلناه حيث قال في الجرح والشر بها سوا كانت المسافة قريبة او بعيدة  
بل والشيخ نفسه يصر على ذلك في الخلاف **مسألة** قال الشيخ في الميسر اذا قال اودعها عليا فحقها في  
هذا الموضع وما يكون مثل ذلك الموضع لونه حفظها فيه فان نقلها الى ما لم يكن ليرغب في ان صاحبها ورضى بان  
يكون في ذلك الموضع وما يكون مثل ذلك الموضع فصار كما لو اساح ارضا لم يرضعها باطلا فانه يرضع ما يكون  
منه مثل من الطعام او دونه ولو قال اخرجها من فريضة فاعطه لغيره في مثل ذلك او في الصنفين بخلاف الاطلاق  
لان مع الاطلاق لا محل ان يكون المراد ذلك الموضع بعينه ومثله وفرض الى الجهاد بخلاف ما اوقا الى جرحها  
فانه قطع لحياتها والوجه عند الصنفين المستوفى من المسلمين لان المراد اني سلمت الفريضة عن صفة والا لوان مصلوه  
فامر به المكون في موضع بعينه يستلزم الشيء عن المكون في غير ذلك الموضع فصار **مسألة** في الميسر في الميسر على  
الحكم الاول على منعه ان اودع في اراضي النخل والبر والعرق او الهبة فانه لا ينفذ قوله الا ببينة لان ذلك لا ينفذ في  
وجله ان كل موضع يدعى الحرفين والذهب والعرق فانه لا ينفذ قوله الا ببينة وكل موضع يدعى الرقة والغصية  
يؤثر لطف في يده فان القول قوله مع بينة بلا بينة والعرق ان الحرفين والعرق لا ينفذ في غير ذلك  
الرقة والوجه عند الصنفين على قوله قوله مع البينة في الموضع سواء ادعى ما اظاهر او جرحا وهو لا ينفذ لانه  
المحلي في الحسن من الصادق عليه السلام قال صاحبنا لو دعت النساء موتا **مسألة** قال في الميسر او ادعى  
الزواج فان القول قوله مع البينة لانه اسند لانه يرد على جرحه بخلاف المرفق لانه يمسك على نفسه طلبا  
لنفقه نفسه وهو بعينه باخذ الحق من رتبة الوعد والمودع مسك على غير حافظ الحق من غير فامره ويجعل ان

ان يكون القول قول المالك المذموم مقدم قوله مع البينة لكونه لا ينفذ الا **مسألة** اذا امر به بالبراع فلم يمسك  
عليه قولي الشيخ عدم الصنفين ولما امره بعض الدين قال في الميسر ان كان له ارض صدقة عليه لانه قد حث في  
دفعها عن يده ولو قيل للصنفين في الموضوعين بعدم الصنفين كان وجهها لانه امتثل ما امر به وجرحه بالعنف  
لوجه الصنفين على الباع والبراع في بعض المرفق وقعت **مسألة** قال في الميسر اذا امره ان يكرها لزوجته بغير  
عوايد يرضع الى اهل الجرح فان قالوا او يكرها بغير احق لونه الصنفين وان قالوا امره بان يرضع لانه لا يرضع  
لما مره ثم قال وهو عدي البينة على كل حال لانها خالفا لما دون منه الوجه الاول لانا انما نحلفه عما ينفذ على  
لغيره عدم الادب وهذا التقدير متفق الا ان في الشيء ان يهاجره فله حصة منه فلا يحلفه حنفية مع ان الشيخ  
جرحا المحلف في كنفه الجرح الميسر لانه **مسألة** قال ابن الحنفية لو قال المودع ما اودعني شيئا فاعطت  
بالوديعة وادعي هلاكها لم ينعني ولا يحلف لان انكاره يجوز ان يكون عن يده وبنيان لها وقال الشيخ لو انكر  
الادعاء فقام المذموم في السلف قبل ذلك لم يسمع منه وان اقام منه على السلف فالتقوى ان لا يسمع  
بسته وهي الوجه لانه بانكاره لا يوجب كذب لغيره اهلاك فلا تنفع نعم لو طلع الحلفان لم كان بذلك  
**مسألة** قال الشيخ في الخلاف لو كانت عده وديعة فادعاه اثنان فقال اودعني لحياتها ولا اعلم صاحبها  
بعينه وادعي كنهها عليه بذلك احلف بيمين واحدة فادخلت اخرجت الوديعة من عده وبطل كل من المذمومين  
البينة لهما لا يستخرج واحد منهما بالبرعة فخرج اسمه وحلف وسلمت اليه او ينعنه منها الصنفين وقال  
ابن الحنفية لو وقع حتى يصطلي او يقوم منه بها لادعها ونقل الشيخ عن الشافعي وردد الشيخ في الميسر  
فأمره حكم بالانفاق حتى يصطلي او يماره قولي العرفه وادعي في الخلاف الجرح على ان كل امر مسك به العرفه  
**قوله** **مسألة** قال في الخلاف بخلاف يمين واحدة وهو ظاهر كلام ابن الحنفية وقوي في الميسر ان يجلد من  
لكل واحد من كذا امرهما معا وقال هو لي ولحق لادعها منه والوجه الاول لانه يحلف على ان لا يعرف  
لانها هي وذلك حلف لكل منهما بخلاف صوره لانكاره لانه يكر كل واحد منهما فادخلت لم يكر ذلك البينة بيمين  
البحر **الخبر** قوي في الميسر بقاءها في يده ويسع قوله في الخلاف انها تسرع والوجه ان الامر في  
ذلك الجرحا كونه **مسألة** المشهور ان الوديعة بحسب ردها على المسلم والكافر واطلق الامم بذلك وقال ابن الصلاح  
ان كان المودع حريا وجرح على المودع حمل ما اودعه الى سلطان الاسلام الفاعل عليه السلام وقدرى فصل  
قال سالكنا لشيخنا عليه السلام عن رجل استودع رجلا من مواليك مالا فجهده الرجل الذي عنده المالا فدخل  
من العرب وندع رعي لا نعطيها وبالمستودع رجل حبيب خارجي سلطان فلم ادع شيئا قال لي قل رده  
عليه فانه ان يجهدها بان الله **الفصل** في العارية **مسألة** المشهور ان العارية لا يرضعها ولا  
فرضه للصنفين لانها الصنفين او النعدي سواء كان حريا او غرة وقال ابن الحنفية وليس بيمين العارية بل لطف  
منها اذا كانت السلعة ما االان تعدي وما كان منها عينا او رقا وجواها من العارية لطف ذلك لان



يشترط الملك سقوط الصمان عندنا الاصل عدم الصمان دائما ووجبا في الذهب والفضة لغرض البيع بالعمارة  
 فيها وكانها في معنى الدين والحق الياسينها اما تحصل المالا فيها على انه قد مر وثبت احاديث صحيحة تدل على  
 ما قلناه وروي الحلبي عن الصادق عليه السلام قال ليس على عارية صمان وصاحب العارية والوديع مؤثر في  
 الحق من زاده قال قلت لابي عبد الله عليه السلام العارية بمعنى نكاح قال جميع ما استوفيت مني فلا يلزمكم  
 معا فلا درهم الفضة فابها بالبرهان الا ان يشترط ان يبي برك بركه وكونه جميع ما استوفيت فاستوفيت  
 عليك بركك والذهب الفضة لا يرك وان لم يشترط عليك وغير ذلك من الاحاديث لاحتج بقوله عليه السلام  
 اليد بالحدث حتى يودي وبما رواه وهب عن جعفر عن ابيه عليه السلام ان عليا عليه السلام قال من استعار  
 عبدا ملكا لم يملكه فغيب جوصا من ومن استعار جوصا فغيب جوصا من وكما روي عن الاول ان احادنا  
 احضرتهم وعن الباقر بن عصف السند والحمل على العريضة او على ان العار المالك **مسألة** قال الشيخ في النهاية اذا  
 احتلفا في العريضة كان القول قول المستعير وعدم اليقين منه ان العراج وانما العراج وانما العراج وانما العراج  
 وقال الحنفية وان تعدي المستعير في العارية صحتها وان لم تكن صاحبها قد اشترط صحتها والقول في الحق  
 على المستعير وصاحب العارية كقول في الرهن والوديع من ان كانت احدهما مبيدة والقول قول صاحب العارية  
 مع لم يبد منه عز وجل مع ان لم يرد في الرهن والوديع الخلف في العريضة بل في القيمة منه وجعل القول قول المالك  
 وقال سلافة ما يعني يلزم صمته على كل حال ومالم يعني لا يلزم ذلك منه الا بالنقص خاصة وان احتلفا في  
 من ذلك والقول قوله المعبور مع مسند اذا عدا المبيدة فان قصد الخلف في العريضة صارت المسألة طائفة بالاشارة  
 منكم والقول قوله مع لم يبد وعلي المسمى **مسألة** لو احتلفا في القيمة بعد العريضة قال الشيخان القول للمالك  
 مع لم يبد قال سلافة وان عجزه وان المراج وقال ابن الصلاح وان احتلفا في سلعة او قيمتها احدا اقره المستعير و  
 على ما زاد على بينه او بين المعبر فان قصد بين المعبر المستعير صار قوله مخالفا لما قلناه وقال ابن ابي عمير  
 يفتي اصولا لا دلالة له في القول قوله المدعي عليه وهو المستعير مع بينه وهو الوجه عندني لما انكره قال القول  
 قوله مع المعبر لقولنا عليه السلام المبيدة على المدعي والمعين على المنكر احتجوا بسلطان الامانة بالحيابة فلا يكون قوله موقفا  
 في القيمة والموجب لا يلزم من سلطان الامانة خرفهم عن حكم المنكر **مسألة** قال ابن عجزه وان عجزه وان عجزه وان عجزه  
 وان هلك عن عجزه بان العريضة يوم القيمة يوم النذر والعتدان يقولون كان عجزه وان الامانة ضمنه بالمال وان كان  
 داوت القيمة ضمنه بقيمة يوم النذر ان كان مضمنا وباعا على القيمة من حين العريضة الى حين النذر ان هلك بالعريضة ان  
 قلنا ان العارضة ضمن على القيمة والا فالقيمة يوم النذر **مسألة** قال الشيخ في المسطرة والخلاف في الاحتلف صاحب  
 الدار والراكب فقال الركب اعرسها وقال صاحبها الركبها ان كان القول قول الركب مع لم يبد وعلى صاحبها  
 البينة لا ان في المسطرة لا اعرسها مضمنا واطلق في الخلاف وقال في المسطرة والخلاف وكذا اذا احتلف الراعي  
 وصاحب الارض فادعى الراعي العارية وادعى صاحب الارض المالك والقول قول الراعي وقال في كتابنا الراعي والخلاف

الخلاف والاحتلف قال الراعي اعرسها وقال ركب الارض اعرسها وليس مع واحد منهما مسندكم بالقرعة والاشارة  
 قوله ان احدهما وعنده كراحيها ان القول قول الراعي وكذا ذكر في الركب ادا دعى ان صاحب الدار اعرسها فابها وهو الذي  
 تعري في نفسي ولينا على الاول اجماع الفرق على ان كل محمول مستند في القرعة وعدم من ذلك واما ما قلناه ثانيا  
 وهو ان القول قوله المدعي عليه والارض تدعى الارض فعليه البينة ادا عجزه ان على الركب الراعي البينة  
 وقال في باب الارض من المسطرة القول قوله ركب الارض مع لم يبد لو ادعى الجارة وادعى الراعي العارية بخلاف الجارة  
 بالارض فادعى قال والنحو ان يستعمل القرعة وقال ابن ادریس لا يصح قول المالك في قرعة ادعاء من التجرة ولا  
 قول الركب في العارية ولا لو اجماعه المثل عوضا عن ضائع الدابة وكذا البحث في الارض اذا احتلف المالك والراعي ثم  
 نشأ كلاما سخيا في الخلاف واستغرب الرجوع في القرعة لانهما في السنة وهذا من زمان على المدعي البينة وما عدا  
 الشيخ ثانيا قال انه حيزه المروي ولا يستعمل من الشيخ هذين القولين وامر بان يلحظ ذلك والشيخ رحمه الله  
 المتأخر الى القرعة ان المالك يدعي ههنا والمستعير استغنا سقعه فعرض عن والرجوع لاحدهما ولا يبد فحصل الا  
 ولزمه القرعة ورجح لغير الركب ثانيا لان المالك واقعة على ان يبد لهيب يدعيه وان لم يبد في  
 المنازع وانما يستحق لها ويدعي عليه عوضا عن ضائع الركب منكر العوض وكان القول قوله مع المعبر على ما صاحب الزاوية  
 وابيات البينة على المنكر وقوله ان ادریس وجوب جارة المثل ليس بجواب الاحتجاج بقوله ان المثل انما يثبت  
 المالك على بنى العارية ويجعل المستعير على بنى الاجرة ومنه قول الامير من لجه المثل والقيمة المدعي **مسألة**  
 قال الشيخ في الخلاف والمسطرة والاحتلف قال المالك غصبها وقال الركب اعرسها ادم قول الركب حاله براه الزمة  
 والمالك يدعي الصمان للدابة ولزمه البينة ان كان ركبها والوجه ما قاله ابن ادریس وهو ان القول قوله المالك مع لم يبد  
 لما تقدم وهو قول الشيخ في المارعة من المسطرة الا انه في هذا بحث وهو ان البينة ان كانت باقتضاها والارعة  
 كانت تأخذ من الاجرة وهو مرد على القيمة من حين الغصب الى حين النذر ان اوجسها على الغاصب والقيمة يوم النذر  
 والوجه هنا التحالف ومنبت القيمة يوم النذر خاصة وان لم توجه على القيمة على الغاصب فلا بحث **مسألة** قال ابن  
 الصلاح المضمون المعين والورق على كراجه وما عداها من الاعيان بشرط التعيين والتوري في غير ذلك نقصت  
 والمحال هذه فعلى المستعير ضمان مثل ما هلك من المال وقيمة ما يتلف من الاعيان وارض ما نقص واطلقه كذا قال  
 ابن الحنفية والشيخ في المسطرة ان نقصت بالاستعمال فثقلت المعين لم يصح المانع التوري بان شرطه ضمنه بعض  
 لان الداهية من الاجرة ادا دعى في ادها بها جري العادة وهو الوجه لما قاله الشيخ **مسألة** ادا دعى الركب الجارة  
 والمالك العارية المضمونة بعد تلفها فترضي به لمثلها اجرة قال الشيخ في المسطرة القول قول الركب مع لم يبد  
 صاحبها يدعي ضمانا في العارية فعليه البينة والاصل براه قيمة الركب ولا فرق بين القول قوله المالك لا اذا اصر  
 تضمن مال العارضة لقوله عليه السلام على المدعي ما احدث **مسألة** قال الشيخ في المسطرة ادا دعى في العريضة لم  
 معين منه فخرس كان للمالك المطالبة بالقيمة ادا دعى الارض بان يبرم له ما يبيع من مضمون قائم وقوله



وبغير ما بين العتقين وان قال المعبدان انهم لم يجدوا فيها الا حياض المسجونين على بعضها لانه لا ضرر عليه فيزول  
 قال المستجير انما حتى في الارض لم يكن له ذلك والوجه انه لا يجوز المسجون على حرة في عرسه بل له المطالبة بحرية  
 والارض قال الشيخ ولما عرس معاذ على المالك ولا حتى انما عرس معاذ على عرس لوديم امكان المسجون في  
 فيه اسكان **مسألة** لو ادعت له في الفرع فزعم قال الشيخ ليس له المطالبة بتفادله قبل ادراكه وان دفع الارض  
 لان له وقتا ينفق فيه ويبيع انما يدرس ولو جاز له ذلك كان وجهها لانه عار به فلا يحس **مسألة** لو ادعت له في صح  
 حدة على جابطة لم يمس عليه وطرف الارض على جابطة المستجير قال الشيخ لم يكن له بعد الوجه الاول وان حتى ان  
 لا يرد في اقله خرو وعرض ملكه بخير احوال خلاف العرس لانه في ملكه عرسه ويبيع انما يدرس ولو جاز له ذلك  
 ذلك لانه عار به فلا يمكن الرجوع فيها وان ادعى في الحرب ما لا يجوز لغيره بالارض **مسألة** قال ابن الحنفية لو  
 اعاره مراحا لم يمس فيه ولو عرس منه لم يمس عليه لانه لم يكن له صاحب الارض ان يخرج عرسه منه ويحس به عرسه قبل انقضاء  
 المشه وان فعل ذلك كان له كالعاصية وعليه على من يمس به وعرسه ما يمس به ويحس به ولو كانت له عرسه من يمس به  
 لصاحب الارض ان جاز اد اعطاه فيه ما يمس به وعرسه من يمس به ويحس به وهو كالمالك الباقي فقد وافق فيه الشيخ  
 على ما تقدم وبما عدا هذا وما الحكم الاول فالوجه ان المالك المطالبة بالعلم مع دفع الارض كما قلنا في  
 المطلق ولا يحس لغيره لطلبه العارس ولمنع ساوالة الغاصب **مسألة** اذا حصل السلب لغيره جازت في ادق  
 انما لا يجوز عليه قال الشيخ في المسبوط من الناس من قال لا يجوز عليه لانه عرسه منه فهو كالمسجون ومعه  
 من قال لا يجوز عليه لانه عرسه منه لانه لم يرد له في ذلك وهذا قريب الى الصواب وقال ابن البراء لا يجوز لصاحب  
 الارض مطالبة بغيره لانه عرسه منه في ذلك والوجه ان المالك المطالبة بالعلم مع دفع الارض كما قلنا في وجه  
 كان ويخرجها من مال العير لانه حاصلها اعتراذ لان الناس مسلطون على امرهم وعدم التمسك بالاعتدال  
 بمعنى مع المالك عرس المسكون على ملكه **الفصل السادس في النطق بالحر** تلك لفظ الحر لانه عرسه منه فهو كالمسجون ومعه  
 حوله لم يمس به بين الاحتماء والصدقة فان صدقت بها على الحر **مسألة** في العمان قوله ان الشيخ اذا  
 نبوة قال في النفاذ في باب احرم فذكر في المسبوط والخلاف فيه قال ابن الحنفية وان ادعى في القول  
 الباقي في باب المفسر انها بانه لا ضمان عليه وهو قول العبد وان البراء وسلا وان خرو والركي  
 وحده والافوي الاول انما يعرف في مال العير بجرادته والحد عليه بغير قوله وكان ضمانا وما داه على  
 الجحود عن العبد الصالح موسى بن جعفر الكاظم عليه السلام قال ما نذر من رجل وحده ضمانا في الحرم فاحداه قال  
 بين ما صنع ما كان ينبغي ان اياه وما قال قلت له اني بملك قال يعرفه قلت فانه قد عرسه فلم يجر له ما قال  
 يرجع الى ملكه ويصدق به على اهل من المسلمين فان جازا له بغيره ضار لغيره الشيخ بانه فعل المأمور من  
 الصدقة فلا يجب عليه رد العمان والنجاة لا ما فاه بين العمان والاموال الصدقة لغيره عن الحرم اذ  
 قال ابن الحنفية لفظ الحر خاصة فلا يحس له السلب لغيره اخطاها ما لم قبل السنة ولا بعد اهل تصديق بها فانه

[illegible]











حكما بعد الحكيم فلان التابع كان قد استمرى الملبس ثم في ذلك ان يعينه باعها بالمرح فيعبر عنه وعرفه السابق قبله  
ولان السكك محصورة في يده في دار اسنان وجبان يعرف ما وجد في مطبخها وقول ان ادرين لا يوجد له الشر وليس  
عندي بعد من الصواب القول بوجود التعريف لما يحوزه في نظر الملبس مطلقا سواء كان عليه امر الاسلام ولا  
ولما ما يوجد في نظر السكك ما ليس عليه البحر اما اذا كان اصله البحر فلا **مسألة** ان اهل البحر لا يبيع  
ام لا لم يبيع على من يبيع له بل قال ان لم يعرفه التابع كان كسبل ماله وكذا قال ابنه في المقصود عليه در الحديث  
وقد رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن جعفر وقد سبق واما الشيخان وسلافة فافهم قالوا اخرج حصة  
وملكا السابق وقال ان ادرين اخرج حصة لانه من حله العتاق والعباد والمجدين لقول ان كان من البحر كان كالموت  
يخرج حصة والا فلا لان الاخرى لا تعطى بحصة جوفه حولا عليها لعدم السابق قال ان ادرين يخرج من البحر  
موتة حوله سمن وما في الاصح باطله والافرى ما فعلناه بخلافه وهو ان كان من البحر اعترفه بالعتق  
في العوض والا فلا في حصة **مسألة** قال الشيخ في النهاية اذا وجدت الشاة حصة هذه ثلاثة ايام فان صاحبها  
ردها والا تصدق بها والطاهر ان مرارة يدلك اذا وجدها في العيران لانه قد قيل ذلك حكم الشاة الموجد في  
البرية وقال في المبسوط اذا وجد الشاة في العيران وما يتصل بالعيران على نصف فرسخ واقل فان له حصة وهو  
بالجانبين ان يقع عليها تطوعا او برفق جريها الى الانعام او احكامه ولا يملكها وقال ان ادرين بحسب ما لا يملك  
فان لم يجد صاحبها ولا تصدق بها من الضان او نضري فيها وكان ضاها العتق والوجوه الاول لنا الاصل  
عصم بالانبياء والمراد به جراح المذنبين عن الصادق عليه السلام قال القول لا يملكها الا الضان او ادرين جرحها  
وعن ابن ابي يعقوب قال قال ابو عبد الله عليه السلام حافي رجل من اهل المدينة منى عن رجل اصار مائة قال  
فامر بحسبها عنده ثلاثة ايام ومياله عن صاحبها فان صاحبها قتلها بالامانة وتصدق بجميعها اخرج بخلاف  
الضيق نجا والاحد والعتاق واحد بينهما والجرام المبيع من الملاءمة وما سواها من الصدقة ليلان في ردها بها  
ولم يسوغ له الفلك لانه الذي ادخل على نفسه الضرر بالعتاق **مسألة** قال الشيخ في النهاية من وجد نسما لم يملكه  
الى الحقيقة عليه حيلة ان يرفع جرحه الى السلطان ليعرف عليه من حيث المال فان لم يجد وانفق هو عليه كان له  
الرجوع على صاحبها انما انفق عليه وان كان ما انفق عليه قد انتقم من حيث حصة اهل المدينة او كره او لم يملك  
ما رواه النعمان عليه ولم يملك لما الرجوع على صاحبها وقال ان ادرين ان لم يجد السلطان وانفق هو عليه وانفذ  
كان له الرجوع على صاحبها العتق وان كان قد انتقم من اهل المدينة او كره او لم يملك ذلك الذي يبيع حيلة  
في ذلك ان كان انتقم من ذلك قبل التعريف والحق عليه حصة وذلك ان كان انتقم من وجه عليه ربه مثله  
والذي انتقم عليه يذهب حصة لانه ينفذ من صاحبها والاصل امره بالدم وان كان عبد العتق والحق له  
بحب عليه حصة ولو رضى من الابيان والاصواف لانه ما له من رضى من العتق الموجد في حصة والوجوه انما انتقم  
به الرجوع مرجع وان لم ينفذ لعدم الشروع وحصول الضرر له وان كان قد انتقم فاه بما انتقم من اهل العتق

المفضل وان كان الاتماع قبل الحول **مسألة** قال الشيخ في المبسوط والكل اذا اوصفها رجلا وذكر عتاقها وهي  
الجلية التي فوق صام القارورة ووكاها وهو شداها وورثها وعدد حصة وحبها وعلى فطنتها صاغة  
حازان مغطيا ولا يبيع عليه ذلك وقال ان ادرين لا يبيعها انما ادرين من لا يبيعها اياها سواء اعطى في طنة  
حديقة او العتق الملبس والدم مستعمل بها او يبيعها وان لا يملكها الا الى صاحبها وهذا الواضح لها النسب  
على طاهر الشروع والاوله والى حبها والى الشيخ اذا الامور الشرعية مستوعبا لظاهر هذا قال عليه السلام انما اوصف  
بالطاهر والدم يتولى السرار والغالب على الضرر وورثه الاوصاف من المالك لا عن البينة التعسفي بالقطع والنسب  
وان كان الحكم بها فاعلم انما فيها بعد الطن فاذا وجد جارا العتاق ولم يملكها ان الصادق العتق الذي يحسب العتاق  
الشأنع البينة ولا تملك ذلك لافعى الحصة فانها من المالك تستلحق عن عليها او من المستبعد فانه البينة على  
ما يستحقه الابان من امواله فانما السهم من المالك اذن المالك لها وذلك من الحكم في جبان لا يكون من رضى  
لانما الحكم فيه **مسألة** المشهور ان المجنون المتع اذا تركه صاحبه من جديد في عز كلاله ما يجوز اخذه وقال  
حزبه وان تركه صاحبه من جديد كلاله في كلاله ما لم يتركه في عز كلاله او لا يملكه لانه كلاله  
ومارواه مسع عن الصادق عليه السلام قال فقيمي امر المؤمنين عليه السلام في رجل تركه واستقال ان كان تركها في  
كلاله ما لم يتركه من جديد ما تتركها في عز كلاله ما فقيما احبها اخرج ما رواه الحلبي في الصحيح  
عن الصادق عليه السلام قال جاز رجل الى النبي صلى الله عليه واله فقال لي وجدت عبدا فاقبل الى النبي رسول  
الله صلى الله عليه واله خذوا له خذوا له وكرت سقاوه فلا تقبلوا له والحق القول بالرجوع فانا نعلم على الواحد في  
كلاله ما او على اذ تركه من جديد **مسألة** قال ابن حزمه وان اوعاها احد اسحقها شاة هدر او شاة هدر  
معد ما وصفتها بالوكا والى عا والورث والمعد والكلية وهذا الكلام شعر بالشرط ذلك في الاخذ من اكله  
الشاهدين والشاهدين البين وليس بحديث الحكم ثبت بالشاهدين والشاهدين البين وان لم يسمعها  
لعمري ان ادرين **مسألة** قال في الخلاف اذا عرفت ما استلحق في ملكه الابا حيا رماق بقول اخرت  
ملكها لانه قد شاة ملك العتق وما قبل بحسب على ملكه وجره ليس عليه دليل وهذا شعر باستلحق القول  
في الفلك وقال في المبسوط اذا عرفت ما استلحقها ملكها بالعتاق ولا يجوز لبحول ومضى بها حظه  
على صاحبها او تملكها فانه يمكن في ذلك البينة وان لم يملكها ومنه من قال لا يملكها الا بالعتاق والاولا اخرج  
قوله في المبسوط اولى **مسألة** قال في المبسوط اذا عرفت ملكها بعد الحول فما صاحبها قتل ان تصرف  
فيها بعد اختياره كان لحقها وان كان بعد التصرف كان له المثل او العتق وان كان رابعا فان كان عتق  
مقتبزه رها من الرابذة وان كانت ممتبزه والاصول وفي الرابذة لاهما حصلت في ملكه فان كان ناقصا  
ردها ورد الاثر في هذا الكلام اسكال من ان اللقطة ملك اللقطة ووجب عليها المثل والعتق ولا يوجب دفع  
العين ولا منسلط المالك على احدها لا سأل حقه الى المثل او العتق وكذا الرابذة المسئلة وفي الحقيقة















لغا فاصلا بين العضوب قد بلغت فلا يلزم من العتمة ومن يقول في الفرج عمن البين وان الفرج هو عين  
 البين كما في العلوم خلافا لما في غيره وان عتمة حادثة باهتة فاحتضنت وخرجت فارجع من البين وان  
 عضد الفرج من غيره او السور ومن غيره او البين ووضع تحت حادثة لم ينع في الفرج ومن البين  
 والبين لها الفرج والفرج بينهما يكونان من عين العضوب من حيث الفرج على كونه تلكا الحاصب والمحصن  
 الفرج حادثة البين من عين ملكا المالك واما الاستحالة في الحاصل في البين فانهما صفات حصلت فيها وتعمل  
 كالسبب في استبعادا وتعمل فيكونان متغايرا في ان يكل الاستبعاد في الصورة الفرج فخلقها الله تعالى  
 ووجهها اياه فليس الفرج في الاستبعاد فيها انما هو في العين للملك اما الحادثة فعل او محتمل  
 العين ما يطلق اما الاول فلان الفعل هو في العين وليس ذلك موجبا للملك ولا كذلك  
 انحصارها في جلد المالك ملكها ولكن المالك اذا اذن في غيره في احضان الدرجة في البين فلهذا الملك ملك  
 وليس كذلك اذ اعادها وما لا ياتي فلا يكون كذلك لكان المالك اذ اعادها وحصلت في عينه من الملك  
 ملكها فاحصل المالك في عينه ليس كذلك اذ اعادها وما لا ياتي فلا يكون كذلك لكان المالك اذ اعادها  
 مطلقا ما لا ياتي وان لم يتغير صفه وليس كذلك بالاجزاء وقول الشيخ ان العين قد بلغت من حيث عتمة الفرج  
 لم يحصل لها ما اذ اعادها استحالته وتغيرت صفاتها فاجزاها او ما ياتيها وقول من يقول في الفرج عمن  
 البين وفي الفرج عمن البين كما في خارج عن الاستحالة فاما لا يدعي هذه الاشياء على تلك الاشياء  
 على الصفات بل ان الزاد والحد في الشجر اما هي الصفات والكواثر وبعض المراتب وبعض ما لا ياتي  
 الحد والحد في الشجر هو البين والحد في الشجر هو البين والحد في الشجر هو البين والحد في الشجر هو البين  
 العين العضوب كاولاد الحيوان المستحل عن نطفة كانت في الامهات وفي العضوب يحكم بالاستحالة في الملك  
 العين المستحل **قال الشيخ** في المسبوط اذا جاز الفاصلة بين اوارطها كان من ذلك في الملك ولو فرض  
 حق في ملك غيره فلا يمتنع فيها ان يقع فيها انما لو يهيئ فليمنعها هذا اذا لم يمس المالك من ذلك فان لم  
 المالك في جوان ما يعلو به من هذه البين فليمنعها هذا اذا لم يمس المالك من ذلك فان لم  
 عما يستحق البين والحد في الشجر هو البين والحد في الشجر هو البين والحد في الشجر هو البين  
 كان سقوط الفرج عتمة البين فيها استحالته واوله الصانع في البين وكان حقه استلامه وسقط الفرج  
 من المالك وقال ابن ادریس ان جرحه من الجرح على طهها والفاصل في ذلك وان كونه في الارض في تركه من العين عليه  
 ضمان ما يدعي فيها هكذا ذكره في غير ما ياتي ولا في غيره انما هو في الارض اذ رضى بعد جرحه في الجرح  
 من غير الطهر فلا يمتنع في الجرح ضمانا لا يقع فيها لان حاصلا البين في ذلك وان كان في غيره فليمنعها  
 واوله ابن ادریس جرحه في العين من اوله وان لم يمس المالك اذ استقر في الطهر **قال الشيخ** اذا عتمة البين في الفرج  
 فان كان من جرح العين فان لم يكن جرحه في الفرج فان خالف جرحه في الفرج فان خالف جرحه في الفرج

المقد له في الشجر عليه فمتى من قال بعد المالك في الوالط ما لا يمتنع له والوجه ان ينعى بالمثل انما هو  
 من اجزاء الشجر اذ ليس كذلك الواقع كان في الارض البين وليس هذا ما جرحه في الفرج انما هو في الفرج  
 من جرحه في الفرج اذ ليس كذلك الواقع كان في الارض البين وليس هذا ما جرحه في الفرج انما هو في الفرج  
 فلهذا ياتي في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 كالجرح في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 واوله ابن ادریس وهو جرحه في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 ووجهها ما يدعي في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 يعلمه الربا وان كان من جرحه في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 وله لو كرس انما فاعادت عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 البين وقال ابن الجراح ان كان بعد المالك من جرحه في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 على المالك في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 المالك عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 الارض كعنه من الاموال ويجوز الربا والحد في الشجر على الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 المالك عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 بالحد في الشجر عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 قوله به وان ادریس قال كذلك فانه قال لا عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 دفع العتمة له لغيره المالك وهي عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
**قال الشيخ** في المسبوط لو مثل من عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 المالك عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 المالك عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 جرحه في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 قال ابن ادریس في المسبوط لو مثل من عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج  
 المالك عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج عتمة البين في الفرج



القول بالوجوب والارادة لا تسقط حق السيد من الجارية وان كانت مكرهة وجب له بها على ان لا يولد كاشا  
 منها ما لا يولد الشيخ وان ادينس قال انما ادينس ذهب معن اجناس الى ان عليه بخصم عن خصم قال الاول الشيخ  
 لان ذلك هو ووجهه ان سرك حارسه ووطاها وكانت حاسلا ولان ذلك هو على ما لا يولد من خصم عن خصم قال الثاني  
 عليه عن ذلك وان كانت مكرهة جملها قال في المسوقة عليه من المكاره ووجهه ان من خصم فيها قال في المكاره انما  
 الحاكم لو احصى ما اصابه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المكاره عليه من المكاره انما  
 المكاره من عليه جملها من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المكاره عليه من المكاره انما  
 قال في الثاني من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 وقال في الثالث من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 وقال في الثالث من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما

الغير في يوم العصب وعند كرا صبا اكر العزم وعند اخر يوم العصب ان العزم ان العزم من يوم العصب وان  
 كانت العين باقية وابت من جوان الاما له فالوجه وجوب العزم في العصب يوم الدفع في مكانه في مكان العصب  
 فثبت من مكان الدفع وما السرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 وان ادينس من عان **مسألة** لو اختلف في العزم قال في المسوقة عليه من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر  
 قوله وقال في الثاني من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 وقال في الثالث من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 وقال في الثالث من قال لها المهر من حق اسبها فلا تسقط سبها كما لو بولت بها المهر وان كان عليه ان كانت له المهر  
 بكونه ان كانت مكرهة عليه من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 من المهر من ان طار وحصل له من سرك من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما  
 للمهر من في مال المهر فلا تسقط سبها من المكاره وادخلها في المكاره وان كان عليه ان كانت له المهر عليه من المكاره انما







من المراجحة انما دريس وهو الوجه وادب الصلاح تابع السجدة الاصل المحذور لا تفهم ما وضع على هذه معلوم خارج  
 معبر وكانت لا بد كما لشغل وان شرط الاتصال يقتضي عدمه تكون باطلا وبما لا نقض ان يكون اذ هو من رتبة  
 التي تشمل عليها هذه المراجعة معبود عليها وليست متصلة بالعقد فاصلا عن الاول منها بمعنى عدم الاتصال  
 التزم احكامها الشيخ بان عقد الجارية حكم شرعي لا مثبت لا بد منه مرفوع وليس على ثبوت الجارية دليل حجب  
 ان لا يكون صحيحا وحله دليل في هذه المسئلة والمصلحة المقتضية ان الصلاح بان عقد الجارية هو مقتضى المصلحة  
 والجواب عن الاول بان الدليل موجود وهو قوله تعالى ادعوا اليه لعلهم يتقوا ولا يضرهم ما دبروا من سوء العهود ولا يضرهم  
 العترة على المتبلم مطلقا لا استحقاق ونحن نقول بوجوده والحق ان احادهم يفعل قول الشيخ في حاله المصلحة  
 في المسبوق وان لم يردوه هو قولنا ادعوا اليه وان لا يضرهم ان ذلك قوله صحيحا ما لم يردوه نعم قوله الشيخ في  
 الخلاف ولا على قولنا في الصلاح والمصلحة ذلك **قوله** قال الشيخ في المراجعة من المسبوق انما استخرج من قوله الى  
 ذن وان اوله لانه كانت المسئلة بالاهلية وان لم يردوه ذلك اوله لانه عدوا في من ذلك المشرع وكان ما  
 عليه بالاهلية فترك ذلك المشرع والذين لم يردوه بما وان ذلك انما هو مقتضى معنى من ذلك المشرع وان كان  
 بطل على برده والاولى ان يترك مقتضى **قوله** قال الشيخ في المسبوق انما الاستحسان يكون معلوما بالاهلية  
 فان لم يردوه وصح انما دريس من ذلك قوله الشيخ في المصلحة عليه فانه قال في هذه المراجعة لا يضرهم ما دبروا  
 وما لم يردوه لا يضرهم البتة عليه السلام يعني عن المراجعة الشيخ باصالة العترة ولا في المراجعة من المسبوق المصلحة  
 والجواب الفصل مرفوع بالجواب انما مطلقا مطلقا بالبرهان وهي متحققة هنا اذ قد عرفت في غير الشرع ان المصلحة والذين  
 انما انصاع المراجعة عليه ايد علمها بالكلية والوزن والبرهان السار بالمساهدة في البيع ولا على ذلك سوى  
 المجازة في ما عرفت في المراجعة **قوله** قال الشيخ في المصلحة والمصلحة في المصلحة اذ قال المصلحة من المصلحة  
 لم يضرهم ما دبروا الا على غير واحد وكان ما راد عليه بل هو من المصلحة وقال في الخلاف اذ قال المصلحة  
 هذه المصلحة من المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ان ذلك كل شيء يملكه كان صحيحا لان المصلحة معلوم وجب بطلانها في قول من قال ان المصلحة في المصلحة  
 اجزاء من واحد وما راد عليه فلهذا المصلحة وقال ان المصلحة لا يضرهم ما دبروا في المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 فهاهنا المراجعة ولو ذكرها غير برسدوا قالوا انما دريس انما يقتضيه اصول المصلحة في ذلك المصلحة  
 ولا يضر المصلحة بل المصلحة من المصلحة لان ما عرفت المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 استحقاق المصلحة من المصلحة في المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 اجزاء وهو هنا انما يعلم ما راد عليه وهو المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 معلوم صبره في المصلحة ما عرفت المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 وكذا ما عرفت في المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة

المراجعة في المصلحة وسلا وقال في الخلاف الموت بطل المراجعة سواء كان الموت المراجعة والمصلحة والمصلحة  
 من قول موت المصلحة وموت المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 الملك والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 والسيد ههنا لم يصرح بما يقتضيه انما دريس بل قال في حيث ذكره العمري وانما ورت المصلحة والمصلحة والمصلحة  
 مانع المراجعة وهو بطلان على ان موت المصلحة لا يضرهم ما دبروا وقال ان المراجعة الموت نسخ المراجعة ولا فرق في حكمه  
 ان يكون الميت هو المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة او المصلحة  
 قال في ذلك في مسند المراجعة من المصلحة والمصلحة في ذلك بان يبين ان المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ذكر ذلك في قوله وقال انما دريس مقتضى الموت انما كان والمصلحة ما قاله ان الصلاح انما يقتضي ما في مقتضى مقتضى  
 نعم المصلحة والمصلحة وما عرفت في المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 صحيحا في مسند المصلحة من المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ورتبة المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 قال المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 على ملك المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 كالمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 فانه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
 المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ان اكثر المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 لو باعها **قوله** قال الشيخ ان المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 مصلحة ومنع او الحق المصلحة ومرفا الى السيد المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 قد عرفت في المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ما لا عار في مانع من المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 ادريس بالمرأة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 من المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة  
 مثل حق ما عرفت وكري غير المصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة والمصلحة































على ارض خرقه مما كان صاحب الارض يملك انك شاطط المربع وطالب المربع بغيره من الارض وانما  
 اخذ المربع وكان عليه خرقه **مسئله** قال الشيخ في النهاية ومن يزرع ارضا على ثلث اذرع وثلث الفلج حارضا  
 الارض لا يخرس على الفلج فانه كانت اذرعها اقل من ارض المربع بما خرج احداهما وكان عليه حصصه من الارض  
 سواء فخر المربع او زاد وكان له المثل في ذلك فقلت للعلامة رحمه الله ما هو الذي يملك على المربع من الارض  
 اذ زاد من الذي سبق بحصصه ان لا يملك ان يكون في ذلك حصص من الفلج والتمرة مقدارها في خمسة من الفلج  
 المثل او اربعة الحصص فليمنه من ارضه على الوجهين معا البسج ثلث الارض داخل في المراسم والمحاكمة ولا خلاف  
 وان كان ذلك حارضا لم يبق اقل كان ذلك بغيره في دمه الا كما الذي هو المربع فانه لا يملك له من ارضه  
 ما اقل من السوادين او الارضين وان كان ذلك الصلح بغيره من ارضه فليس له ان يملك في ما من المربع من  
 مخرج وان كان ذلك فالعقد فيها سواء اذ كان المربع او غير المربع فقلت في هذا الموضع ان صاحب الارض الذي  
 نصيبه ارضه مذهباً وبغيره المذهب فلا يخرج عنها ما اقل من ارضه على ارضه المربع من ارضه  
 على ذلك على ما هو عليه وعبد الله المخرج في الصحيح من الملاقاة عليه السلام ان اياه عن ان رسول الله صلى  
 الله عليه واله صلى جبراً نصف ارضه او يملكها فلما اكدت التمرة تحت يده من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت  
 اما ان اأخذه وتقول نصف التمرة واما ان اعطيك نصف التمرة واخذه فقال يهودا فاستقرت التمرة والارض  
 وفي الصحيح عن يعقوب بن سعيد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن المربع فقال لا يملكه من ارضه  
 خارج ارضه من يزرع على التمرة او يملك قبل رسول الله صلى الله عليه واله خزانة فاعطاه من ارضه اربع  
 على ان يزرع نصفها والآخر نصفها فقلت المربع ارضه من ارضه من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 نصف ذلك فقال اليهودي يهودا فاستقرت التمرة والارض من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 هو نوع من ارضه وقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 قال الشيخ في النهاية لا يملك المربع الا اقل او اكثر ويكره ان يزرع بالمحطة والشمس والارض  
 والارض وليس ذلك المحذور فان زرع شي من ذلك على محط من ارضه فخرج من ملكه المربع فخرج من ارضه  
 بل يملكه ذلك فذكر المربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 من يزرع في المربع المربع بالارض من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 من اقل او اكثر فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 العصب ان يزرع بالارض المربع بالارض المربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 على التمرة لا يخرج منها وقال المخرج من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 المربع لا يخرج على كل مخرج من ارضه المربع المربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم

الارض بغير المعاملة عليها جميع الاعراض فيخرج ما يزرع فيها اذ المربع من ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 الصحيح ان المربع بما رواه الطائي في الصحيح من الصادق عليه السلام قال لا تملك الارض بالخطوة فتردها  
 والحوار المربع ما يخرج منها ما رواه العيص في بيان قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ان كان مخرجها على ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 مخرج ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 الى ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 سئل المان فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 وكان القسم بغيره من ارضه والوجه ان الارض المسلم لا تصير حراً وكذا المربع الذي يملكه **مسئله** فزارعه  
 الصبي يملكه على الاثر وقال في المربع لا يملك الصبي المربع ارضاً ولا يملكه ارضاً ولا يملكه ارضاً ولا يملكه ارضاً  
 الى حق من يزرعها ويملكه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 الوجهين وهم فقهاء ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 خرج منها على ما استوطناه فان مات المبيع وهو في عمل المربع يملكه المستحق المربع كان نصيبه ارضه  
 حاشاً للمبيع والمربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 وعلى ما قلناه صاحب المربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 للمعاينة ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 الارض ولما قلناه اذا كان في يده وقلنا ان المربع يملكه المستحق المربع فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 الناس فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم  
 ارضه فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم فقلت عليه وسلم































ثم صالحه من هذا النصف الذي اقره به على هذا لا يملك قطع العند الذي شرطه ولا  
يكون شرطه قطع الجرح والوجه الذي هو ان السهم قد قطع **مسألة** قال في المسألة الاولى  
على ان شرطه اذا خالف احداهما بغيره وانكر الاخر خلف وكان السهم في شران المرقلة ما في الذي  
السهم الذي اقره به على ما لا يملك ويكون هذا سري من الذي النصف والشر الذي به السهم قد لم يقطع  
اقران ملكه بالذي لا يملك بان شرطه السهم بالصلح والحق انه لا يملكه فضا وانما فرع السهم على جرح  
بجعل الصلح فرع الجرح فانه يكون هذا فرع الصلح للشر الذي اقره به **مسألة** قال في السهم اذا كان له على  
حايه حارة خسر من هذا كان له ان يبيعها لان الظاهر ان ذلك وضع بحق وليس لصاحبها ان يبيع  
ايعادها الا ان يشاء ذلك الوضع كان يبيعها ويتكون له الرجوع فضا وانما ان لا يملك ان يبيع  
بحق كذا العاد ويحق والاصل عدم السطوة على ملك الغير لا يرجع من حق يبيعها فراضيا الصلح بها فكان  
اولي ما قلناه **الفصل السادس في التركة** المتوهم من هذا انما ان تركة الوجه ما يملكه كل تركة  
الاعمال وقال ابن الحبيب ان تركة رجلان يبيعون لرب ما بال باق سرياً ويبيعان بغيرهما جاز ذلك وتكون تركة  
رجلان فكان من عند هذا يدرى على الاخر الصلح والحق كانت التركة حارة منها ولربها يملك على  
ان يملكها واحد منها فحصل مقرر ان يكون احدى في العمل وتسلم الجرح منها لم يترك ذلك الجرح  
عوض من صلاته من غير هذا حصل كل واحد منهما لرب ما بال باق سرياً وان يملكها واحد  
شر اكل الصلح وانما ان يبيعها بالصلح فترت على التركة جاز ذلك الوجه السلطان بالصلح  
الرفق وظلال ان الحبيب قد عذر ان يبيعها وحصول الامتياز بعد ذلك حصول الصلح عدم التركة  
كل واحد عليه ولانه عذر عظيم ولان التركة عقد سري فبعد على الدين **مسألة** هذا السهم الى التركة  
تساوي في المالين تساوي في المرح والخبر ان تساويها فضا وتاويها على السهم ولو شرط التساوي في  
المرح سنا وتساوي المالين والمالين طلب التركة لانه في الميسر والخلاف وبقا ان اردت وقال السيد الرعي  
نعم التركة وطلب المرح وهو الظاهر من كلام ابن الحبيب وقال ان الصلح اذا كانت التركة السهم والشر  
واوجب المرح واحد من الشر يمكن من المرح عند المرح والوجه ان يبيعها فان شرطه على المرح ذلك  
حل ما لو ارياه بالباحد وفي عقد التركة ويجوز لبيحها الرجوع بها وان شرطها فانه اذا  
عقد التركة فضا على الوجه عقد التركة وطلب المرح وكانت التركة على وجه القول الى ان يبيعها  
الشر يمكن على الاخر فان كان هذا الشر يمكن على الاخر فضا في المرح بها او على المرح فضا  
للعامل على عمله من المرح ويحتمل ان يبيعها بالصلح لرب ما بال باق سرياً وهو هذا الذي رجلاه  
لنا قوله تعالى او فرياقهم واما ان يقع الانبعاث او الموت على ما وقعت عليه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا  
لما كنتم اموالكم منكم بالباطل الا ان تكون بخاره عن بعض منكم والرضى انما وقع على ما رجلاه والبيع

ليخرج من المرح من هذا التركة وقوله عليه السلام المؤمنون عند شروطهم وانما هو ايضا المرح  
وقوله عند ذلك المرح كما يكون جرح او كافي سرياً فكذا يكون جرحاً او كافي سرياً فكذا يكون جرحاً  
وان في التركة اذا قال كل منها وقد ابرعها جرحاً او كافي سرياً فكذا يكون جرحاً او كافي سرياً فكذا يكون جرحاً  
الناشد من المرح وحيد يعني والمخرج للناشد من جرح المرح وحيد يعني والمخرج للناشد من جرح المرح وحيد يعني  
حيث المرح وحيد السهم نوقح الباع على جرح المرح مع تفسط المرح على قدر التركة المرح وحيد السهم  
خلافة دليل الجرح وحيداً الاول المرح وحيداً قال ان اردت من هذا المرح وحيداً فضا ولا يملك  
فله ما عطا ما شرطه لان حقيقة المضاربة ان من ربا المال لا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
استحقاقه الفاضل من ربا ما فضا من ربا المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
عند هذا سقاط العند الذي يملك عليه في المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
قائه في هذا جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
ليس فرعاً على غيره ولا يبيعها العقد الصحيح في الجارة والمضاربة على ما يوجب ولا يبيعها العقد الصحيح  
جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
الشر الذي جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
تعيينه موصوباً بها ان كل واحد من الشر يمكن سرياً على الدين فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
الغرم وارباه من خشي امراه احداهما من جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
واستحقاقه لم يملك سرياً الذي هو وارباه او جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
دم الغرم كان في هذه الصور كلها شارك من لم يبيعها فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
كان تركة منها ذهبت ولم يمسحها في دم الغرم الذي هو الذي يبيعها فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
مطالبة مبيعه وارباه من خشي امراه احداهما من جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
سرياً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
ذلك في ما يوجب ولا يبيعها العقد الصحيح في الجارة والمضاربة على ما يوجب ولا يبيعها العقد الصحيح في الجارة والمضاربة على ما يوجب  
له جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
احدها موصوباً بها ان كل واحد من الشر يمكن سرياً على الدين فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
هو الذي كان على جرحاً وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
ان يبيعها سرياً في ضعف بالحره عند المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
المدينين بالشره احد الشر يمكن سرياً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك  
الطريق وارباه فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك من المرح وحيداً فضا ولا يملك















































الحاج الحق المعتمد با اسم الولد من ولد من الصلح لولد الولد لما قال في قوله في اوله المذكور مثل  
 خط الامين ودخل في ولد النبي وان سفلوا وقال تعالى ولا ترمي لكل واحد منها السهم ما ترك ان كان له ولد  
 ومساؤه ولد الولد وخرجه وخرجه عليهم اسماءكم ومباكم وهو ما لم يثبت ونسب الميت وكل موضع ذكر  
 اسم في الولد هل هو ولد النبي قال الملقن من كلامه لا ادعي او اخلافه من سعي ان يجعل على الملقن من كلام الله  
 وغيره وغيره وقد خاطبته تعالى في قوله يا بني ادم يا بني اسرائيل قال عليه السلام يا بني اسرائيل فان كان  
 راسيا وقال يخرج من النضر من كان له وقال عليه السلام من نزل من الحسن والحسين ها وان شاي ايمان قما او قندا  
 وقال عليه السلام لا ترموا النقي الى السكوا هذه بولده وقاله كان في حجة ففهموا ما عده والحج راسيا او عجم  
 من اسم الولد لولد الصلح ولده على سبيل التخصيص من نوع والامر لا اسيرك وان ادعيه مطلق الشرح من  
 مسلم لكن لا يملك على حجة فيها عند التخصيص من المرام وان حطبا والظاهر يحكم في سعي مقدم في قوله  
 الولد لولد الولد فلهذا في الشرح في ملك الاحكام وقوله تعالى يا بني ادم يا بني اسرائيل عزم الولد للصلح من  
 الي ولد الولد لولد النبي كما عزم وكذا التجار **مسألة** او اوقت على ولادة ولد من قبل بعضا على بعض ساوي الذكر  
 الاما من عند ذلك علمنا وقال ابن الحبيب يكون للذكر مثل حظ الانثيين وكذا لو قال لولدني انا الاصل لصحي  
 المستوي ولا يجوز للعدول عنه الا لادليل كما لو اقر الصداق وصي لم يخرج من تركه بالجل على الميراث والحكم العباس  
 عنده ما يلزم من قولهم جامع فكيف مع عدده وثبت الفارق مع الله قال لو قال لولدني انا لولد النبي  
 او جعلها لولدني انا لولد النبي كانت جميعهم على او ووس في بعضا فيها ذكره على ان في **مسألة** قال الشيخ في المي  
 او اوقت المسلم سباعا على المسلمين كان ذلك لجميع من اقر بالشهادتين وان كان من بعد من الصلح والقرآن والقسم  
 واجب وان اختلفوا في الاوقات والديارات وكذا قال ابن البراء وقال ابن الحنفية وقت على المسلمين اقل على جميع من اقر  
 باسمه في دينه يجوز عليه ان يملكه الصلح من الميراث واذا عزم على جميع من اقر باسمه في دينه وكذا لا اقل  
 ودان باج الى المستحرام وان اختلفوا في المداخيل لا اذ هو موافق لولد النبي لان كلامه على ان جعل الصلح  
 جرت الا سلامه قال سلاسله يكون من على الميراث وقال ابن جرير وان عزم على الاسلام كان من اقر بالشهادتين  
 ولمن هو في حكمه من المظاهر وجميعهم وقال ابو الصلاح لا يجعل مسلم حتى ان مصدق على محال للاسلام  
 او عاهد النبي لان يكون دارهم ثم قال ويجوز لاهل النحلة ان يملكوا من اليهود والنصارى والمجوس والمشتبهين  
 وهم من تصدق بعضهم على بعض قال ابن اديب اذا وقع المسلم الحق سباعا على المسلمين كان ذلك لجميع  
 من المسلمين واستدل ابن جرير الخطيب ان شاهد لولد النبي عليه كالمو وقد اقر وقتا على الفخر كان في ذلك  
 ما سبق في فقر اهل النحلة عاصره ثم اراه كانه محال عليه قاله ولعله الشيخ من موارده ايرادها واعضا  
 لانا واباه ما في خير الوقت القريب الى اسمعالي وهو لا يراه مع الايمان الحق لوقت عليه واجبه  
 عزمي ما اقله اقره لنا الاجماع على جوار الصدقة عليهم ويحوز الوقت عليهم بالخصوص صير طاهره بخلاف

خلاف من شد ولا فرق بين حوايف الاسلام الا ان ترك ما يعلم بطلانه من دين النبي عليه السلام كالعلاء والحج  
 ولوله جميع العرب يعلمون لم يجمع ذلك ونفسه ان لا يرضى كلام الشيخ الى آخره ولما ادعى ما ذكره الاعضا  
 قبله كمل سده وسوقه عدم تفتي **مسألة** قال الشيخ في النسخا اذا وقع على المؤمنين كان ذلك لجميع المؤمنين  
 من اهل المعرفة بالاساميه دون غيره ولا يكون له ساق منهم سعي على حاله وكذا قال المعتمد من مرامه وان الميراث  
 وان جره وقال سلاسله يكون للاسميه وقال ابن اديب لا يحقر ذلك بالعدل على مرام لجميع المؤمنين العزم  
 والاساق وهو كقول سلاسله ان لا يفسق لا يخرج المؤمنين من ايمانهم وقد يجمع سعي في سماعه وان في جهاد في  
 قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اكلوا من ثمراتكم ما رزقكم فقال هذا الخطاب توجه الى جميع المؤمنين وسئل فيه  
 الفساق بافعال الخوارج وغيرها لان ايمان لا سقي الفساق عذبا وعذبا لكونه انما جازم لخصي انما يرضى لخصي  
 ان الايمان ان جعلناه مراكبا من الاعمال الفعلي والعدل لم يكون له من كان انما هو مراما وان جعلناه غيره من  
 الاول كان مراما وهو كمن عزمي **مسألة** قال الشيخان لو وقع على السيرة ولم يرضى ذلك فاعضا للاسميه  
 والميراث فيه من الميراث دون السيرة وكذا قال سلاسله وان الميراث وان جره وقال ابن اديب اذا كان الواقت  
 اخذ في وقت النسخه كالميراث فيه من الميراث دون السيرة والواقعية والواقعية والواقعية على كل حال العام  
 على شاهد والواقعية في قوله وخصصه وصرف في اهل النحلة دون من عزمه من مرام الميراث وبما لا يشارك  
 الحال والوجه الاول هذا بعزم الله **مسألة** قال المعتمد او قمت على الزيد كاذبا على الملقن بالاسم زيد  
 من على من الحسين من على غيره السلام واما ما ذكر من خرج بالسيف فعه من ولد فله عليه السلام من ولد الزيد  
 والعلم والصلح وكذا قال الشيخ وان الميراث وقال ابن اديب هذا الاطلاق ليس بجيد بل او اكان الواقت  
 فان كان الواقت اسما مراما لغير الواقت سباعا على ساق **مسألة** اذا وقع على عمة قال ابن اديب كما لا يخفى  
 من هو مرامه وغيره استدل لا بقوله فعلى ابن الاعرابي وقال ابن جرير وطيب الدين الكندي ان يكون له  
 واستدل ابن جرير بقوله فعلى ابن الاعرابي والمصدق في ذلك ان النسخ على اهل النحلة **مسألة** قال الشيخان اذا  
 وقع على غير عمة كان على الميراث من غيره مراما في مريمه وكذا قال سلاسله وان الميراث وان جره  
 وقال ابو الصلاح او اصدق على عمة او حرمه عمل بالعلوم من قصه فان لم يعرف مصدق ومول غيره مرامه  
 في ذلك الاطلاق وقال قطب الدين الكندي لو وقع على عمة او حرمه ولم يعرف مصدق وعزمه مرامه  
 في ذلك الاطلاق قاله وروي لما اذا وقع على عمة كان ذلك على الميراث من غيره مراما في مريمه  
 فسمي مع انه قال عزمي ذلك او وقع على مريمه كان جميع اهل العدة من الميراث وفي المانات **مسألة** اذا  
 وقع على حرمه قال الشيخ ان يكون على حصة اهل العدة من الميراث وفي المانات وسمي ان الميراث وان جره  
 وقال ابو الصلاح بعمل بالعلوم من قصه فان لم يعرف مصدق وعزمه مرامه في ذلك الاطلاق وقال ابن  
 يكون لحاجة اهل العدة ولم يحضر الميراث بالكونه وقال ابن اديب الذي يخصصه اصول الميراث في الميراث



































































مضى في فعله لا يفسد له ذلك حال فاما ان قوله العقبه فابعد صحيح فانه ما في السجده من جرحه عرك  
 ذلك على راي سماعه قال سائلا يا حبيب الله السلام على من اتبع الهدى مات ولم ينس ومن مات هتافا وكما ينس من جرحه  
 ولم يمت وما نيك وحيد كيف يصح الورثه لغيره ذلك الميراث قال ان قام رجل نعت قاسمهم ذلك كله فلا  
 يابس ومع ذلك يقول السجده لا يابا في مادونه ان ادعى ان لا يورثه لاني في كونه قتيلا في ان يمتنع من الورثه  
 وترك السجده الصحيح على العقبه للعلم به اذ من القوا هذا الكبير يورثه القبا مثل هذه الامور وقد عرفت على راي  
 في الصحيح ما يفسد من ذلك عن الظاهر على السلام انه ما له من جرحه مات وقرن اولاد اصحابه لو كان ذلك  
 له وعلى ما هو رايي ولم يورثه كفت يرى من سوي من جرحه جرحه هاهم ولم يورثه في جرحه قال  
 ان كان في جرحه ما يورثه على رايي فلهذا كان ما عرفت من جرحه فلهذا لم يورثه في سوي من جرحه فلهذا  
 ام ولد قال لا يابا رايي على الجرحه لاني لم يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه في سوي من جرحه فلهذا  
 فلهذا لم يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه من جرحه فلهذا  
 اليهم فلا يورثه عليه **مسئله** قال السجده في الخلاف والمسير اذ اوصى الى امين ورثه الاختاء على الصريح  
 وعدم نفوذ احدى اربابا واطول امره لم يكن له من الورثه وان رثه العرق جاز وكذا لان الورثه  
 ومن جرحه وقال السجده على ما يورثه ما عرفت ذلك قال اذ اوصى رجل الى رجلين فليس لهما ان يورثا كل واحد  
 احدىهما نصف الورثه وعليها انعكاس الوجبه على ما اوصى الميت وما نكح وقال في الخلاف  
 اذ اوصى الى اثنين ورثه ان يورثا الوجبه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان  
 لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك  
 الساخر في امور المسلمين جرحه على الاختاء على سجد الوصيه والاستدلال الظاهر ان راي ذلك اصيل في الخلاف  
 ان لم يكن الوجبه قد استرط عليها ذلك جاز لكل واحد منهما ان يستفيد ما نصه وبطلان صاحب الوجبه  
 وكذا لان الميراث وهو ما يعطى ان مع الاطلاق يجوز العرق والمعتد الاول فانه لم يورثهما في النظر لهما  
 لكن لانهما الاثر والارادته فلهذا لم يورثا من جرحه الا على الصحيح قال كذا في في جرحه العسكري على السلم رجل  
 كان اوصى الى رجلين جرحه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك  
 الساخر في امور المسلمين جرحه على الاختاء على سجد الوصيه والاستدلال الظاهر ان راي ذلك اصيل في الخلاف  
 ان لم يكن الوجبه قد استرط عليها ذلك جاز لكل واحد منهما ان يستفيد ما نصه وبطلان صاحب الوجبه  
 وكذا لان الميراث وهو ما يعطى ان مع الاطلاق يجوز العرق والمعتد الاول فانه لم يورثهما في النظر لهما  
 لكن لانهما الاثر والارادته فلهذا لم يورثا من جرحه الا على الصحيح قال كذا في في جرحه العسكري على السلم رجل  
 كان اوصى الى رجلين جرحه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك

الذي الى على صاحبها لا يورثه ذلك بل يورثه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه  
 هذا الوجه لاني في سجد على حاله ولا يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه  
 السجده في المفاهيم وان البراج ذهب الى ما يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه  
 الا حقيقه من العلم **مسئله** اذا شاح الوصيه من جرحه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه  
 شيئا من جرحه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه فلهذا لم يورثه لان ما في عليه ولا يورثه من جرحه  
 على سجد الوصيه والاستدلال الظاهر ان راي ذلك اصيل في الخلاف والمسير اذ اوصى الى امين ورثه الاختاء على الصريح  
 وعدم نفوذ احدى اربابا واطول امره لم يكن له من الورثه وان رثه العرق جاز وكذا لان الورثه  
 ومن جرحه وقال السجده على ما يورثه ما عرفت ذلك قال اذ اوصى رجل الى رجلين فليس لهما ان يورثا كل واحد  
 احدىهما نصف الورثه وعليها انعكاس الوجبه على ما اوصى الميت وما نكح وقال في الخلاف  
 اذ اوصى الى اثنين ورثه ان يورثا الوجبه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان  
 لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك  
 الساخر في امور المسلمين جرحه على الاختاء على سجد الوصيه والاستدلال الظاهر ان راي ذلك اصيل في الخلاف  
 ان لم يكن الوجبه قد استرط عليها ذلك جاز لكل واحد منهما ان يستفيد ما نصه وبطلان صاحب الوجبه  
 وكذا لان الميراث وهو ما يعطى ان مع الاطلاق يجوز العرق والمعتد الاول فانه لم يورثهما في النظر لهما  
 لكن لانهما الاثر والارادته فلهذا لم يورثا من جرحه الا على الصحيح قال كذا في في جرحه العسكري على السلم رجل  
 كان اوصى الى رجلين جرحه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك  
 الساخر في امور المسلمين جرحه على الاختاء على سجد الوصيه والاستدلال الظاهر ان راي ذلك اصيل في الخلاف  
 ان لم يكن الوجبه قد استرط عليها ذلك جاز لكل واحد منهما ان يستفيد ما نصه وبطلان صاحب الوجبه  
 وكذا لان الميراث وهو ما يعطى ان مع الاطلاق يجوز العرق والمعتد الاول فانه لم يورثهما في النظر لهما  
 لكن لانهما الاثر والارادته فلهذا لم يورثا من جرحه الا على الصحيح قال كذا في في جرحه العسكري على السلم رجل  
 كان اوصى الى رجلين جرحه لانهما اباؤا الميت لهما احدى النصفين الاستدلال فان لساها في الوجبه والاختاء لم يورثا شيئا من جرحه فان جرحه لا يورثه الورثه والنكسوه لهما ولو كان ذلك































من غير ان يراد في جعفر عليه السلام قال جابر ان رجلا من بني جابر هجره فارصعها امرأته اصبغها امرأته اخرى  
 فقال ابن شبرمه خرجت عليه الجارية وامرأته فقال ابو جعفر عليه السلام اعطاني من شبرمه خرجت عليه الجارية  
 وامرأته التي اصبغها اولاً فاما الاخرى لم يجر عليه انما اصبغها البتة وقد بينا في مقدمتنا ان جعفر عليه السلام  
 الكبيره الا في ايامه من جعفر والاشياء من كاشف رجب وفتح صحر من الروايات **مسألة** اختلف علوانا في الرضاع  
 على ما يروي الشيخ كونه سباً في المعنى قال الشيخ نعم فكل مولود اوم ولدك مومن على الملك للملك في النسب مومن  
 عليه من الرضاع فلو ملكه لابي يرضعها او احد ولادة المذكور والفاث رضاء او لغيره الجارية عليه  
 في الشك كالاخت واما ما سألنا في الرضاعة والحق عليه في النسب في ربه  
 الصدوق في كتابه وفيه قال ان الرضاع وان جرحه وقال ان في جعله لابي يرضعها لانه لا يرضعها  
 وسعيه انما يحرم منه ما يحرم من النسب في الرضاعة فقط فلم يجعل الرضاع سباً في النسب وقال ابن الحنفية  
 ومن ملكه دار جرحه عن علي بن عبد الملك اياه او عن غيره ما ملكه عليه ودلك مثل الخوارج من ولدها والوكيد  
 وما ولدو ودلك كل من جرحه عليه بغيره الذي يوجد الحق لا يجرى الا بالنسب ان يملكه  
 ربه من قريب او بعيد ولا من غيره من جرحه عليه بالنسب ملكه من جهة الرضاعة بملك الجدة فان ملكه لم يجر  
 الا عنده وفيه الى انما يجره وجعلوا الرضاعة في النسب عليه وهو على جوار الملك على كونه من الرضاعة  
 سباً في المعنى وهو جابر الجعفي وسائر ائمة اديب المعتمد الاول في قوله تعالى حرم عليكم انما لكم الى  
 قوله وانما لكم من الرضاعة والتحريم لا يباين ولا يباين غيره الى المشافع المعطية ملك لا يباين غيره الى  
 على اجازة المشافع هناك سباً في النسب والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم والاسم  
 جميعاً وقوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب لفظ ما المعصوم فبما ولا يستجزم والملك كما  
 سباً ولا اسماء وما رواه ابو بصير وابو العباس وعبد بن ربه في الصحيح عن الصادق عليه السلام الى ان قال  
 ولا يملك احد من الرضاعة عدلاً عنه ولا حائلاً او ملكه معقوداً قال يجرى من الرضاعة ما يحرم من النسب وقال  
 ملكه المذكور ما خلا والعدول والاول بملك من المسادات جرحه قلت تجرى في الرضاعة مثل ذلك قال جرحه  
 في الرضاعة مثل ذلك قال جرحه تجرى في الرضاعة مثل ذلك وفي الصحيح عن علي بن الحسن عن الصادق عليه السلام  
 في امره اصبغ من جارية قال نعم وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام انه سأل عن امره رضع  
 علماً لها من مولود حتى يحمله بجوارها بغيره قال نعم علماً لها من مولود حتى يحمله بجوارها بغيره قال نعم  
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب الحسن فصار لها ولان لم يملك الجارية من الرضاعة لسباً في النسب ومن  
 والى باطل اجاباً وكذا القدم وسائر الملازمة قوله عليه السلام انما يجرى من الرضاعة ما يحرم من النسب وقال  
 ما ملك انما يجرى من الرضاعة ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب  
 ومنه رضاء يحمله قال انه مولود ان شئت بغيره وان شئت بغيره وعن جعفر بن محمد عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة

السلام قال يملك الرجل اخاه وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام عن جابر عن الصادق عليه السلام  
 قال سألته عن رجل كان له خادم فزلفه جارية فارصعته خادماً من الرضاعة وارصعته ام ولد له خادماً وصار  
 الرجل اباً له الخادم من الرضاعة يصعبها قال نعم ان شاباً جارية فاصنع منها فقلت فانه قد كان وهما  
 بعض أهل البيت ولدت وابنه اليوم علاماً شاباً فاصنعها وابنه من الرضاعة ولا يرضعها الله قال  
 يصعبها وابنه من الرضاعة وما لا يرضعها الله قال نعم وما لا يرضعها الله قال نعم وما لا يرضعها الله قال نعم  
 قلت فان احتاج الى غيرها قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم قال نعم  
 او احتاج وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام قال اذا اسرى الرجل اباه او اخاه فملكه فهو حر الا  
 ما كان من رجل الرضاعة ولا يملكه استصحاب الملك والجواب عن الجارية من حيث العسل  
 الا حوله فهو الطعن في النسب فان في طريق الجمع الحسن بن محمد بن ماعز وهو واقفي ولم يوفق علماء الحديث  
 العلوي فان في طريقه ان قال وفي قوله ولا يملك احد من الرضاعة ما يحرم من النسب فلو كان راجحاً على احدكم  
 واما السعيل فالجواب عن الاول انما سئل عن جليله له على ملكه الا في جابر في النسب الرضاعة وهو الجواب  
 عن الثاني في قوله يملك الرجل اخاه مخرج في ذلك وقوله وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام في قوله  
 الثالث في قوله عليه السلام في قوله يملك الرجل اخاه مخرج في ذلك وقوله وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام في قوله  
 استصحابه يوجب النسب في الرضاعة قال له السائل فاصنع الخادم وما رضعه الله لا يصعبها من ذلك  
 نعم وان كان ذلك مكرهاً انما عند الحاجة حسب حاله وما اوجبه ان يصعبها ولو كانت خادماً له ولله من النسب  
 الجارية معها وعن الصادق عليه السلام في الرضاعة العاقل لربط التحريم قال الشيخ ويحتمل قوله ان يكون الا في المحل  
 معنى الوارث بعد الاستدراك وما كان من رجل الرضاعة قال الشيخ ويحتمل قوله في مع الامم من الرضاعة لا يباين ذلك  
 لا يباين الامم كما قدم في خبر الشيخ في جابر ولا يكون المراد ان يحوز ذلك لولد الرضاعة فليس في الخبر خروج بذلك حاله  
 معاودة بالعبودية **الطلب الثاني** في يحرم المصاهرة المشهورة عند سبأ الشيخ انما في فصل العدة  
 يحرم لم يوجد من سبأ او خالها بنت ولادة هي اليه السببان وسائر اهل الصلاح وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام  
 قال سألته في ما يملك وما لا يملك في الرضاعة قال لا في الرضاعة ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب ما يحرم من النسب  
 الله في ذلك من فان لم يملكوا دخلت من خلاصته عليكم فالمراد عند الرسول في الامهات والامهات جمعها  
 الدعوى وانما روى الرجل المرأة ثم ماتت عنه وله طفل ما قبل ان يدخل بها فملكه ان يزوج بها ما دام اسمها  
 الصدوق فانه روي في كتاب من النكاح العدة عن جعفر بن محمد عن الصادق عليه السلام انه سئل عن رجل ارث  
 امراه ثم طلقها قبل ان يدخل بها هل يملكها قال نعم والابن في هذا سأل اهل العلم فاجابوا بانها حرة  
 قال في المصنع انما روى في كتابه في جارية او لم يدخل فمهرت عليه امه وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام  
 او لم يدخل فمهرت عليه امه وعبد بن ربه عن الصادق عليه السلام في جارية او لم يدخل فمهرت عليه امه وعبد بن ربه















[illegible][illegible]



والله يبينها ما شاء الله تعالى الذي يخرج من معنى هذه الفواق فانها لصاحبه العود الى الذي قد روي في الرواية  
 حتى صار في التي كانت في حاله انطلق من او خلق من منعه ما لم يكن له عليها رجوع او موت او جرح  
 الا ولما كان في ذلك رجوع من كانها او العود عليها ولا يورثها العود الميوزد ويحتمل المطلق بالرجوع الى  
 هذه الواقعة بل لا بد ان يرجع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 رجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 التي ترجع الى السامع والرجوع الى السامع والرجوع الى السامع والرجوع الى السامع  
 اسما قال في قوله عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 الام من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 لا يقال في طريقه ان رجوعه من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 ما يرجع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 امره ان رجوعه من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 ظاهر وطبعها في فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 الاولى بالعود الى السامع والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 يترجم الى قوله عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 لها وهي العود الى السامع والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 وفي الحديث عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 وكان عالمها عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل عز وجل  
 ليرجع الى السامع والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 ذلك عليه جازله الرجوع الى السامع والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 جزوه على ذلك كله وقال ابن ادريس الذي يصفه اصول المذهب فعوى في قصته ان رجوعه من فلاحه  
 ملكه حلف النجدي من النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 الاول لاداره الخلق في النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 وعلى النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 قال ان كان سبعا للحل ولا يحل على حكمه من النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 فلا ولا كما هو محروم في الوصل الثاني من النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 سألته عن رجل يملك بيتا لها جميعا فقال له ان رجوعه من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 السامع او غير ذلك من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه

لما جعل ملكهم عليه الاول في الاصل وكان الجمل عدد بخلاف العلم فبان ان معاد من معصومه كانا  
 شيخ من الارث وداروه لتجلى عن الصادق عليه السلام قال في الرجل يسري النكاح فيها انفسهم في رطاب الا حري  
 بهما قال في الرجل يسري النكاح فيها انفسهم في رطاب الا حري بهما قال في الرجل يسري النكاح فيها  
 النكاح مع رجلها اي ما داسا في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 لم يبق ما عدا من النكاح في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 لو من سواهم من النكاح في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 لان طريقه للمنفعة في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 دوا او رها سحبا في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 والاصل انما يقال مع عدم دليل يخرج غيره من امتناع في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 للمنفعة في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 ورجعنا اليه في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 ما اريدت ثم يصير من رطاب في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 من جملين جمل الدعوى فمثل المعروف اما الصغير بان فانه لا يجوز عليه من رطاب في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 فانه لا يجوز له ان ينفذ في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 امره حرمنا جميعا ان كان دخل الكبير والاف الكبير ودخل الصغير لعدم الدعوى باهما قال في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 في نهايته من رطاب في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 لكن الام موبدا والسف في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 والسف في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 في سدة وعلمه في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 اسما لها هي مصره على النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 نحو ذلك حتى يسره وقال ابن حمزة والامر من المراه عتد رجعا على الرأيا الغنيح كجاءه على رجله  
 الامعاب والوجه هو النجدي من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 السلام قال لاس بان يسكن الرجل امره ان ما كان في ادا كاستر في فلاحه والرجوع من فلاحه  
 من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه والرجوع من فلاحه  
 الاصاب في رطاب في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 لفران في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري  
 مش وليس ذلك محصورا احدا في ملكها او اذ ملكها فانه عليه الا حري في انفسهم في رطاب الا حري في انفسهم في رطاب الا حري















في العهد في دار الاسلام ما في دار غيرهم ولا يجوز ذلك فاذا دعيت الى ذلك فترد في دار الاسلام ان يكون بال  
 منقذ وان لم يكن من القلوب من يهجم في السلم ولا يحل لكاح من كان من نصارى بني عيلاد ودم الغريب ومن يهجم  
 ومن يهجم له كتاب الصلوات وغيرها وحساب ما تحتها واصلها في السماوة فحرم وجرى اليهود في  
 كافر من بني اسرائيل ولا من بني من ملكت من هذه الاصناف كلها ملكا العيف ولكن لا يملك الا من من الكتاب  
 وقال في كاح الاملا يحل عقد المسلم المروج على اهل الكتاب وقال ملاذ من السرايا ان يكون المراء  
 موحدا او مستغفرا فان كانت دمية او مجوسا وسعادته لم يحل لكاحها عقد لان الفقه في الدين من عاب عنها  
 في صحة هذا العقد ما في عهد المعذ ما في المراسم حاصدة وفي الحديث مع ابو الصلاح من كاح  
 الكافر حتى يسلو وان حصلت جهات كرها وسوغ البيع باليهودية والنصرانية وقد ما لها من غير الكتاب  
 وقال ان البراج يحرم على المسلم العقد على المذمومة ومن او يزوج او يزوج له او يحرمه او يزوج له على كل حال  
 في الشوك الا بعد الضرورة السدوية فانه ان كان كذلك هازان بعدد على اليهودية والنصرانية وفي السابق في  
 العهد ما يحرم على كل حال ويجوز عقد المعذ على اليهودية والنصرانية ايضا وذهب عن ان الشراكه بيعها  
 من عقد عليها من من الخمر والخنزير ويجوز على اليهودية والنصرانية ملكا لها من اياها وقد ذكر جاز على  
 المحرمه الملك وجعل له مكرهه ونكح ذلك فعلة وعلى كل حال وقال ابن تيمية لا يصح العقد لمن على كافر ويجوز  
 للفرس من اذ صبح باليهودية والنصرانية بخلاف عقد لكاح مكره وطو المحرمه ملكا لها من عقد المعذ  
 وقال ابن تيمية قد علم انه لا يجوز للرجل المسلم ان يعقد على الكافر اذ على اختلاف من قال اصل العقد  
 عهد على اليهودية والنصرانية وذلك خارج عن الضرورة على ما روي في بعض النسخ ولا يابس ان يعقد على يهود  
 للعبيد عهد المعذ مع الاحتياط فانه من من من الحور ويجوز له عقد ولا يصح احيانا انه لا يجوز للعهد  
 عهد من الحبس عهد معذ ولا عهد دام ونكح بطلان ما به وهو جرى بحالها دعاه وعليه والذين البيه فلا ولا يحل  
 وعلى الحسين ايضا في حال احياء ملك المهر ولا يجوز على باعده الحسين ملكا لها ولا باعده الا وقد كان  
 العهد ما او سوطا وقد روي رواه سلافة مكره وعلى المحرمه ملكا لها من عهد المعذ وليس ذلك بخبر روي  
 سمحنا في نهاية تباين اذ اختلفا وذهب عن ذلك في كتابه المدني في قوله تعالى ولا تسكنوا المشركين حتى يذوقوا  
 قال فلما المحرمي فلا يجوز لكاحها اذ اعد سمحنا الجند في عقد محرم وذلك لا يجوز وهو الصحيح الذي الصلا  
 فيه ونصحه لصوره المذهب فقولك تعالى ولا تسكنوا معهم الكفار وقوله ولا تسكنوا المشركين حتى يذوقوا من اليهود  
 احسان الفقه في الدوم وكراه اهل الكتاب في المعذ وملك العبيد يحرم عداها من هذا المذمومة الاول قوله تعالى  
 ولا تسكنوا المشركين حتى يذوقوا من هذا المذمومة الاول قوله تعالى ولا تسكنوا المشركين حتى يذوقوا من هذا المذمومة  
 الفقه الثانية في لعن المشركين المعصوم وقد بين في اصول الفقه لا يحل المحرمي ذلك المعصوم الا ان له ان لا يتناول  
 اهل الكتاب لا يهزم كون اما الصداقي فظاهر حيث قالوا اما اقامه الدائم واليهودية والنصرانية فليقولوا في























حينئذ لم يولد بها احد مما قام ان يطلعا من المظلم او ليحيى بها وهو محال وليس عبد عذرى من الصواب  
 ان يجعل لها المخرج في امعاء عتقها كما ان عتق كل ستمه اذ فارقه قال ولا يملكها الا عند الآخر فطلعت  
 عبد كل ستمه وهي المرقوم وبقي كل ستمه كما في حضوره في العتق وان علم بعد اخره كان عتقه صحيحا ودخل  
 السابق دخل بها ولم يدخل به قال الشيخ في المسوط قال فيه ووزر ويحيى ما انزلها الذي كان العتق والاول  
 احوط وفي المقياد ان كان الاح الكبير من العتق ودخل الذي عتقها في المصيرة ما فاما ما في الاول وكانها  
 الصلح في السجل من فرجها وهربا في ما عتق امرأته من العتق السابق وقع باطلا لعداها من محله مشغور  
 الدخول في مرقوم في محله وماروا بمحمد بن عيسى عن الباقر عليه السلام قال قضى امر المؤمنين على السلام في امرها لم يجرها  
 بطلانها لاحتكامها بعد ذلك وخالفوا في ما عتقها ودخلها في محله فاحلها فيها فاما في الاول فهو في محله  
 بالوط وجعلها الصلح جمعا ومع رجوع الذي عتقها من دخلها حتى تضع حملها في الحق الاول ما به وروى في  
 وليد بن سباع السقاء قال سئل عن عتقها عليه السلام وتاخذ من عتقها في كنفها الحوان ورجعها الى الكوفة ورجعها  
 الصغر ما في اخرى قال الاول ان يبعها الا ان يكون الحان دخلها حتى امراته وتكلمها في ذلك لم يجرها في محله  
 انقضت من المقات فاعتبر صحيح وقد تكرر في السج في كنفها الحوان في الجاريم او احلها امرها في الجاريم او احلها  
 الاكرابي بالعتق وان العتق العتق في حاله واحده كان العتق الذي عتقها الاكرابي ما يجرها في محله  
 الاخ الصغر ما في دخولها حتى العتق ولم يكن الا في الكبير صحيح وهذا الوجه من الماويل حسن ولا استبعاد في قوله  
 الاكرابي لخصه بغيره في العتق وفيه المظن والاحتياط في الصلح **مسألة** قال الشيخ في الماويل ان يجرها في محله  
 لا يملكها العتق عليها العتق استلها وكنى في ادبها ان يجرها عليها المرقوم فاما سكنت كان ذلك رضا منها  
 وقال في المسوط والخلاف الكراوات كانت كره فالظاهر في الروايات اللاب ويجوز ان يجرها على السكاج وسجلها  
 ان يسترادها ما فيها واودعها بغيرها بغيرها فلا يجرها ولا يجرها البتة وقال في مرقوم من المسبوط  
 لا يجرها في البتة لانها ما فيها واودعها بغيرها بغيرها فلا يجرها ولا يجرها البتة وقال في مرقوم من المسبوط  
 فكلها الى ادبها الى مطلقها وان لم يكن في الحان كراوات لا يجرها ولا يجرها البتة وقال في مرقوم من المسبوط  
 الاخرى منها المجمع وقال في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط وقال في مرقوم من المسبوط  
 عليه والانه قال في السكاج الا ان يجرها في محله وان كانت فلا يجرها عليها ولا يجرها في محله  
 اما في ادبها في العتق بغيرها ولا يجرها في محله لانها في مرقوم من العتق استلها ما فيها الذي  
 صلى امر عليه والانه ادبها هو سكرتها ويجعل ايضا لكرامتها علامته من قيام من مرقوم من مرقوم من مرقوم  
 وقال في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 واما في ادبها فان مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 الا ان يجرها في محله لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط

اراد او بها العتق عليها يعني البكر البالغ فيسحق له لا يعتق عليها حتى يبتا دنها فان سكنت او جعلت او كنت  
 كان ذلك رضا منها بالمرقوم قال ابن ابي عمير ما جلي قول الشيخ في الماويل ان يجرها في محله لانها في مرقوم من المسبوط  
 استلها فان سكنت كان ذلك رضا منها بالمرقوم لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 حادجها الى استلها فان سكنت كان ذلك رضا منها بالمرقوم لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 امرها اليه فانه صحيح ان يسترها اذا اراد العتق عليها وهذا معنى ما روي ان ادبها حادجها الى استلها فان سكنت كان ذلك  
 في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 كون السكوت رضا حادجها الى استلها فان سكنت كان ذلك رضا منها بالمرقوم لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 لسانها والكراد منها ما يشهد به ما رواه داود بن زرارة عن الصادق عليه السلام في رجل يردن في محله  
 احده قال فرمها فان سكنت فهو اولها وكلام ابن البراج في ان السكاج كان ذلك رضا منها بالمرقوم لانها في مرقوم من المسبوط  
 او عتقت لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 المهر وبعد ان يجرها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 على الجاريم والصلح فاذ لم يجرها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 والاحتياط من مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 وسجلها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 رويها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 لا يجرها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 بغيرها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 على نفسها وهي سكرتها كان العتق باطلا لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 حادجها الى استلها فان سكنت كان ذلك رضا منها بالمرقوم لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 ان هذا العتق باطلا لانها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 وسجلها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 حكم مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 ذلك الحان في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 قال مالك في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط  
 فانكرت ذلك طلت امرها في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط في مرقوم من المسبوط



لكن السكر ولا سبل للروح عليها فقال اذا قامت معه عدة افاق فتورها منها قلت ويجوز ذلك للروح  
عليها قال نعم والحمد لله ان تقول ان يبلغ السكرها الجسد عدم التحصيل كان العبد باطلا ولا شره ويا لها  
لان ما كان حقيقا للنفوس وهل العمل معها وان لم يبلغ السكر في ذلك كعدمه العبد مع فقرها اياه وعلمه  
الربانية **مسألة** قال الشيخ في النهاية الذي في يده عقد السكر الابا والابا او اعلنت له امرها المداوم  
وقال في كماله في امرها فاي هو كان حازم لان دعوى عن بعض المهر وليس لمان دعوى عن غيره وقال في المحقق الذي  
بيده عقد السكر عند امر الوالي الذي هو الام والحمد لله ان هذا كان معقودا عن بعضه وليس ان يعقود عن جميعه  
وقال في كماله الشان ان قوله تعالى ان يعقود معناه من يجمع عقدها من كبر الباطل في قولها  
لعناد عليها فذكر ما يجمع من نصف الصدق وقوله او يعقود الذي بيده عقد السكر قال في المحقق  
وعلمه انه المولى وهو المروي عن الام والحمد لله والصادق عليه السلام ولا ولاية له في العقد على الام والحمد  
على المبرور الباطل فاما من هذا فلا ولاية له لا يزوج منها وروي عن علي عليه السلام وسعد بن المسعود  
انه المبرور وروي ذلك ايضا في اخبار اخر ان الاول ظهر وهو المظهر ومن جعل العفو للروح قال في المحقق  
جميع نصفه من جعل المولى قال اصحابنا المان يعقود عن بعضه وليس ان يعقود عن جميعه وان استغن المراه من  
لويكها ذلك الصمت المصير ذلك عن العبد له عليه السلام واحدا في كماله ان يكون المراه في الروح  
ليس المولى ان يبيت المراه وقال ابن المراح الذي بيده عقد السكر من الابا وروي من جعل المراه الذي ذلك  
ويؤديه اياه بخير من العفو عن بعض المهر ولا يجوز ان العفو عن جميعه وقال ابن ابي عمير الذي يروي في الصحيح  
مسند احمد المذهب في هذا العقد المهر والاعيان والادله الفاعله والادله انما لا يكون المهر في كل  
حجابه او متداخلة على غير الباطل فلو ان يعقودا مستحقة من مهر المهر والطلاق اذا رايها ذلك فعلى  
وكون المراه وقت عقرها غير باطل فاما من هذا اوها مع بلوغها وشدها ولا يجوز لها العفو عن بعضه  
ما كان كالحجاب لانها لا يملكها في هذه الحال ولا يجوز لاحد التصرف في ما لها بالجنة والعفو عن ذلك لا  
عزله عنها ليس من التصرف في ما لا يملكه عقلا وسعها الابا دونه وليس في الابا معقودا في ما لا يملكه  
قال الا ان يعقود فلهذا القول ان من من هذا العفو على كبر الباطل والادله انما لا يكون المهر في كل  
والعفو والبيع والشراء عن ذلك ثم قال او يعقود الذي بيده عقد السكر عن ابائه وولائه  
على ان يعقود هذه الحال لا يملكها على بلوغها من الاب والجد من خلاف فلهذا العفو بعد الطلاق عدا  
استحقة وسجاء اصحابنا على ان الذي بيده عقد السكر لا يزوج المهر على غير المالك لكان قولنا في المراه  
مع انه قد يزوج في بعض اخبارنا انه المرفوع والحمد لله ان تقول ان كان عدها كان في امرها الاب  
والجد ولها العفو عن جميع المصنف ونقصه مع المصنف في ذلك وان كانت العدة زينة قال في النهاية  
تعالى قال وان طلقتم من من قبل ان يمسوهن وقد فرضتم لهن فدية مصنف ما فرضتم الا ان يعقود او

يعقود الذي بيده عقد السكر ولا استثناء من ايجاب النكاح على الروح ان لم يكن المراه الذي بيده عقد  
السكر في المراه ويؤديه ذلك ايضا ما رواه عبد الله بن مسعود في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال الذي بيده  
عقد السكر هو والى امرها وفي الصحيح عن زائدة قال سالت الصادق عليه السلام عن الذي بيده عقد السكر  
تعالى الوالي الذي يملك بعضا وترك بعضا وليس لمان يدع كله وعن في بصير الصادق عليه السلام قال  
عن الرجل بيده عقد السكر قال هو الاب والابا والجد من خلاف فلهذا العفو بعد الطلاق عدا  
لها ويؤديه فاي هو كان حازم لان دعوى عن بعض المهر وليس لمان دعوى عن غيره وقال في المحقق الذي  
في النهاية اذا كان لرجل عدة ساق عقد لرجل على واحدة منهن ولم يسمها بعقدها لا المرفوع ولا المبرور فان  
كان المرفوع من رجلين كل من كان القول قول الاب وعلى الاب ان يعلم ان الذي يزوج العدة عليها عده  
السكر وان كان المرفوع لم يزوج كل من كان العقد باطلا ونقض المراه وقال ابن ابي عمير المراه  
ذلك في مسنده وعنده وقال السكر باطل في الموضعين قال في المحقق الذي يروي في مسنده ان العقد حكم  
بمنحاج في الباطل الى دليل شرعي ومن شرط صحة العقد عليه انه لا يزوجها عن غير صاحب العقد  
حذفت وادخلت في المسألة دليل او هذه خلاف فانه لا يملكها بعضا بالباطل وانما اوردت في  
نهاية ايرادها لا اعتقادها كما اوردت انما لا يملكها بالباطل رويها ابو عبيد بن حمزة قال سمعت ابا عبد الله  
ما عقد المراه الصحيح السكر حتى يكون المهر حذفت في ذلك على ما رواه ابو عبيد عن الصادق عليه السلام  
ما ساروا اليها الراسية او العقد الصحيح السكر حذفت في ذلك على ما رواه ابو عبيد عن الصادق عليه السلام  
عن رجل كان لثلاث نيات فزوج احدهن بطلا ولم يسم المرفوع ولا المبرور وقد كان المرفوع فرض  
لها عدا فاما بلوغ ان يعقودها على المرفوع وبلغ لها المهر فيقال المرفوع لاسمها اما روي عن صاحب المسألة  
قال فقال ابو جعفر عليه السلام ان كان المرفوع من رجلين ولم يسم له واحدة منهن فالقول في ذلك قول الاب وعلى  
اب جها عده ومن لم يسم له ان يدع الى المرفوع كذا روي عن الصادق عليه السلام قال فان كان  
الروح لم يزوج كل من يسم له واحد من عقد السكر قال السكر باطل في الموضعين المراه اذا روي ان  
قد يزوج كل من يسم له واحد من عقد السكر عليه السلام ومن روي لصاحبه وكذا انه روي في المسألة وكذا انه روي  
ان يزوج من عقد السكرها وان لم يكن فلهذا كان العقد باطلا لعدم رضا المرفوع باسمه الابا  
في غيره والاصل في ذلك ان من كان الاب قد يزوج واحدة منهن في المرفوع من رجلين ولا يملكها  
ما يملكه العقد وكان القول قول الاب فلهذا عدا وقال في المسألة قال الشيخ في المسألة  
في عقد السكر بطل السكر وقال في مسنده السكر باطل في الموضعين وفي المرفوع من رجلين  
السكر في عقد السكر كان العقد باطلا وسئل ما ان العقد حكم في حجاب المراه في عدها ولا يملكها  
العقد وقال ابن ابي عمير دليل على بطلان العقد من كسبه ولا يملكها لان العقد الرعية والاعيان











وهذا كالح قد عتد به في بيان يكون قايما وايضا فانها عند ان يعجز ان يرد كل منها في صاحبه الذي  
 انزل عند من يرد في النكاح فلا خلاف فاذا ثبت بعد ذلك المهر في النكاح ادا كانا عديدين فصار له  
 لا موجب فساد الاخر الا بدليل او كجواب القوت من عدم التسمية وتسمية العاقدان في الصورة لا  
 قد تراضيا بعد المهر ففتح العقد للرضا به فالساعة العوض ومنه من المثل لان العوض في العقد لا يفتقر  
 فاد العقد العجز بغير النكاح وجب المهر المثل اما في الصورة الثانية فلم يقع من المهر كالجواب عن العوض في  
 ما قبل في الشرع فلا يقع عوضا وعرض عزمي بغيره بل يعلم للعوض والخير ليس من طرأ ولا يجوز له  
 الاستدلال به سيما الله محمول على الاستصحاب سيما الله محمول على التمسك بالاشياء هنا في قوله لا خلاف  
 لا يفتقر ومنه عند العقد مع التسمية مع ذلك كله فقول الشيخ لا يجوز ان يرد الا اذا كان في قوله لا خلاف  
**قال** الشيخ في النهاية يجوز العقد على تعليم امر من الزمان اوسي من كلامه والاداس في ذلك الجواب  
 فيمنعه ولا يجوز العقد على اجاره وهو ان يعقد الرجل على امره على ان يعمل لها اولها اياها معلومة  
 او سنين معينة وقال في اختلاف الجواز ان يكون سابع اخر من قبل من تعليم قرآن او شيئا من ذلك او جملته  
 فورا في ذلك ما لم يجر واستثنى لصاحبها من جملته ذلك الاجاره وقالوا لا يجوز النكاح كحضر موسى علم السلام  
 وكه قاله في المسودة وقال ان المهر في النكاح كقول الشيخ في النهاية وقال في المذهب ويجوز ان يكون متعلقا  
 به من اجل ان يحد ما شرطه او على حياضه ويؤجل على ان يحلها من ذلك السوا ما استشهد به ذلك فتم الرد  
 للمباح من الشرع ويرى اصحابنا ان الاجاره منه لا يصح ان يكون هذا لان ذلك مخصوص بموسى عليه السلام  
 قال في الفصل ابيد ذلك كونه في الكامل وفيه قال قطب الدين المديري وقال ان النكاح كالحاق الملك والملك  
 من قبله وكثير ويصح به في دينه وديار من غير عرض او يكون له عرض وله وار او عمل او وقع الزمان من  
 الزوجين فالفرج به بطل وطبق بعد العقد عليه ولم يثبت في سبيل ذلك المصنف وسلكوا في النكاح كل ما  
 يصح ملك في الترخيم ما لم يفتقر وما يصح ان يكون لما لم يفتقر او لم يفتقر او لم يفتقر من تعليم الزمان والاداس  
 وتعلم الصبيح المباح سوى الاجاره يصح ان يكون مهر او قالوا ان يرد من يعجز ان يكون سابع اخر من قبل  
 تعليم الزمان او شر سابع او ما او جملته بغيره او غير ذلك ما لم يجره لان ذلك له امر معين وقدر مقدور  
 استثنى بعض اصحابنا من جملته ذلك الاجاره او كانت معينة بعينها او في الموضع مقبضه قال لان ذلك كان مخصوصا  
 لموسى عليه السلام قال والوجه في ذلك ان الاجاره او كانت معينة لا يكون مقبضه بل او كانت المستأجر في جرد  
 من قبله ويستلزم له العمل او كانت في الدية من غير تسمية واستأجر لتمام العمل والذي اعتمدوه وظهر  
 عليه وان لم يكن منافع المهر بعدد النكاح ولغيره الاجاره والاهر مثل ذلك سوا كماله اجاره  
 في الدية او معينة لعموم الاجاره وما ذكره بعض اصحابنا من استنباط الاجاره وانما يخص من يرد تعليم  
 كلام في غير موضع واعدا على جز شاذ نادرا او على حق الزمان وان وضع ان سعيها على العلم النكاح

استأجر موسى ليعلم له لا يرد في بيته وذلك كان في سرعه ومصلحة ان المهر للاب دون البنت وان كان كذلك فانه لا يجوز  
 في سرعه ما كان في سرعه من غير علم السلام قايما او اعقد على اجاره ليعملها فاد العقد بغير سوا كماله اجاره  
 في الدية وقد اورد في حقه في المذهب جفر عن السكوني عن الصادق عليه السلام قال لا يجوز النكاح في السلم ولا  
 بان يرد كعبد كذا وكذا سنة على ان يرد حتى احكم او يرد كذا كذا على ان يرد حتى يرد بها وهذا يدل  
 على ما رويناه في سواه من استنباط من اصحابنا الاجاره التي فعلها سعيه مع موسى علم السلام ففتح في قوله لا خلاف  
 عزمه في الاجاره قال في سبيل خلافة فيكون ان يكون سابع اخر من قبل من تعليم قرآن او شيئا من ذلك او جملته  
 وعزمه في الاجاره ورواه سهل بن سعد الساعدي ان امرأه التي صلى الله عليه واله قالت يا رسول الله  
 انه قد هبت نفسي لك فاصنع ما يطو بلا فقام رجل فقال يا رسول الله رخصتها ان لم يرد كذا كذا فقام  
 رسول الله صلى الله عليه واله فقال عزمك مني في عقد فداها به فقال يا عتيق الا ان اري هذا فقال النبي صلى الله عليه واله  
 اعطيتها اياه غلبت ولا ادر لك انفس شيئا فقال ما اخذ شيئا فقال له رسول الله صلى الله عليه واله فانه لم يرد  
 من الغزاة قال نعم سرور كذا وسورة كذا وصاحبها فقال له رسول الله صلى الله عليه واله فانه قد رخصتها كذا  
 من الزمان فقال له جيل الزمان الذي بعد صدقاهي غير تمكن فيكون الصداق تعليمها اياه قال لا ادر من  
 قوله وانها بعد صدقاهي فقامت فقامت قال في النهاية لا يجوز العقد على اجاره وهو ان يعقد الرجل على امره على ان  
 يعمل لها اولها اياها معلومة او سنين معينة واصل العمل المير بغيره وقوله لا خلاف يجوز ان يكون متعلقا  
 به من اجل ان يحد ما شرطه او على حياضه ويؤجل على ان يحلها من ذلك السوا ما استشهد به ذلك فتم الرد  
 للمباح من الشرع ويرى اصحابنا ان الاجاره منه لا يصح ان يكون هذا لان ذلك مخصوص بموسى عليه السلام  
 قال في الفصل ابيد ذلك كونه في الكامل وفيه قال قطب الدين المديري وقال ان النكاح كالحاق الملك والملك  
 من قبله وكثير ويصح به في دينه وديار من غير عرض او يكون له عرض وله وار او عمل او وقع الزمان من  
 الزوجين فالفرج به بطل وطبق بعد العقد عليه ولم يثبت في سبيل ذلك المصنف وسلكوا في النكاح كل ما  
 يصح ملك في الترخيم ما لم يفتقر وما يصح ان يكون لما لم يفتقر او لم يفتقر او لم يفتقر من تعليم الزمان والاداس  
 وتعلم الصبيح المباح سوى الاجاره يصح ان يكون مهر او قالوا ان يرد من يعجز ان يكون سابع اخر من قبل  
 تعليم الزمان او شر سابع او ما او جملته بغيره او غير ذلك ما لم يجره لان ذلك له امر معين وقدر مقدور  
 استثنى بعض اصحابنا من جملته ذلك الاجاره او كانت معينة بعينها او في الموضع مقبضه قال لان ذلك كان مخصوصا  
 لموسى عليه السلام قال والوجه في ذلك ان الاجاره او كانت معينة لا يكون مقبضه بل او كانت المستأجر في جرد  
 من قبله ويستلزم له العمل او كانت في الدية من غير تسمية واستأجر لتمام العمل والذي اعتمدوه وظهر  
 عليه وان لم يكن منافع المهر بعدد النكاح ولغيره الاجاره والاهر مثل ذلك سوا كماله اجاره  
 في الدية او معينة لعموم الاجاره وما ذكره بعض اصحابنا من استنباط الاجاره وانما يخص من يرد تعليم  
 كلام في غير موضع واعدا على جز شاذ نادرا او على حق الزمان وان وضع ان سعيها على العلم النكاح







عليه السلام قال اذا فرج الرجل المرأة ثم حلقها فعلق عليها ابا يا اوارى سترها فطلعها وحل الصداق  
 وطلعه بها وحل وعمل حتى فرجها في الصادق عليه السلام في الصادق عليه السلام في الصادق  
 من اجاف من الرجل على اهلها يا اوارى سترها فطلعها وحل الصداق ولا المرأة سترها فطلعها وحل الصداق  
 صحيحا في جواز ستر العوض الذي في مائة كالمسافر او اربعين الموضع الموضع ولم يتم والرجل المبيع  
 صحيح ستره بغيره قال الشيخ في جواز سترها ان يحل على اداها ما ستره بعد حلقها والرجل المبيع لا يحد  
 على ذلك ويظهر الرجل المهر كماله والمهر للمهره بظاهر كماله ومضى كما اذا ادين او كان هذا كماله  
 ان يفرج بعد فرجها فلا موجب للمهر الا لو اقرت استبدل بما روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ان الرجل  
 يفرج المرأة فترجى عليها وعليه الستر وعليه البا بغير مطلقها فصيل للمرأة هو مال كقول ما انا في وصال  
 على اسمها فقول لها شيئا قال لا صدقان وذلك انها مملوكة من قبل العدة من سببا وبغيره من دفع المهر  
 والفرق بينهما وبما جاءه ظاهر فان المقتدر فاهما ومقدرة ما لم يات فادخلت المرأة مملوكة وهذا  
 المتقد ملت بالاستعداد ومنه حتى الرمان فاهما وقال الشيخ كان ابي ابي حمزة عن جده عن ابي الحسن  
 فتخلعت في ذلك ما وجد في الحكم سببا ان على المهر كماله ان يحكم بالظاهر ولم يفرج الرجل المهر الا في  
 عزها المرأة لا يجزئها فيما يحد من المهر في ان تأخذ المهر المهر واستحب الشيخ في قوله لا ياتي ما  
 قد ساء ما انما اوجبا نصف المهر مع العلم بعدم الرجوع له ومع العكس من مخرج ذلك ما سار ارتفاع الظاهر  
 ارتفاع المهر في المهر ما قاله ابي حمزة في استبدل به روى ابو بصير عن الصادق عليه السلام قال ساءت  
 عن رجل يزوج امرأة فادخل عليها وعلى الساب وارضى الستر وحل وليس من قران يكون وهذا  
 بعد ثم طلقها على ذلك كماله قال الشيخ عليه السلام في المهر وعلم ان الحق في هذا الساب ان يقول ما يحل  
 المهر المستند اليه في قول ما لا يحد عليه المهر وعلم ان الحق في هذا الساب ان يقول ما يحل  
 فصار المهر ما يحد عليه المهر بعد ذلك كماله قطعاً وهذا المعنى هو الذي يحل في السبب وانما في غيره  
 ساقى انا وبالسابق **مسألة** قال الشيخ في النهاية ومنى ما ان الرجل يفرج من زوجته قبل الدخول وحل على قدر  
 ان يعطوا المرأة المهر كماله واستحب لها ان تترك نصف المهر وان لم يفعل كان لها المهر كله وان ساءت المرأة  
 قبل الدخول كان لا وليا بها نصف المهر وبعد ان يزوج في الكا ساءت في المهره لو رثها المعلقة  
 بالمهر وحل المهر الكيدي تابع المبيع لها وقال في المهر من مائة كالمسافر او اربعين الموضع قبل الدخول استقر  
 جميع المهر كماله المهر عند حصول ايجابها بحري مخرى الدخول في استقر المهر جميعه وهو احسن  
 المقتدر في احكام النساء وهو الصحيح كما قد ساءت خلافه نعم ان بالاعتد سبب المرأة جميع المهر في سبب  
 الطلاق قبل الدخول نصفه والطلاق من اجل انا ساءت فقسا على ما كان عليه من سببها في سببها  
 سببها يحتاج الي دليل ولا دليل على ذلك من اجاء لا فاصح ساءت فقسا على ذلك ولا من كتابه تعالى ولا

ولا توارثا خبر ولا دليل على بل الكتاب فاهما فاهما والاعتد سببها با احتواء ثم نسب كلام الشيخ في النهاية  
 الي انها لصاحبا او رجلا او رجلا لا اعتد او لا رجوع عن الاول في المهر والاعتد سببها با احتواء ثم نسب كلام الشيخ في النهاية  
 الامه او لا في نوحه على ما روى في الاجماع في من مائة كالمسافر او اربعين الموضع قبل الدخول وحل على قدر  
 الحديث قال الشيخ في نوحه على المهر المهر المهر الذي نوحه على المهر المهر الذي نوحه على المهر المهر الذي نوحه على المهر  
 من هو الواقع او ما قام مقامه من سببها في المهر المهر المهر الذي نوحه على المهر المهر الذي نوحه على المهر  
 قال عنه يفرج الرجل المهر المهر المهر في الفرج وان المهره لو رثت من قبل الدخول ما جازى كماله  
 لم يحل في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 كماله في صدر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 نعم في المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 ذلك في باب الاعتد ان ساءت في **مسألة** عن جده المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 قبل الدخول وحل الحكم قال الشيخ في النهاية مبرها وكان لها المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 قبل الدخول في المهر وقال الشيخ في المسبوط لو ما نكحها فقول ان نكحها المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 وهو الصحيح عندنا في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف في مسائل الخلاف في مسائل  
 او من قبل ابي من قبله المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 من قبل المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 قبل الدخول وحل الحكم المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 روى سببها في هذا المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 ففرج هو وروى على كتاب الله تعالى والوجه ما قاله الشيخ في النهاية ان ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت  
 يجوز في سببها المهر قبل الدخول كماله المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 فرج المرأة على حكمها او على حكمه فان او ساءت قبل ان يدخل بها فقال لها المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 انما روى ان الحاق من المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 يدل على ذلك والمهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
 وروى من الرجل المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر  
**مسألة** قال الشيخ في النهاية ان ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت  
 لها كانها ايم روى من ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت عند ساءت































**في** والله الرحمن الرحيم وبه نستعين **باب** في العيوب والعيوب **الفصل الرابع** في العيوب والعيوب **باب** في العيوب والعيوب  
 أمية العيون والجلد والبصر والرقن والرقن ولا فضا وفي أصابعها من الخبز العواك وبها من عبقده في الرقن  
 وقد عني النظم العبي من عبي بالمرء وكذا المصنف السيد المرفوع في الحديث وابن المراج وابن الصلاح وطلب  
 وابن إدريس وابن حمزة وقال الصدوق في المصنف وأعلم أن النكاح يرد من أعضائها من العيوب والعيوب والجلد والعيوب  
 والعقل إلا أنه في الحديث أنها العيوب والعرجاء وروى عن ذلك في قوله فان تزوج الرجل امرأة في غيرها  
 قولا أو عقلا أو بصر أو غيره أو كان بها من طهره كان لها من بصرها على أهلها غير طاهر فله من ذلك  
 العيوب والعيوب العبي يرد المرأة لأن مقتضى العقد بها أن تصح فكان له خيار الزود في العيوب وما  
 رواه داود وحسنه في الصحيح من الصادق عليه السلام في الرجل يزوج المرأة عيبا أو بصر أو غيره  
 قال يرد علي ولو لم يكن لها عيب على زوجها وإن كان بها من طهره لا يرد الرجل إلا بغير طهره النساء عليها  
 وبها ابن بابويه في كتاب من يخطب العقب من محمد بن مسلم عن أبيه عليه السلام قال يرد العيوب والعرجاء  
 والعيوب والعرجاء الخ لا يعرفون بأصله حتى العقد وما رواه الخليل عن الصادق عليه السلام قال لا يرد  
 النكاح من العيوب والجلد والعيوب والعرجاء ما يرد على المختار وما رواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن  
 الصادق عليه السلام قال لا يرد المرأة من العقل والبصر والجلد والعرجاء ما يرد على المختار ولا يرد  
 حتى يقول العقد لا يرد وما لا يصل إليه على الأول الباقي ورواه الخليل عن محمد بن الحسن الملقب بـ **باب**  
 المطلق ورواه عبد الرحمن بن محمد عن محمد بن الحسن الملقب بـ **باب** المطلق ورواه الخليل عن محمد بن الحسن الملقب بـ **باب**  
 العيب عيب من عيب النساء لا يرد الرجل به عدا ما علمنا وروى قال ابن المراج في النكاح عيب قال لا يرد  
 الرجل من عيب العيوب إلا أن يكون عيبا أو بصر أو غيره من عيوبها أو قال في المذهب عقد النكاح يفسخ  
 بعيوب منها ما يفسخ الرجل ومنها ما يفسخ المرأة ومنها ما يفسخ النكاح والرجل والمرأة ضرة ما يفسخ  
 الرجل من العيب والعقد وأما ما يفسخ المرأة فهو الرقن والرقن ولا فضا ولو كانت عورة في الرقن وأما ما  
 يفسخ النكاح من الرجل والمرأة عيب من العيوب والجلد والبصر والعيب فان عقد لا يفسخ في الحكم فهو صحيح  
 ويصح المثلوه فلا يفسد من عقد صحيح الوجود وهو مسلم لكنه موهوم ومع ذلك فقد عدا من جعل من المفسخ  
 كونه عورة في الرقن ولا يفسخ على ما يفسخ أن يكون مورد المفسخ صحيح الوجود لا استراك في الحكم وكلام  
 ابن الحنفية شعر مثل ذلك أيضا والمعتد المشهور لأصل العقد والروايات يروي عن عبيد الله  
 عن الصادق عليه السلام أن قال والرجل لا يرد من عيب وجهه ولا يفسخ على ما رواه مطلقا في  
 العيوب ما يفسخ عليها أحسن من هذا العيوب يفسخ بينهما ما يفسخ بها في موهبها أو ما علمنا في العيوب **باب**  
 المشهور أحسن من العيوب والجلد والمرأة فلا يرد الزوج بها وروى قال ابن المراج في النكاح عيب قال في المذهب

المذهب أن يفسخ من الرجل والمرأة عيب من العيوب والجلد والبصر والعيب فان عقد لا يفسخ في الحكم فهو صحيح  
 كان القول في الرقن مع سليمان كان ذلك ما لا يقول في الرقن مع سليمان كان ذلك ما لا يقول في الرقن مع سليمان  
 لشهدين من أهل النكاح عيبا أو بصر أو غيره من عيوبها أو قال في المذهب عقد النكاح يفسخ  
 بعيوب منها ما يفسخ الرجل ومنها ما يفسخ المرأة ومنها ما يفسخ النكاح والرجل والمرأة ضرة ما يفسخ  
 كان ذلك بالرجل والمرأة ما لم يعلم يفسخ بها بغير عيب من العيوب والعرجاء وان المراج يفسخ على ما رواه  
 عند السلام أما يرد النكاح من العيوب والجلد والبصر والعيب وان عقد لا يفسخ في الحكم فهو صحيح  
 المذهب ولا يفسخ من المراج عيب من عيبها في المرأة كذلك يرد في الرجل أولى أدلوه يجعل لها العيب  
 لم يكن لها سبيل إلى التلخيص منه بخلاف الرجل فان أدلوه التلخيص وهو الطلاق وحقق الأصحاب ما رواه  
 العقد والعيب يرد ولا يرد الرجل من عيب عدا ما علمنا في المراج حسن لأبواب **باب** في العيوب والعيوب **باب**  
 يرد المفسد في العيوب وروى قال سلاوة ابن المراج وأما ما رواه ابن الحنفية وابن الصلاح أيضا وعقب المفسر الذي  
 وقال في النهاية المفسر في الرقن لا يرد ذلك النكاح كانت يرد من عيب العقد وليس الرجل يرد ذلك لأن  
 يرجع علي ولها ما لم يرد ليس له فراقها إلا بالطلاق وقال ابن إدريس الذي يروي في مفسرنا المفسر في الرقن  
 بل يرجع علي ولها ما لم يرد لها كان حالها من ذلك ما رواه ابن إدريس في مفسرنا المفسر في الرقن  
 للصلح ولا يرد له الخط في الصحيح من الصادق عليه السلام قال أما يرد النكاح من العيوب والجلد والبصر  
 العقل ومن رواه عن موسى بن الصادق عليه السلام قال ما يفسخ من المفسر المفسر في الرقن  
 أحسن العقد بآية على العاقر فكان من عيبها المستلزم على الصحيح ورواه عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن الصادق  
 عليه السلام قال ما يفسخ من الرجل يزوج امرأة ففسخ بعد ما زوجها أنها كانت رقت قال إن سار زوجها العقد  
 النكاح من زوجها وأما ما يفسخ من عيبها أو قال يفسخ من عيبها أو قال يفسخ من عيبها أو قال يفسخ من عيبها  
 والجلد والبصر والعيب والعرجاء ما يفسخ النكاح قال في المذهب عقد النكاح يفسخ  
 قال أحسن منها كانت قد رقت كان له الرجوع علي ولها ما يفسخ من العيوب والعرجاء ولا يفسخ من العيوب  
 لم استرجع العقد ولأنه لم يفسخ من العقد لأن أحد الطرفين مفسدا عن الآخر وفيه عليه السلام وأما ما  
 يفسخ من ذلك فلا فساد أيضا غير ضار لما رواه من زوجها العرجاء والعيوب إلا أن هذه الأربعة لا يفسخها  
 على كل حال هذه الثلاثة وإن كان لا يرد ما لا يصل إليه على الأول الباقي ورواه الخليل عن محمد بن الحسن الملقب بـ **باب**  
 كونه عيبا كما رواه الشيخ وانما الذي يشكك في النكاح من عيبها أو قال يفسخ من عيبها أو قال يفسخ من عيبها  
 فإذا كان عيبا كان له الرجوع وانما الذي يشكك في النكاح من عيبها أو قال يفسخ من عيبها أو قال يفسخ من عيبها  
 الحنفية وسلاوة ابن الصلاح وابن المراج في النكاح والرجوع وقال الصدوق في المصنف وأعلم أن النكاح  
 يرد من أعضائها من العيوب والجلد والبصر والعرجاء ما يرد على المختار ولا يرد



فيلذلك فيه فان مرجع الرجل بامراه فوجد هافرا او علة او برضا او مجبورا كان ذكرا وامراه طاهره كان له  
مردها الى اهلها بغير خلاف ويصح الرجل على نكاحها احد قبل ان كان اعطاها وان لم يكن اعطاها فلا شيء  
وهي في كتاب من لا يحصى العبد الذود على الخلف والمبوط اسباب الفسخ في المراه من الحزن والحرمان  
العرض والرقن والفرق والا فضا قال وفي اصحابنا من يجوز العتيق كذا فوجدها مجبوره ولم يذكر النكاح وكذا قال  
في البراج في المذهب وعدن اذ روي مجبور المراه سبعة وقالوا الحق اصحابنا ما بائنا امرأه المهر المهر المهر ذهب  
البه ستمائة في ما يتقدم به ذهب النصف في ما لا بد ولا يجوز المهر المهر البين لما ضمنه الفتي والمأواه والور  
في سرعان في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل مزوج المراه فوفى بها عسا او برضا او عجزا قال تركها  
ولها ما يكون لها المهر على ولها ان كان بطلان ما له امرأه الرجل لا يبرئ منها الا انكاحا عليها ومن يخطب مسلم  
عن الصادق عليه السلام قال ترك المراه والعياد والعرج الخ المانع باضا المهر العتد ولو ضمنه المراه المهر في  
الصحيح عن الصادق عليه السلام قال انما يرد النكاح من الفرض والجهد والقول هو المهر المهر المهر المهر المهر  
وقد نبهنا وحديثنا اخبره مسطور وحديثهم اما عام ومعهم **مسند** قال الصدوق في الفسخ ان رأت المراه  
فيل دعوت الرجع بها فرت منها ولا صلح لها لان العقد كان من قبلها القول على عليه السلام في المراه اذ رأت  
فتر ان دخل بها قال يعرف منها ولا صلح لها لان الحديث كان من قبلها والطريق فيه والرجوع ان الرأ  
اليوم الرجوع وقد سلف في المجرود **مسند** قال السمع في النكاح فان طهرت بالرجوع جسد بعقل معها او رأت  
الصلوات لم يكن بها اختيار وان لم يعقل اوقات الصلوات كان لها الخيار فانه اختارت فرائد كان على وليه  
ان يطلها وكذا قال في البراج في المذهب وان رزقه وان اذ روي في الكلام في هذه المسئلة في موضع خمسة  
الا وكنهكم المهرين المهرين العتد وجعل الذوق قال في النهاية يش لها الخيار ان لم يعقل اوقات الصلوات  
وان فعل كذا جاز ونحوه في الطلاق فلو قال اذ طهرت بالرجوع جسد بعقل معها او رأت المراه جسد بعقل معها  
فانه لا يرد الا الحزن الذي لا يعقل مع اوقات الصلوات فانه يرد من العتد عدم الرجوع الصلوات  
نحوه قال في المبسوط وقال المحدثان حلف بالرجوع جسد وكان يعقل معها اوقات الصلوات لم يكن لها اختيار  
مع ذلك وان كان لا يعقل اوقات الصلوات كانت بالخيار فكل رجل لم يخطب لها رجوعا ولا خيارها مع ذلك لان لا يعقل  
اوقات الصلوات وقال في البراج في الكامل وان حلفت بالرجوع جسد بعقل معها اوقات الصلوات كانت  
مخرج من فرائد الصلوات فان اختارت فرائد كان على وليه ان يطلها فانه والرجوع العتد على الفسخ  
سواء عتد اذ كانت الصلوات ولا ما ضمنه العتد المضي بالصلوات فرائد فانه ساقط العتد من كمال الاستماع  
ولما روى على ان في حرمه قال سئل ابو ابراهيم عليه السلام عن امراه يكون لها رزق قد اصاب في عقد من  
يعمل زوجها او عرض له رجوع قال لها ان نبي نفسي ما اوسات الحالف طاهر كلام ان حرمه ان  
الحزن المضي الفسخ هو الذي للفرق منه ومن الصلوات سواء كان مضمنا او ماضيا عن العتد وهو

قول ابن البراء فإنه قال في المذهب هذا إن الخوف إذا كان بالرجل بطل بعد أوقات الصلوات فليس معناه  
خيار ولا معيار فصلوا فقالوا إن كان سابقا على الصلوات كان لها الجواز وإن كان متأخرا كان لها الخيار وإن  
نقض أوقات الصلوات الثالثة طاهر كلام ابن خزيمة أن العقد الزوجي الخوف في الرجل والمرأة معا الذي لا يخل  
عنها أوقات الصلوات وهذا كالأدب وهو الخيار الرجل مطلقا الرابع لو تزوجت بعد الدخول فلا فرق  
لها المصلحة البينة ما روى وكلام الشيخ في النهاية نعم لها ذلك أيضا وهي الأخرى وهذا لأن العقد فاسد قال  
لو تزوجت ما روى ابن خزيمة في الخبرين بعد الدخول لم يفرق بينهما إلا الخوف فقط وهو اختيار ابن خزيمة  
أيضا وطاهر كلام علي بن أبي حمزة فإنه قال وإذا فرغ من العقد واصلته بعد ذلك خوف فليس به سلبا لأنه فرغ  
فانقضت الصلوات فرق بينهما وإن عرفت لو كانت الصلوة فطهرت إلى غير عقد فليس التامس هو العقد فصح  
المرء في المصنف إذا طهرت طاهر كلام الشيخ في النهاية ذلك وكلام ابن خزيمة على كلامه لأن ابن خزيمة إنما لم  
يدرك الخلاف والوجه أن ما ذكره هو خلاف ما روى في العقد بعد الدخول أو قبله فصح من العيوب **مسألة** قال الشيخ  
في الميسر أوله عرفت بالمرأة العيب بعد العقد فهل له الخيار قبله أم لا إن كان له الخيار له والى ما لم يكن له  
وهي أظهر لعدم الإجماع في الخلاف أو أحدهما لم أره أحد العيوب التي ذكره ولم يفرق في حال العقد والم  
ثبت به المصحح وهو خبر في السأقي يعوم الخيار التي وردت في أن المرء يظفره العيوب ولم يعطها  
من عيب كان على العقد ومنعها مما يحدث فيما بعد وخبر العقارية يدل على ذلك لأن النبي عليه السلام لم  
يعقبه وقال ابن السكيت في المذهب أحدهما الخيار والمرء متى تزوج العيوب بعد العقد وأسرعه  
ولم يكن حاصله قبل العقد لم يحسب الزمنا لأنه إذا كرهه أصحها بأن الخوف الذي لا ينفصل بعد صلح أوقات  
الصلوات والخوف والخضار والعفة وقال ابن خزيمة الصحيح أن كل ما عاين بعد العقد من عيوب النكاح  
يبرأ منه الزوج والذي ذهب إليه سعاد السأقي في أدب قوله اختياره وسبقه وكلام ابن خزيمة في سعاد  
المرء أحسن وهو الأقرب لما أنه عند وقوعه فيها حالها في الكلي لا يثبت الخيار فيكون لا ريبا كما  
لو تزوج العيب بعد الدخول وللم لم يفرقها من غيرها من حكمه الحكم بها بالطلاق فلا بد منه الخيار  
الشيخ محمد بن عبد الصبور **رد** داود بن مرزبان في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الرجل يزوج  
المرأة موقفا بها عيبا ويرى ما وقع جاك ركز على وليها الحديث وهو شامل لجميع العيوب الشرعية والمدنية  
لو كان مجرد أحوال العقد من النكاح وأما حديث بعد ذلك ثبت الخبر أن العيب بالزوج والعيوب  
استأنه من الخيار العمل بالمعوم في عزمه الزواج وبخاصة أولى من العمل في عزمه الزواج  
من الجمع بين الأولين فيكون أولى والعاس على الرجل ما لم ينع الحكم في الأصل وعلى العقب المستاجر  
لأن العقب لا يتولى به **مسألة** قال في الميسر العيب النكاح بالفرقة بعد العقد وكل العيوب يبرأ  
منه إلا العفة فإنه لا يكون فخلا لم يصور عيبا في نكاح واحد وعندهما لا يبرأ الرجل من عيب نكاح

كلما الرعيق ويكن من لم يمتنع الحيا والكل لا ينفذ  
حريته ان الا يملك شيب لما الحيا رصيع



الذي لا يجعل بعد او كانت الصلوات وقال الخالف اذا خلت واذا فرغ من الدعاء الجوز والاداء بالمرور والحب  
 فيها الخاف وعنه فان له الخيار في ذلك وقال في موضع اخر اذا فرغ من الصلاة ودخلها لم يرد من غير ما جاء  
 لم يحكم بانه عيب ولا يضر لمدته بلا خلاف واما اذا كان عيبها لم يرد من غير ما جاء الخاف عيبها ولا يضر  
 خلاف لعدم الاجابة في الخلاف اذا خلت بالرجل حبسا وجوز ان او يرد من غير ما جاء في حال الخاف انه  
 لا يرد الا الجوز الذي لا يجعل بعد او كانت الصلوات فانه يرد وقال في البرج اذا خلت بالرجل او المراء  
 من غير عيب العيوب بعد ثبوت العيب فاستمر له ولم يكن عاصلا قبل العيب ثم يرد من المراء او كره اصحابنا  
 من الجوز الذي لا يجعل بعد ما خلت الصلوات والحب والخصا والعدو ان او يرد من غير ما جاء في موضع الضم  
 بالجوز المجزئ بالرجل بعد العيب او كانت الصلوات وان عرفت ان الحب والخصا والعدو قبل العيب فلا  
 جاز للمراء في نسخ المكاح فان عرفت العيب بعد طهها فلا خيار وان عرفت قبله وبعد العيب لم يطا  
 عيها في التخيير بالخيار والعقد في المراء فان الحب والخصا مساو وان لا جعل له عيبا قبلها  
 وهي في الاستماع معها فاسات الخيار بها ارجح ان او يرد من لاصل والحب الى الاصل بعد عيب  
 للبدل **مسألة** المشهور ان العيب الحادث بعد الدخول لا يستلزم المراء بها جاز العيب اجاره الشيخ وان  
 الحيد واما المراء وان او يرد من غير ما جاء وقال الحيد وان عرفت من غير ما جاء في المراء  
 اسطر برسه فان وصل اليها ولو مرة واحدة بن امك بها وان لم يجعل اليها في مدة السنة كان لها الخيار  
 فان لصاحب الحكم بعد على ان عيب لم يرد من غير ما جاء فان خلت بالرجل عيبا بعد جاز كان الحكم  
 في ذلك كما وصفه بغير برسه فان تعالج فيها وصلى والا كانت المراء بالخيار قال الشيخ في المذهب  
 واما الذي ذكره بعض المتأخرين انه من السنن ان العيب اذا خلت بعد الدخول ومنه اذا كان قبل  
 الدخول اما جعله على ذلك فهو لا خيار له في ذلك **مسألة** ما روي عن الحسن بن سعيد عن صفوان بن  
 العلاء عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال العيب يرد من غير ما جاء ان كانت امرأة مروجة  
 ان كانت اذاعت وعنه عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح الكاظمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن  
 امره اسئل رجلا فلا ينفقه على الخوا ابا انفاقة قال نعم ان كانت وعنه في العجوة عن جعفر عن  
 ابي عبد الله السلام ان عليا عليه السلام كان يقول من خلت العين سنة من غير ما جاء فانه خلت اليها  
 والافق بينهما فان ردت ان تعيم بعد طهها الخاف بعد ذلك فقد سقط الخيار والعدا بها ان قال  
 في الاول عدي الاخذ بالحق الذي روي به عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا  
 عليه السلام كان يقول اذا فرغ الرجل امره فوقع عليها امره فراعض عنها فليس لها الخيار لم يضر  
 قد استليت وليس لها انك ولا ولا لاما ما لم يرضها من الدهر امره واحدة خيار وعنه عن  
 العبي عن الصادق عليه السلام قال في العين اذا علم انه عيب لما في النساء فخرجت منها ما اذ فرغ

وقع عليها وقد واحدة لم يرد من غير ما جاء الرجل لا يرد من غير ما جاء وقال في العين عيب الصبر عليه  
 فان تعالج ووصل اليها فلو مرة واحدة فلا خيار لها في رجها وان لم يصل اليها في هذه المرة فلها  
 الخيار وهذا حكم العيب الحادث بعد الدخول والصحة دليل لقطع الطائفة والاشهر قول الشيخ عملا بالامسك  
 لم يضر العيب الحادث من تقدم من الزواجر وان كان قبل العيب لا يخلو انما من زوجة لما عرفت من دفع الضم  
 بغير ان قابله المكاح فصح في ذلك من المتوفيق **مسألة** المشهور ان العين من رجل سنة فلان وجعل اليها  
 منها طاهرا فلا خيار له في ذلك لها الخيار رجها الى السجاني والصدوق والسيد المرتضى وقال في العيب العتق  
 بالرجل قبل الدخول فوجبا العيب ان كانت المرأة فان ادعى رجوعه في وقت ذلك بعد العقد اهل سنة من  
 تراخيا فان صح وطهره والا كانت ممت بغيره في اقامه معه والا فصح المكاح فخر طلاق احدثه لا خيار له  
 روي في مسند في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال العين يرد من غير ما جاء ان كانت اذاعت  
 وعنه في الصباح قال اذا فرغ الرجل امره وهو لا ينفقه على النساء اهل سنة حتى يعالج نفسه واجبة ان  
 الحيد بامره عات العبي عن الصادق عليه السلام في العيب اذا علم انه عيب لما في النساء ووقعت  
 فاذا وقع عليها وقد واحدة لم يرد من غير ما جاء الرجل لا يرد من غير ما جاء في الصباح الكاظمي عن الصادق  
 عليه السلام قال سالته عن امره اسئل رجلا فلا ينفقه على الخوا ابا انفاقة قال نعم ان كانت وعنه في العجوة عن جعفر عن  
 العلم انما يحصل بعد السنة وقد عرفت حصوله قبلها فالأقوى عدي ما قاله ابن الجندب **مسألة** المشهور ان  
 العيب يجب عليه نصف المهر مع نسخ المراء المكاح وخصه عليه الصدوق في الفسخ وابوه والشيخ في  
 المأخر وعنه في المأخر وانيها فصح من قبل الزوجه نصف ميسار المهر سوى هذا والاصل فيما سألته علي  
 بخارها وحلونه بفاضة وقال ابن الحنفية اذا عاتت الزوجه بعد نكحها اياه من نفسها وجب لها المهر  
 وان لم يزوج وهو بناء على اصله ان المهر يجب كلاما بالملوه كما يجب بالدخول وقد سبق **مسألة** قال  
 الشيخ في المأخر اذا عاتى الرجل اليه قبله ونزوح في جلد عليه خلاف ذلك انظر المراء في احواله ان  
 الحيد وان خروجه وحلته ان المراء في كتابه معارفاة ومثله في المبسوط والفرق ان كان في العتق والنسب  
 فحل لها الخيار لا فالأقوى ان له الخيار رجها وفي الناس من قال لها الخيار وقد روي ذلك في احوالها  
 واحاد ان او يرد من غير ما جاء وفي الرجل اذا انفسه اليه فسد فخرج من غير ما سألته لا يرد  
 اعلى منها لو كان المراء الخيار في نسخ المكاح ولا طاهر لا يفسخ ذلك المكاح لو لم يعالج او فرأى العتق  
 ونسب ما قاله الشيخ في المأخر الى ان جاز لم يرد من غير ما جاء الا ان هذا وان لم يرد من غير ما جاء  
 مرددناه من حيث لا يسقط الا سقراط لم يرد من غير ما جاء في عيب مردد من غير ما جاء في العيوب هي في الخاف  
 مردد المكاح وان لم يرد من غير ما جاء في حال العقد لم يرد المكاح فصح الحيلة فاما الذي ليس  
 فانه اذا سقراط لم يرد من غير ما جاء او اسقط الحيلة فخرج بخلافها سواء كان اعلى منها او في ذلك السواد































































فوق اعطيكه ثم وجعك وجعلك عنك عنك عنك وكان تجزوه من الرضيا العبد ولا تسامح من قوله  
وقال في الخلاف اذا قال لا تسامح عنك على ان ارفع بك وعقدك هذا فكما استند عن ذلك في المعنى  
على ان ارفع بك وهذا في معنى جعل فان لم يقع العقد فيمنع من ارفع واستدل بالاجماع والقرينة واجادهم  
ايضا فان النبي عليه السلام اعطى عبده وجعل عبدا مطلقا وكانت مروجته ولم يعلها سارت في جرحه  
الذي يعلها من عبدا على هذا الشرط فانك في المبروط اذا قال لا تسامح عنك على ان ارفع بك او عنك من كره  
استدعت هو ذلك فالتا لا معنى على ان ارفع بك وهذا في معنى جعل العقد في العبد والعبد في خلاف  
فان العبد من ارفع العبد ولا تسامح ولا يجب عليها الوفاء بما شرطت في وجعك واجادهم لم يجب  
عليه العبد لان ما كان من سبل المعاصاة لم يلزم من هذا الطريق لم يلزم من الاخر يجب عليها فيها السيد  
فان اصول العبد على هذا ان كل من يعل عنك في مقابل عجزه فادالم يسل العبد في عجزه في الخروج في  
المخرج عاد الى سبل العبد وصبر فيهما في جرح العبد لا يرفع من سبل العبد على التسامح فله عليها  
فيما اذا كانت مبرورة استوفاه ولا يظفرها الى العبد وان تسامحها فان امهرها عن نفسها امج وكما  
عليها لم يبر من المهر ولا عليها فيها فان اجدت الحق في الامانة تسامحها وان امهرها في نفسها  
فان عليها في العبد صح وان جملها او اقلها بطل عند قيم وهو لا يورى لان المهر من نفسها وهو بطل  
يصح وقال قوم يصح كالتواصدا عبد الجاهل في هذا الفرع لا يصح على هذا التا كما في نسخة العبد في  
ادابا بالعبد وعقد العبد في العبد لم يصح وتلقوا به هذه الاحكام سواء مثل ان يقول اعطيك وجعلك  
مهر كانه من العبد ولا تسامح العبد اما بجعل اذا قال ارفعك وجعلك عنك عنك عنك عنك العبد  
المعنى هذا الكلام يدل على استراطه في المرفوع وان كان قد صدر وكلامه في العبد المعنى جعلك في الخلاف  
ايضا اراد ذلك ورواه عبد الله بن مارة المسند في قوله العبد في قوله ارفعك ارفعك ارفعك  
عليه السلام في الرجل يقول لغيره عتقك وجعلك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك  
روجه نفسها وان سأت لم يعل فان روجتها نفسها فاجب ان يعطها مائة وعشرون على من جرحه في وجع  
من جرحه عليه السلام قال سألته عن رجل قال لا تسامح عنك وجعلك عنك عنك عنك عنك عنك عنك  
ان سأت روجته وان سأت فلا فان روجته فاعطها مائة وان قال قد روجتك وجعلك عنك عنك  
فان التسامح واقع ولا يعطها مائة والوجه عذري في العبد يقول عتقك عنك عنك عنك عنك عنك  
ولا يجعل لها الجار رضا لان الكلام انما يبر بالجزء ولا قال اعطيك عليك عتقك عنك عنك عنك عنك  
هذا المرفوع وتكون عند التسامح مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة مائة  
تعتبرها جرحها العبد في الما يجوز تمام العبد والروايات السابقة وانما اصابها فكذلك لم يذكر فيها

فيها العبد التسامح بل قال اعطيك وجعلك عنك عنك وهذا لا يعلها العبد ولا تسامح من راجه العبد  
واما الجرح وان جرحه وان ادرى من استوطنا في العبد قال الصدوق في المعنى او اذا قال لا تسامح عنك وجعلك  
عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك  
عنك فان التسامح واقع ولا يعطها مائة وقد عتقك وقال ان ادرى من روجته العبد قال العبد  
دع روجتك وجعلك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك  
وكان لها عليه اذا دخل بها من التسامح قال وهذا حكم من عجز قبل صحة العتق والاجماع من اجابها عليه  
الراجح لوطي جرح العبد قال لا تسامح بجمع نفسها رقا واستسعت في ذلك العتق فان لم تسامح في رقا مائة  
مهر وان نفسها يوم في العتق عتق نفسه من جرحه وقال الصدوق في المعنى ونفسها ما اذا اطلقها جرح العبد  
عتق عن نفسها بوجه عليها تسامحها عتق نفسه عنها وقال ان العبد ونفسها من جرحه وان ادرى من روجته  
لما انما ملك نفسها لا يصدق وعقد فلا يرفع ماله من العبد العتق وكلام الشيخ انما يبر هذا ان امره لا يملك  
المهر بالعبد بل ملك نفسه والنفس لا يبر بالرجل لرجل الشيخ بما رواه في نسخة من نسخة العبد وعليه السلام  
في رجل عتقه وجعل عبدا مطلقا ثم اطلقها قبل ان يخل بها قال تسامحها في نصف نفسها وان كان  
لها يوم في العتق قال وان كان لها ولد فادري عتقها نصف نفسها عتق وفي المهر في العتق عليه  
السلام في الرجل يعتق جارية ويطلقها عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك عنك  
تسماحها في نصفها الا في جرحه وان كان من المهر في العتق عليه السلام في رجل عتقها ولم يبر  
عتقها صلاتها قبل ان يدخل بها قال عتقها ان تسامح في نصف نفسها فان ابر في نصفها  
دق ونصفها حرق في هذه الروايات نظر من جهة السيد فان يبر في عتقها بغيرها في رقا مائة وعشرون  
اي يبر مائة وعشرون في العتق انما قال في الصدوق في نصف نفسها لان نصفها في رقا مائة وعشرون  
من المهر المعنى او سطر الى ان يوسع السيد عليها ويؤديه مائة وعشرون في العتق عليه السلام قال  
قلت له رجل اعطى مائة وعشرون وجعل عبدا مطلقا ثم اطلقها قال عتقها مائة وعشرون في العتق  
ولا عتق عليها الخ مائة وعشرون في العتق عليه السلام في رجل عتقها ولم يبر في العتق  
قال انما العتق عتق قال ولوطيها قبل وجعلها مائة وعشرون في العتق عليها واستسعت في نصف نفسها وان كان لها ولد  
فادري نصف نفسها عتق وفي رقا مائة وعشرون في العتق عليه السلام في رجل عتقها ولم يبر في العتق  
قوله وان يجعل عتقها مائة وعشرون في العتق فان كان لها ولد في رقا مائة وعشرون في العتق  
والتسامح ما عتق فان لم يبر في رقا مائة وعشرون في العتق عليه السلام في رجل عتقها ولم يبر في العتق  
علقت من كان حكم ولها حكمها في رقا مائة وعشرون في العتق عليه السلام في رجل عتقها ولم يبر في العتق  
لما يحيط بطل العتق والتسامح وهي معاني يطبقها وقتها الا في جرحه بغيرها وانما في رقا مائة وعشرون























































الطلاق والطلاق لا يسمو كما انما يشترط في الطلاق ان ساء الله انت حر ان ساء الله او علق من بقية او اخل بالدار  
 فانت طالق فانت طالق او اخلت الدار وانت طالق ساء الله وان كان الطلاق والتمتع بعينه لا يسمو بعينه او في  
 بها وفي الاخر ان في التمتع من انكاح ومن جاز لم يسمو به فكذلك صالة المرأة وسوء الحسد ولا عيب كما  
 طلق ان ساء الله في هذه المواضع فلا دليل على ان الطلاق في النكاح او العتق ولا على جعل حكمه منسوخا في جلا  
 فعليه الدلالة وروى ابن عمر ان النبي صلى الله عليه واله قال من جلف على بين وقال في امرها ان ساء الله لم يحسد كما حلف  
 عليه وهو على العموم في كل الاماكن باه ويزعم وقال في كتاب الامان من الطلاق لا يدخل المنة الاستثناء في الاطلاق  
 محب وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يدخل في التمتع ما به واما الطلاق والطلاق في النكاح وروى الاقرار والبيان ما  
 وكذا ما يحج على حرة حبة وما نوه لبيت حله بل وقال ابن ادريس لا يدخل الاستثناء في ما في هذا ما يحج على  
 من امرها حرة حبة ما يحل في النكاح لا يدخل في ما يحل في النكاح لا يدخل في ما يحل في النكاح لا يدخل في ما يحل في النكاح  
 الحاكم ما في النكاح وما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح  
 كتاب الطلاق من الطلاق ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح ما في النكاح  
 استد على صحة المسلمين وروى ان الله لا يشترط في النكاح ان يكون معتق السبع في المثل الذي يترك  
 الطلاق والعقود لا يشترط بالنية فيطرح لا يقع ولا يعلم جيلاه كان لا يستأبطا ويكونا طلاقا والعقود باصبر  
 بالمر اجزاء ومقتضى من السعد الساعدهم فخرية فيها المنة فخرية حكم الطلاق والطلاق سلطانا معتق السبع لا  
 مع صحتها انما كان النكاح او قال الرجل لا حرة انت طالق ان ساء الله كما في قوله ذكر في الوقت الشرايع  
 التي يبيع عليها الطلاق سلع غشيه وقوله ولغيره من ما يجزئ التمسك وروى الطاهر ان فخر السبع يصد بك  
 المرأة لم يمتح وان قصد التمسك والمساكنة في النكاح هي وليس بعد من الصور حبيبة **مسألة** وطلعتا واحدا واسبغ  
 ثم رجعت بعنه ودخل بها وكان التمسك داما بعد الطلاق الاول عند السبع لحداره في النهاية والطلاق وما  
 وروى ان النكاح وان جبره وان ادرى في التمسك من امرها حرة ان لا يهدم كما عند السبع في الطلاق وانما هو هذا معنى  
 الهدم ان الزوج اذا طلق رجعة من طلقه واحده ثم رجعت من عدة ورجعت باجماع او بما ودخل وطلعتا  
 او ماتت عنها ورجعت الى الاول بعد حدة بعد عدة على طلاق طلقته ولم تعد الطلقة السابقة الثالث ومنه  
 الهدم هذا عند الطلقة السابقة على النكاح الثاني من الطلاق وتعين منه حدة ورجعت ثانيا بها على طلقته ولو كان قد  
 طلقها طلقين ثم رجعت الى الثاني ثم رجعت الى الاول لم تعد عدة على طلقته على المذهب الثاني حتى انه لو طلقها وطلعت  
 ولعدة حرة على من طلقها ورجعت الى الاول لم تعد عدة على طلقته على المذهبين فلا يحرم عليها الاطلاق **مسألة**  
 ثلاث مسائل في طلقها بعد الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم  
 وان كان الزوج انما اذا دخلها بهيتم دفعها التمسك من الطلقة والطلقة من عدم الهدم من عدم الهدم من عدم الهدم  
 انما يهدم ثم جلا في النكاح لا يدخل في النكاح لا يدخل في النكاح لا يدخل في النكاح لا يدخل في النكاح لا يدخل في النكاح

لست ووضعت المدة في موضعها وجعلها مائة وهو ما روي عن ابن الحنفية اطلاقا والعبي اذا كان يعمل الطلاق  
 ويضع الامور في مواضعها ومن كان من هذه المدة اطلاقا وقال السبع على من يابى في رؤسائه والتمتع والطلاق  
 طلاقا جازيا وقال ابو الصلاح واستر طلقا من النكاح او من العتق او من النكاح او من العتق او من النكاح او من العتق  
 واطلق وسلافة من نكاح المطلق ان يكون عاتقا امه وهذه الاماكن لا يدخل في النكاح او من العتق او من النكاح او من العتق  
 من كلام السبع في النهاية الاولى ترك العمل عليه الرواية لا يفتي في النكاح او من العتق او من النكاح او من العتق  
 عليه السلام دفع النكاح للسبع حتى يملكه ورفع العلم عنه بل على انه لا حكم له فعاد وروى ان النكاح لا يدخل في النكاح  
 عليها ولا يملك بها الاطلاق في نكاحها ولا خلا وان كان في حجة او حجة او حجة او حجة او حجة او حجة او حجة او حجة  
 وكذا ما يبيع طلاق الطلاق حتى يملكه ثم يبيع عليه في نكاحه او في نكاحه او في نكاحه او في نكاحه او في نكاحه او في نكاحه  
 من وفارواه ابو الصلاح انما في النكاح طلاق الطلاق قال ابو الصلاح في النكاح طلاق الطلاق قال ابو الصلاح في النكاح  
 على السلام قال ابو حنيفة طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 قد عثر وصدرت فانه يحكم والقول بالعلم في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 السبع في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 ما ذكرناه ان طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 اجابنا فاطلق في نكاحه طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 وكان عند السبع طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 المعنوية وقال على ابن ابي شيبة المعنوية طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 يعلق عنه والفقهاء قالوا السبع ان النكاح قد مضى اليه وتعدى الضرورة الى ما بعد وهو من غير النكاح لا يملك عليه  
 المتعاقبات منه فلو لم يمتح لولي ذلك ثم الضرورة للميم على المحرم وعلى النكاح انما هو مقتضى النكاح وتعدى طلاقه  
 لا ضرر ولا ضرر في الاسلام وما رواه ابو خالصة طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 العمل بخلاف طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 ما روي لم يرد استيفاء وروى الصدوق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح طلاق الطلاق في النكاح  
 العمل بخلاف طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 المذهب العمل على ما في النكاح طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 حالها فاما قال قلت لا في عدة طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 طلقين قال قلت لا في عدة طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 الوحي انما انما روي يقول السبع طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق طلاق  
 ما حكمه من الاحاديث والظاهر عدم **مسألة** قال السبع في الطلاق والمساكنة الاستثناء في النكاح لا يدخل في النكاح











































































[illegible]

الجار وجاما حار المهر وكيف سراً ما قال اذ كان في قعر جمل واحد اذ لها نصف المهر وهو ثمنها وان لم يكن فرسها  
 صدقنا ففيه ثمن ولا صدقنا في المصحح من عبيد بن زاره والفصل في الجبار قال لا قتال لا وعد الله عليه السلام ما  
 سئل في رجل فرج امرأة ثم مات عنها وقد فرجها العبد قال لها نصف العدة وربع ما كان في ذمتها من ثمنها  
 وقدره في مخرجها من خزانة في الموضع من العدة عليه السلام بكل ثمن رجل فرج امرأة وسعى لها احد اقام ما فيها  
 ولم يدخلها قال لها المهر كما سادها المهرات قلت فانه لم يردوا عنك ان لها نصف المهر قال لا تخطون عن انما ذلك  
 المصلحة قال الشيخ عقيب هذه الاخبار وفيها على ان الذي احبته وافق يذهب الى القول او اما ان الرجل يفرج رجل  
 يدخلها قال لها المهر كعدون ما سألني كمال وليا لها نصف المهر قال لا وانما فصلت هذا الفصل لان جميع الاخبار  
 التي قد مضت في جبر جمع المهر وانما اشترى او اما ان الرجل وليس في شيء منها ما اذا ماتت هي كاذلا وليها المهر  
 فانما انما اشترى فانما ما عداها من المهر في المتوفى من موتها او احد منها في جبر نصف المهر حتى على الاستحباب  
 فانما يمتنع في حاله المصلحة من المهر ما لا يمتنع من اموالها او اما ان كاذلا وليا لها نصف المهر حتى على المصلحة  
 واستلحاق الى ما قبلها قال وهذا الذي اسلم لنا وفي الاخبار وهذه المسئلة من غير ان يكون العدة وانما ذلك  
 هذا اختلاف الشيخ **قوله** وقد ذكرنا في باب المهر خلاف علماء في عدتها من اموالها عليه من هذا **مسئلة**  
 قال ابو الهيثم الظلمة الرجعية علم قدما اذ لم يمتلئ من رجل مطلها ولا يخرج منه بائنه ولا يخرجها الا ان يورثه او ياتي  
 في مكره يبيع المهر فخرجها لا فامته ورددها اليه ولا ينكحها فيه ويخرجها الا في مكره ولم يورثه في المهر  
 في المهر في المهر فخرجها لا فامته ورددها اليه ولا ينكحها فيه ويخرجها الا في مكره ولم يورثه في المهر  
 لا فامته ورددها اليه ولا ينكحها فيه ويخرجها الا في مكره ولم يورثه في المهر  
 الى دليل وان جنسها وانما في هذا واقفا الى الصلح في ذلك وانما يورثه في المهر فخرجها لا فامته ورددها اليه ولا ينكحها فيه  
 قال المصنف في المتعة ولا يخرجها من رجل امراة من رجل بعد طلاقها حتى يخرج من عدتها قال الصنف ورجل  
 يخرجها من مكره ولا يخرجها الا في مكره يبيع المهر فخرجها لا فامته ورددها اليه ولا ينكحها فيه ويخرجها الا في مكره ولم يورثه في المهر  
 عن رجل وان لم يات من رجل كذا علم امرها فيه حتى يقضى العدة وقال الشيخ في النكاح والطلاق ان  
 يبيعها بغير علمها الخوف اذا فعلت ذلك حرمت واقام عليها الخوف وعذر ياتي في ما يجوز له بيعها من غيرها  
 ان يزوجي اهل الخوف اذا فعلت ذلك جاز له اخرجها وكذا قال ابن ابراهيم وقال الشيخ في الخوف والطلاق ان  
 يبيعها بغير علمها الخوف اذا فعلت ذلك حرمت واقام عليها الخوف وعذر ياتي في ما يجوز له بيعها من غيرها  
 ان يزوجي اهل الخوف اذا فعلت ذلك جاز له اخرجها وكذا قال ابن ابراهيم وقال الشيخ في الخوف والطلاق ان  
 يبيعها بغير علمها الخوف اذا فعلت ذلك حرمت واقام عليها الخوف وعذر ياتي في ما يجوز له بيعها من غيرها  
 ان يزوجي اهل الخوف اذا فعلت ذلك جاز له اخرجها وكذا قال ابن ابراهيم وقال الشيخ في الخوف والطلاق ان



وفي الصحيح عن زياره عن الباقر عليه السلام قال ان مات عبد الله في يوم رجب وهو غيب فقامت البسرة على يومه بعد ما  
 من يوم ياتها الخبر انتم وعشرون ان عليا ان يحد عليه في الموت اربعة اشهر وعشرون من الكحل والعلب  
 والاصابع وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال اذا طلق الرجل المرأة وهو غيب فلا يصح له ان يزوجها  
 فيها واكراد اكل فادعيت تزوجت ولم يصدقوا في عفا زوجها وهي غيبا يبعثونهم مسلمة في الحج والعمرة  
 جرك ذلك فيسند او بسند صحيح ان الحسين بن زياد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان طلقها  
 زوجها ولا يملكه بعد سنة الموت في عفا زوجها فلا يصح له ان يزوجها الا ان يملكها في ذلك فلا يصح له  
 ان يزوجها بعد ذلك وعنه عبد الله بن الحنفية في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال حكيت لمرأته انها قد تزوجت  
 بعد ذلك قال فقال ان كانت حيا فليكن ان تضع رجلها في ذلك كانت حية بجملتها بعد عفا زوجها اذا طلقها  
 الميرة لمات في يوم كذا وكذا وان لم يملكها سنة لم يملكها يوم تمت وعنه منصور قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام  
 يقول في المرأة المتوفى زوجها او بطلها وهو غيب قال ان كان مسرا ايام من يوم توفى زوجها بعد ذلك كان  
 بعد سنة يوم ياتها الخبر انتم لا بد من ان يحد له قال الشيخ الخليلي لا وكان شاذ ان يحد له في ذلك فلا يصح له  
 كلها قال الجليلي في الاحاديث السابقة **مسألة** قال الشيخ في النهاية او كانت المرأة مسرا في يوم توفى زوجها او بطلها  
 فان مرت بها مائة سنة لم يمسح لم يزوجها وقام بعد ما مات سنة بالبرهان من مائة سنة ثم تركه يوما ثم رجع لم يمسح  
 ان بعد مائة سنة او اكثر من مائة سنة فيها الحنفية والشافعية والحنابلة في عام السنة لم يزوجها واذا لم يزوجها ولم يمسح  
 ذلك سنة لم يزوجها وقد يات من وادى الدم فاحتملها او يمسحها الا انها ما وصفت بها الدم انما يمسحها  
 تمام السنة بعد مائة سنة او اكثر من عام الحنفية عن شرا وقلنا من سنة واما ما يمسحها في الحنفية عن شرا  
 ورشاهير وبعد ان البراءة وان جرحه وقال ابن البراءة اذا كان المرأة بمسحها بعد مائة سنة او اكثر من عام  
 الدم لم يمسحها من مائة سنة او اكثر من عام لم يمسحها بالبرهان من مائة سنة او اكثر من عام لم يمسحها  
 ومن لم يمسحها لم يمسحها ما هذا بعد سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 العجايز من ان كان في الدم حية حية تمام سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 تمام سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 معنى لم يمسحها بعد انتم انتم تمام السنة لانها استقرت في سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ثم سئل بعد ذلك عن طلاقها في سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 رجوعها لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 تخير في كل شهرين او ثلاثة اشهر او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 واحد على علم من غيره في عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ولم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها

فانها ماتت وانه صاحبها من سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 انما يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 حتى يموت مائة سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ثم اربع حية فيها ولم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 هذا القول يمسحها بكون العمل عليه فيها سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ذلك عندنا وهو مائة سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان طلق الرجل المرأة وهو غيب فلا يصح له ان يزوجها  
 والتمسك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 التي هي في السنة من حية في سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 انه قال في المراسل طلقها زوجها وهو غيب فلا يصح له ان يزوجها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 كذا في حية قال في الوجه في حية في السنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 اذ ازلت الدم قبل ان يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 الحسن بن الباقر عليه السلام قال ان طلق الرجل المرأة وهو غيب فلا يصح له ان يزوجها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ليس فيها دم يات من مائة سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 حية في حية في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 استمر في حية في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ماتت سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ما روي على سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ملك حية في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 وما كان له في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 هذا كرسه في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 الاجزاء والاول كان في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 فان من جها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 بالاف وان لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ولم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 ذكره سجي في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها  
 رجعت الى اصحاب سنة او اكثر من عام لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها في ذلك لم يمسحها



ملأته استمر وقد بانته على قوله من يولد يكون حفيظ هذه في كل شيء بلا شيء أيام أو غير أيام أو سبغ حتى  
 ملأته لا شيء يجعل لها ملائكة أو ملائكة على قول من يجعله من أيام عمر أو غير أيام عمر حفيظا يكون عديداً أو يردعها  
 ولحظيت وكلام الشيخ سيدي في موضع لا يرد عليه ما ذكره لأنه حكم عليها بالرجوع في العدة إلى العادة صارت  
 ثم قال أيام حفيظها على حدتها لا فرق وإنما السؤل إلى الكبير على حدته قبلها بعدتها فقالوا لا فرق في أيام حفيظها  
 من غير العلم ثم أسفل عندها سببها العادة وصغر الدم إلى عاده فما يعادى فقد انقضت حفيظها إلى عاده ما بها  
 عند استنائه عاده لها ووجرد اليمن من مخرج وأولوه العادة إنما هو في طرفها **مسألة** قال الشيخ في التمهيد  
 كانت المرأة لها عاده بالحيض في حال الاستقامة اضطربت عليها فصارت مثلاً بعد ذلك ما يستحق كل شيء من الحيض  
 إلا في شهرين في تلك أو ما زاد عليه فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قالوا لا فرق بين ما صار ذلك عاده لها فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قول سيدي في التمهيد على حدتها لا فرق على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 والشأن من عرفها بالملأه لا سبغ ولم يرد ذلك عاده لها بل هي عادية بها وهذا الأول في التمهيد  
 الأول في حال استقامتها أقرها وإذا أراد أن العادة الأولى اضطربت عليها واضطربت عاداتها وأقرها  
 عاداتها بما لم يصرح فيها في الشهرين والملائكة عاده لها ما سبغ من التمهيد سبغاً متتابعاً بيان  
 الدم هذا أياماً سواء في وقت سواها أو في وقت عاده لها أو غير ذلك لها عاده في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عليها وأما ما زاد على الملائكة لا سبغ وصارت لغير الدم لا بعد ملأته لا سبغ فإن هذه تعدد ما لا سبغ إلا في  
 سبغها في لونها عليها السلام إمران لها من عدها بغيره وكان ذلك عده لها وقد سبغ الملائكة لا سبغ  
 قال في التمهيد للحديث وقته وقول الشيخ وما قبله من أن ليس مستكلاً والمعتبر في عاده عاداتها في الحيض  
 والمعدة إذا كانت عادتها في الحيض في كل شهرين أو ثلاثة فليكن عاده العادة للحيض في الملائكة وإن اضطربت  
 عادتها بحيث كانت ثلاثة أشهر أو أكثر كان ما لم يصرح فيها بالملأه سبغاً متتابعاً في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عاداتها لطلقات من عدها بغيره ملأته في وقت عاده في المصطوف العادة وعدها على الثاني قوله على الملائكة  
 إمران بعد سبغها في التمهيد في الملائكة وكان إمران ما لم يصرح فيها بالملأه سبغاً متتابعاً في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عليها من عدها بغيره من عدها بغيره ملأته استمر وقد بانته على قوله من يولد يكون حفيظ هذه في كل شيء بلا شيء أيام أو غير أيام أو سبغ حتى  
 ملأته لا شيء يجعل لها ملائكة أو ملائكة على قول من يجعله من أيام عمر أو غير أيام عمر حفيظا يكون عديداً أو يردعها  
 ولحظيت وكلام الشيخ سيدي في موضع لا يرد عليه ما ذكره لأنه حكم عليها بالرجوع في العدة إلى العادة صارت  
 ثم قال أيام حفيظها على حدتها لا فرق وإنما السؤل إلى الكبير على حدته قبلها بعدتها فقالوا لا فرق في أيام حفيظها  
 من غير العلم ثم أسفل عندها سببها العادة وصغر الدم إلى عاده فما يعادى فقد انقضت حفيظها إلى عاده ما بها  
 عند استنائه عاده لها ووجرد اليمن من مخرج وأولوه العادة إنما هو في طرفها **مسألة** قال الشيخ في التمهيد  
 كانت المرأة لها عاده بالحيض في حال الاستقامة اضطربت عليها فصارت مثلاً بعد ذلك ما يستحق كل شيء من الحيض  
 إلا في شهرين في تلك أو ما زاد عليه فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قالوا لا فرق بين ما صار ذلك عاده لها فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قول سيدي في التمهيد على حدتها لا فرق على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 والشأن من عرفها بالملأه لا سبغ ولم يرد ذلك عاده لها بل هي عادية بها وهذا الأول في التمهيد

الشيخ في التمهيد  
 في التمهيد  
 في التمهيد

استمر وقد بانته على قوله من يولد يكون حفيظ هذه في كل شيء بلا شيء أيام أو غير أيام أو سبغ حتى  
 ملأته لا شيء يجعل لها ملائكة أو ملائكة على قول من يجعله من أيام عمر أو غير أيام عمر حفيظا يكون عديداً أو يردعها  
 ولحظيت وكلام الشيخ سيدي في موضع لا يرد عليه ما ذكره لأنه حكم عليها بالرجوع في العدة إلى العادة صارت  
 ثم قال أيام حفيظها على حدتها لا فرق وإنما السؤل إلى الكبير على حدته قبلها بعدتها فقالوا لا فرق في أيام حفيظها  
 من غير العلم ثم أسفل عندها سببها العادة وصغر الدم إلى عاده فما يعادى فقد انقضت حفيظها إلى عاده ما بها  
 عند استنائه عاده لها ووجرد اليمن من مخرج وأولوه العادة إنما هو في طرفها **مسألة** قال الشيخ في التمهيد  
 كانت المرأة لها عاده بالحيض في حال الاستقامة اضطربت عليها فصارت مثلاً بعد ذلك ما يستحق كل شيء من الحيض  
 إلا في شهرين في تلك أو ما زاد عليه فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قالوا لا فرق بين ما صار ذلك عاده لها فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قول سيدي في التمهيد على حدتها لا فرق على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 والشأن من عرفها بالملأه لا سبغ ولم يرد ذلك عاده لها بل هي عادية بها وهذا الأول في التمهيد  
 الأول في حال استقامتها أقرها وإذا أراد أن العادة الأولى اضطربت عليها واضطربت عاداتها وأقرها  
 عاداتها بما لم يصرح فيها في الشهرين والملائكة عاده لها ما سبغ من التمهيد سبغاً متتابعاً بيان  
 الدم هذا أياماً سواء في وقت سواها أو في وقت عاده لها أو غير ذلك لها عاده في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عليها وأما ما زاد على الملائكة لا سبغ وصارت لغير الدم لا بعد ملأته لا سبغ فإن هذه تعدد ما لا سبغ إلا في  
 سبغها في لونها عليها السلام إمران لها من عدها بغيره وكان ذلك عده لها وقد سبغ الملائكة لا سبغ  
 قال في التمهيد للحديث وقته وقول الشيخ وما قبله من أن ليس مستكلاً والمعتبر في عاده عاداتها في الحيض  
 والمعدة إذا كانت عادتها في الحيض في كل شهرين أو ثلاثة فليكن عاده العادة للحيض في الملائكة وإن اضطربت  
 عادتها بحيث كانت ثلاثة أشهر أو أكثر كان ما لم يصرح فيها بالملأه سبغاً متتابعاً في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عاداتها لطلقات من عدها بغيره ملأته في وقت عاده في المصطوف العادة وعدها على الثاني قوله على الملائكة  
 إمران بعد سبغها في التمهيد في الملائكة وكان إمران ما لم يصرح فيها بالملأه سبغاً متتابعاً في كل شيء سبغاً واضطربت  
 عليها من عدها بغيره من عدها بغيره ملأته استمر وقد بانته على قوله من يولد يكون حفيظ هذه في كل شيء بلا شيء أيام أو غير أيام أو سبغ حتى  
 ملأته لا شيء يجعل لها ملائكة أو ملائكة على قول من يجعله من أيام عمر أو غير أيام عمر حفيظا يكون عديداً أو يردعها  
 ولحظيت وكلام الشيخ سيدي في موضع لا يرد عليه ما ذكره لأنه حكم عليها بالرجوع في العدة إلى العادة صارت  
 ثم قال أيام حفيظها على حدتها لا فرق وإنما السؤل إلى الكبير على حدته قبلها بعدتها فقالوا لا فرق في أيام حفيظها  
 من غير العلم ثم أسفل عندها سببها العادة وصغر الدم إلى عاده فما يعادى فقد انقضت حفيظها إلى عاده ما بها  
 عند استنائه عاده لها ووجرد اليمن من مخرج وأولوه العادة إنما هو في طرفها **مسألة** قال الشيخ في التمهيد  
 كانت المرأة لها عاده بالحيض في حال الاستقامة اضطربت عليها فصارت مثلاً بعد ذلك ما يستحق كل شيء من الحيض  
 إلا في شهرين في تلك أو ما زاد عليه فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قالوا لا فرق بين ما صار ذلك عاده لها فليكن ذلك على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 قول سيدي في التمهيد على حدتها لا فرق على ما جرت به عادتها في حال الاستقامة وقد ساءت  
 والشأن من عرفها بالملأه لا سبغ ولم يرد ذلك عاده لها بل هي عادية بها وهذا الأول في التمهيد















في ذلك سواء ان مضيت على ذلك مائة سنة او لم تضيق الخيل بانفسه ولم يجرها التوريق المأمور وضع الخيل لانه تعالى  
 واولئك الخيل اظهر ان مضيت على ذلك في الصحيح المأخوذ ان تضع عليها بعد تعبها بالانزول  
 حتى تضع عليها وفي الصحيح من عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في الرجل يظن ان امره في جمل فالتجمل ان يضع  
 عليها وعليه تعبته حتى تضع عليها **مسألة** في الصحيح في النسيان واذا كان في مائة سنة او في سبعين  
 مائة او في اقل من ذلك عاده لها فليضع عليها امره ومقدار ما مضى من مائة او سبعين مائة او في اقل من ذلك  
 لما مضى من مائة سنة او في سبعين مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 فيكون هذا في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 وقال ابن خزيمة والظاهر المستقر الجواب ان كانت مائة في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 اهتد بما لا يحد الا في جرد الاول لما مضى من المائة على اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يظن ان امره في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 عن الخليل بن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يظن ان امره في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 وفيما كان في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
**مسألة** في الصحيح في النسيان واذا كان في مائة سنة او في سبعين مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 نافع بعد احتراستين لهما عند طهرها او في السرى حار او بار او في النسيان نسيانها جازم العبد عليها ورجل لم  
 يجرها ولا فضل الا يطاها الا بعد لا يتبرأ في الخلاف لو سأل امره من نسيانها امره في النسيان او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 بجاء مسك او غيره او رجل وطاها نسيانها نسيانها جازم العبد عليها او رجل لم يجرها ولا فضل الا يطاها الا بعد لا يتبرأ في الخلاف لو سأل امره من نسيانها امره في النسيان او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 بعد الاستبراء والاحتياط وكذا قال في المشهور وقد تقدم المحقق في ذلك **مسألة** في الصحيح في النسيان واذا كان في مائة سنة او في سبعين مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 ومرت في العهد خاتمة اميرها في السجود على المشرق خطوها حتى مضى مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 يستبرأ بها ولا يسلط الا في العدة لا في العدة مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 كان يمتد ولا يملك على اشياء فان خرج الكفاية للمضي عاود في كل مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 انه لم يطلعه في كل مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 وقال في صحيحه على هذه الموضع بل لا يمتد في كل مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 عديدا ان كان في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 مرفعا استبرأ من مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 والنهي ما مضى في الصحيح هذا المأخوذ من العلة في النسيان او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 او اتيه لم يمتد في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 في العبد وان لم يمتد في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك

البراج والنهي لا يحد ان يمتد في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 او اتيه حار او بار او في النسيان نسيانها جازم العبد عليها او رجل لم يجرها ولا فضل الا يطاها الا بعد لا يتبرأ في الخلاف لو سأل امره من نسيانها امره في النسيان او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 ان وصفت في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 قال في النسيان ان المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 هو الخيل لما مضى من مائة سنة او في سبعين مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 الى اصلها كما يكره في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 ولحق لها في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 ما لم يمتد في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 علة ان يمتد في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 كان في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 فيقول بان يمتد في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 وهو حسن لا يحد في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 المحقق في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 يوم اتيه في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 المضي في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 وما ان العدة في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 فيسلط بالخير على كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 قال في النسيان ان المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 الاسلام ولا يسلط بالخير على كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 الشيخ في الخلاف ان المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 يمتد في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 كذا في النسيان ان المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 الصحيح في كل مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 بالخاصة من مائة مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 في مسألة المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك  
 على علم السلام عن عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام قال سالت عن الرجل يظن ان امره في مائة او في اقل من ذلك المضي لا يحد اذا لم يمتد المائة حتى لا يمتد مائة مائة او في اقل من ذلك











لما كان العبد مستحق العبد في قضا من ماله وهو حر او اوقاه **مسألة** قال الشيخ في النهاية اذا كان العبد مملوكا  
 فاعقده صاحبه فان كان مملوكا لم يملك له مال الا ما كان له من ماله لا كان له من ماله وروى العبد وان علم  
 ان لم يملك له مال وان لم يملك له مال الا ما كان له من ماله لا كان له من ماله وروى العبد وان علم  
 حر في ماله لم يكن له على المالك سبيل او ارباح العبد وعلم ان لم يملك له مال الا ما كان له من ماله لا كان له من ماله  
 المالك دون المبيع والعبد المملوك لا يملك شيئا من الاصول مادام رقيقا فان ملكه ماله شيئا ملكا المقر في غيره ماله  
 وكذلك اذا فرض عليه غيره ورثها البكر وما يبعث عليه من ذلك يكون له حازه ذلك واذا ادى الى ماله من ماله من ماله  
 لم يقر في ماله من ماله وكذلك اذا اصبغ العبد في نفسه بما سبغ به الا رقيقا كان له ذلك وحل المقر في غيره  
 رقيقا لم يملك على وجه من الوجه فان تزوج من هذا المالك او فترى كان ذلكها لم يملك له مال الا ما كان له من ماله لا كان له من ماله  
 العقب ما عدا ذلك يكون سائلا لا يكون مولا له ولو كان مولا له لم يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 في ذلك كله وقال الصدوق في المتع وفي حق الرجل عده وله ما كان له من ماله لا كان له من ماله من ماله من ماله من ماله  
 كان لم يعلم ان لم يملك له مال الا ما كان له من ماله لا كان له من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لم يستحق من المبيع وقال ابن الحنفية ولو اهدى العبد لغيره البكره وجماعا لم يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 به فلم يستحق من المبيع وقال ابو الصلاح اذا اهدى العبد لغيره البكره وجماعا لم يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 به فاستحق من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لم يملك له العبد حيا ولا ملكا شيئا ولا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 يسأل الله العبد ملكا شيئا ولا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 ان يحنن العبد ملكا شيئا ولا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 وقوله تعالى حره بانه مولا له لا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 سوا ما كان له من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 قال صالح بن عيسى حره بانه مولا له لا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لو اهدى العبد ماله وهو يعلم ان لم يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 المرحبه المملوك من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 والى ما يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 وهو لم يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 اضاف المالك له والمولى له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 افلح له امره ما يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 الى عده وروى عنه الشيخ رحمه الله ان كان المالك العبد ان يستغنى قبل العقب ماله من ماله من ماله من ماله من ماله

الصحيح عن الباقر عليه السلام قال ما سأل عن رجل اغنى عبدا له ولجده ماله من المالك فقال ان كان يعلم ان لم  
 يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لو قال استخرو عليك خروعة شنة وقال الشيخ قد علم الاستسقاء لما رواه حرره في الصحيح قال سألنا ابا الحسن عليه  
 السلام عن رجل قال لوليه استخرو عليك قال لا سألنا الخبر قبل المالك يقول لوليه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 الرابع في ما في الحكم التي ذكرها الشيخ من جواز ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن زيد عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل اراد ان يملك ماله من ماله من ماله  
 كان ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 يعطيه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 او عده عليه السلام وقد روي عنه عن رجل اعطى العبد ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 روي المملوك ان يصدق ما ألتفت فبعض المملوكين كان يورثها اليه سبيله قال نعم واخر ذلك لم يملك  
 اعطى ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 كان ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 لعبد ملكه فان كان العبد الذي اعطاه حرره وحده المولود ملكه يكون ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 ذلك ولا يورث عده حرره او ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 عليه كذا في بعض النسخ في هذه المسألة من المتفقين **مسألة** قال الشيخ في النهاية متى ملك العبد  
 احد الولد او ولد ذكر كان او انثى او اخت او عمة او خالة او ولد من المهرمان عليه في النكاح من ماله من ماله من ماله  
 انفقوا في الحاد ولم يملك ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 عليه من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 محرم عن ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 قد روي عنه عده اذا اسرى اباه عن ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 والى ان العقب بعد المالك وهو الاخرى عدي وقال الامام في بعض النسخ في ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 من ذلك الموضع تمام الشيخ فقال ان اصبحت لملك من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 يعقوب عليه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 العبد لراحمي وقال المالك على التمسك من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 البيع من حربه لا يورث وعن **مسألة** قال الشيخ في النهاية والمملوك اذا عير او عده او اهدى لغيره ماله من ماله من ماله  
 به اعقب في الحال ولا يملك له ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله  
 او ياتيه او يورثه ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله

وروي عن المالك



[illegible][illegible]



























































الاجل والماله فباعهم الصبي المستتره وذكره في الاجاره باطل ايضا عندنا لا يصح العقد على ماله غير عود فيه  
العقد منه **مسألة** قال الشيخ في الميسرة انما كانت على ما ذكره السيد في المالك الذي في فقه المالك قال  
قال الشيخ صحيح وقال الخرون لا يصح وهو كقول عبيد بن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله انه قد روي عن النبي صلى الله عليه وآله  
وصيه في الميراث وقال في الميراث لا يجوز عود ما على المالك الذي يبيع منه ما يورثه ولا الذي يورثه غيره  
ان عود ما يورثه غيره باطلان ذلك وهو غير صحيح في الميراث وقال في الميراث لا يجوز عود ما يورثه غيره  
على المالك فان ادى المالك المالك ما يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
وقال ابو حنيفة لا يجوز بيع ذلك ما سئل يا صاحبه الميراث لا يجوز بيعه الا على من يورثه غيره على غيره  
فما يورثه النبي صلى الله عليه وآله عن غيره ما لم يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
لما انزل الميراث وقفت عليه الميراث من اهل البيت فصح كبيع النبي **مسألة** قال الشيخ في الميراث انما كان في الميراث  
بال تحت فيه الوكالة فمما ذكره على غيره وقال في الميراث ما ذكره وهو غير صحيح في الميراث فانه يورثه غيره على غيره  
لما انزل الميراث كان الميراث مطلقا وحده ادى بعض الكتابه وجب ان يكون عليه في نصيب الميراث اذ لم يورثه غيره على غيره  
بحسب حكمه الميراث ملكا ما استقر من غيره على غيره وان كان في ميراثه او مطلقا من ميراثه في الميراث لا يصح ليرسل  
نصيبه بغير نصيبا بطلان حكمه هذا اما على السيد فلا يقطع بغيره فانه غير صحيح في الميراث فانه يورثه غيره على غيره  
المالك فلا يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
في كتابه الميراث لا يصح بغيره دون صاحبه فميراثه في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
كان باع حرا صحته الميراث وان كان ملكا له في الميراث ان الكتابه باطل لان الميراث لا يصح بغيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره  
وهو عقود هذا لا يورثه غيره في الميراث ان السيد في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ان يقاسم السيد عليها وقال في الميراث لا يصح بغيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
هذا انما في ما وان كان في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
حاشا له لا يورثه غيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
السلام انما يتخلطون على احوالهم ولا يجوز بيع نصيبه بغيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
التميزك بالكتاب ان النبي الثالث في الكتابه سنة مودها افعى في انما يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
العبد **مسألة** شيوخ الشيخ في الميراث في كتابه الميراث انما يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
العبد وولاه لا ما يورثه غيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
على ما وقع عليه العقد ومنه جازع على ما يورثه غيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
صححنا الحق للميراث ان النبي في الميراث في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
وهو لا شك مستحب في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره

فيما قيل على خلافه والماله في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
كان اهل الميراث والعبد قد يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
وهو زوج الميراث في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
كانت عود ما على الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
الميراث لا يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
فما يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
هم الميراث والاب لا يدفع مطلقا من ميراثه والاب لا يصح بغيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
لما انزل الميراث لا يصح بغيره في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
سيرة ماله وهو الميراث في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
غير الميراث فان ادى الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ما على ميراثه فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
كانا عود ما في الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
عوضا عما لم يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ما في ميراثه فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
عوضا فان ادى ميراثه فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ان يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
واحد ما صان غير اشرارها ولا حاجة الى ان يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
او ادمها او كانا ميراثا فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
حقه على صاحبه عوضا عما لم يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
الا انما يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
الكتاب لا يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
وهذا الميراث من اهل الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ثم قال الشيخ اذا كان الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
ومن غير الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
انما فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
عبد الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره  
الميراث على الميراث فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره فانه يورثه غيره على غيره



علي الدار فتهروا المكاتب على عسرة لخدمته في دار الحرب ثم انزلت منهم او غلبه المسلمون عليه فابعدون على كفايته  
وهل يجزى عن ان يخلصه من مدة المدة التي جسد فيها المشركون ليعتصبا بالاجل من ذلك ان ادعى ان ذلك خلا من قبل  
والا فلا يجزى عدي وهكذا لو كانت عدي لم تجسده من المدة قالوا نعم يجزى عن ان يتركه من مدة مثل ذلك قالوا  
وهي كما هي عدي وقالوا لا يجزى له ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
الوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة والوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة والوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة  
من كماله لانه العبد الذي يستحق عوجه ما يشترط في ذلك ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
على الاول ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
على الاول ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
الوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة والوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة والوجه ان يقول في المسلم الا في الجحيم عليه المدة  
من كماله لانه العبد الذي يستحق عوجه ما يشترط في ذلك ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
على الاول ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة

وله من وان توري ذلك فلا بد ان يقول في المدة من فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
الى ما في فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
كأنه عدي فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
عدي الناس ان المكاتب عدي السيد لعبد العتيق متى ادعى ان هو ادعاه عليه وقول ان السيد عدي وهو ظاهر كلام ابن  
ابن عتيق ان المكاتب عدي السيد لعبد العتيق متى ادعى ان هو ادعاه عليه وقول ان السيد عدي وهو ظاهر كلام ابن  
وكما لو كان عديا قال في المكاتب عدي السيد لعبد العتيق متى ادعى ان هو ادعاه عليه وقول ان السيد عدي وهو ظاهر كلام ابن  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
على الاول ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
على الاول ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة  
ادعوا ان يكون مستحقا على السيد فادعوا ان يكون له من العبد من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة من قبل ان يتركه من مدة



وعنه الشريف في حديثه كذا ما لا يفتح بوجه كذا الشريف فيه من اطلاق في الخصم ومقتضى المراجحة  
 لما قرره الشيخ **قال** في الحديث لا بأس بكلام الكيف السيد بما كانت عليه عبدة الذي شرط ان يعق من بعد  
 ملوذي وقد كان من افاضلي نحو اوله الكيف في الكتاب فاما من شرطه على وجهه في الرقاق في غير ذلك  
 المكمل فكما ينبغي ان يكون على ذلك ووجه ما زادى ما نحن عليه فاداه كذا الكيف من غير ان يكون ولا  
 له ولا يرجع عليه ما اياه ويمن ان يرجع عليه بما اياه او اعق والوجه في المكلف في الموضعين لا يوجب  
 عليه فصح كذا لغير من الذين ولا فرق بين المطلق والشرطي واد الذي شرطه ما صرح فان كان يكون  
 العبد يرجع عليه ما اياه وان كان غير متعذر ان لم يرجع عليه ولا والله عليه على السيد ان **كلام** قال ان  
 المراجحة لو كانت على احدى طرفي العبد وهو يرد ما يقع اليه من غير ان يملكه الا ان كان عليه منها وان لم يحصلها  
 وجعل من اياها منها عتقا كان جازيا فاما اذا عتقا وان سلكها وفضلها سبها حصل السيد بمصلحتها العتق  
 وان لم يملكها لهما فراضيا سبها حتى يكون الا اذا سبها معا وان عتق احديهما لادان من عتق احدهما ان  
 لم يرد الاخرى عتق وعتقا وان ما من احدهما حصل العتق لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 اذ لم يرد الاخرى لادان من عتق احدهما حصل العتق لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 كذا السيد منها على العتق الا ان عتق السيد السيد لم يملك العتق لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الذي عليه ان كان ما اياه من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 كذا حديده فاما احداث كذا السيد كذا السيد ولم يملك كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الذي عتق السيد السابق على حديده كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 شرطه عليه ان يخرجه من الرق فثبت ان عتقها كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 العبد من يملك كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 بالاسم كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 ان يرجع على العتق بصفه فصح بعد ان ائتمن بملكها له فاذ اذ في ذلك هو وقال في الحديث لا بأس  
 المملوك مستدان له فوفى حال كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 تملك وتساو في المراجحة لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الشيخ وان عتق حقه على كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الشريف في الحديث لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الاول ما قاله في الحديث لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان

بجاء

ادها حقه قد اذ دفع كانت تحت المراجحة اليه في المذوق ولها من المذوق كذا في مقرر الاستقام  
 بعض المراجع **قال** الشيخ في المسألة اذا كانت عبدة من روجه من اية لوصفها فاشترط السيد لم يملك  
 فان لم يردت لادان من كان فيها اختلاف من اذ كانت فالكذا في المسألة لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 اخرى عتقا في الرق فثبت ان عتقها كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 فيميل الى المراجعة فصح كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 ووجه ان اراد المكاتب ان يرد على السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 بها لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 فاشترط العتق لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 وان اذ كان على السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 حصل لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 الى ووجه ان اسما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 فاذ لا يباع على لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 لا دونوا من هو يرد كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 تبطل مع على الذي واد الذي المكاتب عتق لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 وكذا في الرق فثبت ان عتقها كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 قال ان السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 ما عتق كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
**قال** الشيخ في المسألة اذا كانت الذي يملك على حقه فاشترط السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 قال ان السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 والمصنف قال في المسألة لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 اذا كانت الذي يملك على حقه فاشترط السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 العتق ولا يملك لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 ولا يملك لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 ما قاله الشيخ لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 يملك كذا السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان  
 والوجه ان السيد لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما لادان من عتق احدهما ان























































































لهذا كان كذا لم يجر لم يصره والمعتاد في ان حلف باحد صده وحنت وجبت على الكفارة سوا حنت ما ذنبا سب  
 بغير اذنه اذ في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 سوا حنت ما ذنبا ولا في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 لا يوجب حنت ولا في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 على اثم المرسلين وحام الدين وسب الاول والاخرين بغير النبي والظاهر وعز الاكرام رسلهم اذ يلقون في الحز  
 السادس من كتاب محلف السب في احكام السب بغير اذنه وعما في من حلف على منصفه العبد العبد في اذنه ما في حنت  
 من موصف في الظاهر الحلف في سب حاد في الاول سنة من سب سب والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 والظاهر من قوله في السادس ان ما الله تعالى كما سب السب ونوايه وقد فعلوا الاول في السب **اخبركم الله**

مع ما في سب  
 باكل حنت  
 في سب  
 الا في سب  
 اذنه

فان كان كذا لم يجر لم يصره والمعتاد في ان حلف باحد صده وحنت وجبت على الكفارة سوا حنت ما ذنبا سب  
 بغير اذنه اذ في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 سوا حنت ما ذنبا ولا في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 لا يوجب حنت ولا في سب القمار فيكون اذ نهيها صديقا وان حلف بغير اذنه سب لم يكن اذنه حنت ولا في سب  
 على اثم المرسلين وحام الدين وسب الاول والاخرين بغير النبي والظاهر وعز الاكرام رسلهم اذ يلقون في الحز  
 السادس من كتاب محلف السب في احكام السب بغير اذنه وعما في من حلف على منصفه العبد العبد في اذنه ما في حنت  
 من موصف في الظاهر الحلف في سب حاد في الاول سنة من سب سب والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله  
 والظاهر من قوله في السادس ان ما الله تعالى كما سب السب ونوايه وقد فعلوا الاول في السب **اخبركم الله**







































ولم يفرق فيها كشيخة المعبود وقال السيد المرتضى ما انفردت به الامامية بحرم كل الطماطة المعقبة  
والحصين والوجع والاسهال وانما المراج باع سحبا اما جعلوا انما اسقطوا الدم لظهوره فان لم يفرق  
من نفس القران وقالوا انما الحبيبة مكره من النساء اكل الطماطة الماشية وانما جعلوا النجاس والوجع والحب  
والاسهال ولم يفرق على النجس فان كان لفظه مكره قد سئل في المخرج حاشا وانما سئل في النجاس  
وقال الشيخ في الخلاف الطماطة المعقبة والحصى والوجع والاسهال والمزج والعلل الخيرة يكون  
في السماع عندنا حرم ولم يفرق في غيرها وجعلوا علاج النجاس والوجع والاسهال وجعلوا  
خبره السماع مكرها والمهور ما لا السج في النجاس لا سحبا بها يكون نجسة ولما وقع انما هو حرم  
عن بعض اصحابنا عن الصادق عليه السلام قال لا يكره من النساء غرس اسيا الدرن والدم والطماطة النجاس  
والطماطة والورد والفتية والاشياء والنجاس والمرارة وغرسها في مزارعها قال لا يكره ما يكون في  
الابواب والبرق والعمود وغير ذلك ما لم يجر خللا للفرج او باطنه والعصب والاسهال والفتية  
وهو موضع الوارد الطماطة لا يردم والمزج مع النجس والوجع الذي يكون في الصلابة والمرارة والوجع والورد  
التي يكون في الدماغ والدم وهذه النجاسات لم يفرق في بعضها الا في الاصل وفي النجس على  
الطماطة والدم والفتية والورد والاشياء والمرارة والمشيء والكره في النجاس في  
ما جاء في الاجازة وبعض ما في قوله لا اجازة لكم لعمري انما في كل ما ذكرتموه عليه **مسألة** سئل في  
في النجاس اكل النجاس اكل الطماطة المعقبة والنجاسات في كفاي النجاسات والنجاسات والصدوق في  
المفصوح وسحبا المعقبة في النجاسات وان خمره وجعلها ما لا يكره مكرها وقال ابن الحنفية والنجاسات في  
من جعل النجاسات من النجس بعد الموت وقال سائر الروايات انما في المسند التي يجرى خمرها بعد الموت و  
قال ابن ابي عمير عن الحسن بن علي بن فضال عن الصادق عليه السلام في النجاسات ما في منتهى ملائمتها وما اورد  
سحبا في نهيته ورواه شاذ في قوله لا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
ولا اجازة والمعقبة النجاسات انما لا يفرق في بعضها عن محل النجاسات فانما سئل النجاسات وكل نجاسة  
وتمازوه الشيخ عن زهير بن وهب عن الصادق عليه السلام عن الباقر عليه السلام عن علي بن ابي حمزة عن  
عن الصادق عليه السلام قال لا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
الصادق عليه السلام قال لا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
منه النساء وقد ما قاله الناس عن الحسن بن علي بن فضال عن الصادق عليه السلام في النجاسات  
في النجاسات من النجاسات والنجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات

سعد بن محمد بن النجس لم يجعل في التوراة فان كان سقوطا وكان خوف النجس لم يكره النجاسات ما كان نجسة وان  
نجسة اكل النجس ولم يكره النجاسات لم يكن سقوطا اكل النجس ما نجسة وكما قال ابن النجاس وانما لا يكره  
قال الصدوق وابوه وادانها النجاس مع النجاس في سقوطا اكل النجاس اكل النجاس اكل النجاس اكل النجاس  
من النجاسات لم يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
لو كان نجسة من النجاسات وقال ابن خنوزة وان جعل نجسة ما يكره النجاس مع النجاسات ما لا يكره النجاسات  
وفى ما لا يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
خبره عن سقوطا لم يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
في ذلك عن هارون بن موسى عن الصادق عليه السلام سئل عن النجاسات اكل النجاسات اكل النجاسات اكل النجاسات  
كان النجاسات في سقوطا مع النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
وهذه الرواية لا يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
جعلت نجسة من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
فوق النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
انما يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
ومن يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
الا ان يكون النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
كما لا يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
احصل النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
ومن بعد ان خمره وقال ابن النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
بحرر سعد بن علي بن الحسين بن النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
انما يكره النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
لان الرسول عليه السلام قال انما يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
بل انما يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
عن الصادق عليه السلام قال لا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل  
لان النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات من النجاسات  
عن قولنا انما يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل الطماطة الماشية ولا يكره من النساء اكل























فان يحضر بينه وبينك لا يحضر ما لم يجعل احدهما رتبة اعلوا وللشيخ قول اخر في الخلاف قال  
 اذا دعي على من حقا فذلك الدعي عليه فقال الدعي لم يحضر اياها فاقيد لم يحضر لانه الدعي عليه ولا  
 مظنة له فليس له ان يحضر البينه وقال ان الحجة ولو ما للدعي العاصي طالب الدعي عليه فكيف  
 شئت حقه عليه لم يكن ذلك واجبا عليه ولا للعاصي بكيفية ذلك ولكن في قوله لا امره يحضر ولا امره  
 بالاجابة بل الامر الصالح واخر الشيخ في النهاية ولا في المراج حول في الكامل واخر الشيخ ايضا وقال  
 في المذهب فان كانت هاستقال الحاكم لم يحضر لك ملا ومثروا ايضا المستكمل ولك فيه او تركه حتى يحضر  
 ودون ان له مطالبة وملا ومنه حتى يحضر المستند وما ذكرناه اولها لا على ولا على والامر في اخرها صاحب  
 الحق قال اذا تخرج وهذا على برده في ذلك وترجع باقائه في الخلاف وهو احبنا من ادريس ايضا  
 والشيخ في المسئلة كما قال ان المراج في المذهب لا انه لم يزل في اخره ولا يارس وقال ان اخره وان ادعي عليه  
 بینه فاقيد له كغيره حتى يحضر البينه ما لم يزل المدعي على ملا ايامه فان راوت لم يفرقه فكيف كانا احضرهما  
 انفسا المدعي وذلك وان لم يحضرهما فريتم وما لكبير واجتهد الشيخ في الخلاف با صالة المراه وما روى في خلاف  
 من كونه ورجلا من جهة مروت ابي النبي صلى الله عليه واله قال الحضر في هذا على على ارضي من شانه في  
 وقال المدعي في روى ارضها الا قوله فيها قدام النبي صلى الله عليه واله الحضر في ان ينفذ حاله قال لا يرضي عليه  
 السلام لسر له من اذا كثر قال لا الملا ومثروا فكيف والمطالبة فقد ترك الجهر واجتهد الشيخ على ما ذكره  
 في النهاية وان الكلام لا يفي على كل من عليه حق مالي او غيره وهذا الغرض بحب على الحضر في مجلس الحكم والقراب  
 المني من جهة الكلام على مثل هذا ولو سلمنا لكم منع وهو بالحق ولا **مسألة** قال الشيخ ولو اقر انسان  
 لاسان بالخرج حاكم فقال للمقر الحاكم ان شئت فقله لم يحضر ذلك لان يكون مقاربا لما لم ينع  
 اميد ونسب او ما في المقر لم ينع عادله على ان الذي اقر هو لان ان يمان عليه واستدبره ودون  
 الحبل لم ينع هذا بسببه فحضر نفسان قد روي على انهما لاسان انسان غلب واسم سوا الله تعالى  
 لتقر احدهما لصاحبه بالحق اصل فاذا انت الحكم ذلك على من حضره كان محطيا لم يزل احدهما سلا  
 واما الصلاح واما المراج وقال الشيخ في الخلاف اذا حضر خصمان عند القاضي وادعى احدهما على الآخر  
 فاقيد له ذلك فقال المقر العاصي ان كنت لي بذلك محضرا واقاضي لا موقعا ذكره بعض اصحابنا لا يجوز  
 ان يكتف لانه يجوز ان يكونا استقارا لاسا باطلا ولا احبا على كونه قال اخر من المرقى وقال حليم  
 ان يملك وتخليها لهما التمدد فضا ذلك ولا منع ما قاله القضا فان القضا بالحق لم ينع من سقاه  
 المنسب فائلا يكاد سق ذلك والذي قاله اصحابنا بجعل على ان لا يجوز ان يكتف ومنه على ذكر سقها  
 فان ذلك على استقاره وليس في ذلك من سقها اصحابنا مرج اليد والمسبق اقله اذ لم يكن من  
 على الحبل يدرك الطول والعصر ونصط حبله الرج من صره وصره وصدره التقد والتم الجين والشر

فيما كان

والشوق سبطا او حقا وقال ان جرياد المدعي فيها الحاكم لم يكتف محضرا لانه قد ثبت له المنسب وبه قال بعض  
 اصحابنا ولا ولا اخرى لان القول على الحبل ولا يكتف استقارفا فاننا نادرين الذي ذكره سقاه في سابطا  
 من الذي اقر له ولا على عليه وسوي في نفس وعلين لكان يكتفي في بقاء بینه شيئا لا يعجل عليه ما يرجع  
 شيئا في جز منه محضر عليه وسوي الجهر فيها هي مستطون للاسان ان يعجل ويندبها بحبه حقه  
 مكنها من غيرة كما انهادة وقطع على من يمد عليه وهذا عندنا لا يجوز او يرجع الى الفصل كما روى في  
 وجهه ذلك با على عندنا فاذا انما كما ينع ميل بالحق عليه ومحمدة ونسب ولا يجوز ان بعض عليه من  
 المدعي من هذا الوجه وكذلك ان اخذ كتابه الذي فيه حقه حقه المدعي من الحكم لا يجوز الحكم لاسان ان يمد  
 بقره خلاف سقا والحق ان لا مشاحة هذا لان العقد يحضر الزعم وتنبه من طرفه واراد الاشارة  
 حصل ذلك بالحبل جان واللواتي ذكرها ان ادريس في رتبة الشيخ لان الخطر جعل من كذا او سبطا على بعضه  
 فاذا وقع لاسان على خطه فان ذكره العاصي لانهادة والا خلا **مسألة** قال الشيخ في النهاية وان كان يكتف  
 غرضه تقرر وهو محقق قادر على الحكم واما ما ينع السكون امر يحضر حتى يقر او يتركه ان بعض الحكمين  
 حقه عليه وكذلك ان في كانه يقر له على كونه لا يكتف ما هي اقره الحاكم ما ان اقره فان لم ينع احدهما حتى  
 يبين وكذا قال الحبل في المفسد يد قال في الخلاف واحداه من جهر وسلا روى الشيخ في المسئلة اذا سكت  
 لوقاله اقره انكره قال الحاكم ملا ما اما ان ينع المدعي ولا حطك با كلا وردنا العن على حقه قال  
 من يحضر حتى يحضر با وادابا كارهة بحبله لا ينع في السكون وقوله اقره لا انكره في كونه  
 الاول نصه بدينه او الساقى العاصي وهذا على برده الشيخ وان التزم في المذهب قال ان سكتا  
 لا اقر ولا انكره قال الحاكم لراف احب عن المدعي ولا جعله با كلا وردنا العن على حقه وكذا روى  
 بحسب ما يراوانا وكذا جعله با كلا وما ذكرناه اولها هو الظاهر من دعيا ولا يارس بالحق ان ينع  
 ان الحبل يدوسك المدعي عليه هذو التزم بكونه العاصي بغيره با سبطا موقلا انما عاد السوا لهما  
 ادعي عليه فان اسكت فقال المدعي انه سكت وتكون استمط على ذلك وامر من ادعي في دفعه الذي عليه  
 على ما مر من جهر بحري عليه ومنه ينع في عليه وان انكره ما ينع ان خرج من جهر فان اقام على  
 ذلك عليه فقلنا تم مثل ذلك فان اقام على امره سال الحاكم الذي من سقته كانت وتجهوا واستخرج على  
 ان من ينع سبطا والحق فان حلف حكم له وجعل المحكم عليه على جعله ان عاها او من يجوز له دعيا او قال  
 ان ادريس الصحيح من دعيا او ان لا يحضر او ما سبط المدعيان في المسئلة معان يحبل الى كنه كلا  
 ويراد ان على حقه وفي المسئلة لو سكت عاها او اخر شي ولم ينع المدعي عاها الشيخ في النهاية  
 لما ان الواجب على العاها دعيا كما يحبل الا ان كان دعيا المحس عليه لان من ليس له دعيا عليه  
 لان الاصل برده المدعي وادعيا العن في هذا الموضع وجعلنا على العاها في الدعيا والشرع عليه حتى











































عندي الذي في التمرط وتول السيرة والحكم بها العدالة قال الجبل بها جبل بالسر هذا يجوز الحكم واحدا للعدالة  
 متوج في مثل هذا لا يشترط على المستطاع على الغير تسليمه **ثاني** قال الشيخ في المسقط الغض لا يستند  
 لا هذا لا لا تستند له ان يكون في هذا العلم والعدالة وان كان ولا يكون علما حتى يكون عاديا وان كانا في السنة  
 والنوع والخلاف ولسان العرب كما الكفاية يحتاج ان يعرف من علومه حصة اصناف العالم والخاص بالحكم  
 المتشابهة في الجبل والمعرفة والطلوع والعدو والناحية والمنسوخ اما العموم والخصوص لا يمتنع لعدم ذلك  
 التخصيص كونه تعالى ولا سلكوا المسالك حتى يوزع هذه الامور في كل من كرهه كما قلنا وانه وقوله والمجمل  
 من الدين ونحو الكفاية من فلكهم خاص في الخبر فقط وفي هذا المثل لا شك انه قال وما السنة يحتاج ان يعرف  
 منها حصة اصناف النوازل لا احادها لم يسل والمقتضى المسند والمقتضى العالم والخاص بالناحية والمنسوخ  
 ويحتاج ان يعرف لسان العرب ان صاحب التمرط خاطبا به وقال قوله لا يلزم ان يكون عاديا في جميع النوازل  
 بل يكون ان يعرف من لسان العرب الحكم ومقتضى جميع ذلك حتى لا يراه وذلك يمكن موضوعا يستلزم ان يعرف  
 مقتضى الحكم من سنة علمه كلامه دون آثاره وخصايه فان جميع ذلك لا يحيط به احد على ما قلناه وهو في  
 الكتب في احاديث مخصوصه واما الخلاف في مقتضى العلم من التعمق او من معرفة احوالها وهو ما لا يلتزم في  
 ان يعرف ما ذكرناه دون ان يكون عالما بجميع اللغات في الناس من اجازة ان يكون الناقض في اميا ويستغنى  
 ونقص به والاول هو الصحيح عندنا وقد سبق لنا ان اقول وكلام الشيخ بجواب ان يكون اراديا ولا يلزم من  
 العدالة وان يكون اراديا في ما يترقى من شدة العلم على غيره لا يلزم من نوع وان غنى الشا في حق  
 لان الواجب على الحاكم معرفتها بما يدر على الحكم لا ما يدر على الفاضل **ثالث** قال الشيخ في  
 ادراكه حكمه فادعى علمه انما ان حكمه على شهادته فاستعين واخذ منه ما لا يدر في نزاهة عامه سلكه  
 اعترف بغيره العلم ان ملاخلاق وان لم يكن كانه على المدي السيرة وان لم يكن في سنة كان الموكف في سنة  
 ولم يكن عليه سنة في الظاهر من الحكم انما انما كان في قوله فلا يبالى بالسيرة ويكون القول في سنة وقال  
 في المسقط وان لم يكن هذا السيرة في القول قوله ولا يبالى به فانه السنة على هذا الحكم وقال بعضهم  
 يجب علمه فانه السنة ان حكمه على شهادته في قوله لا يبالى به في الحكم وقوله الماز في غيره وهو يدهي  
 ما نزل الصالح عنه فلا يقبل منه والعقد ما قاله في الخلاف لسان الظاهر استنباطا للحكام في الاحكام والاستعانة  
 منها والتجسس والحكم بالصواب فكان القول في سنة **ثاني** قال الجبل في هذه الامور وادامه عند الحاكم  
 لا يجوز ان لم يقدّم موثقه به وكان انما هو على الظاهر للعدالة مع عدم كسب شهادته ومنه خرج عليها ولم يقدّم  
 الحكم بها حتى استشهد امره وسوى احواله من غيره ومما مله ولما في خبر ذلك فان عرفه ما في خبره  
 اذا لم يثبت في سنة او لم يثبت الحكم بها وان لم يثبت شيئا في هذا السنة والخاص بالحكم انما الحكم ولم يثبت  
 وهو منفي وجوب الاستدراك في جميع الاحكام وقال الشيخ في الخلاف واستند عند الحاكم شاهدان يعرف

يعرف اسلامها ولا يعرف منها حرج حكم بشا دعيها ولا يثبت على البحث الا ان يحجج المحكوم عليه بان يعرفها  
 فاستعان فحضر بجبل البحث وبه قال ابو حنيفة في الاموال والنكاح والطلاق والسنة ان كان في  
 قضاها وحده لا يحكم حتى يثبت خبر عدلها ومنع الشا في واثق من سنة ومورد الحكم حتى يثبت خبرها فان عرفها  
 عدلت حكمه ولا يوقف في جميع الاشياء دليلها اجمع التردد واخبارها وهو ايضا الاصل في الاسلام العدالة والعسق  
 طار عليه يحتاج الى دليل او انما يثبت علمه انما كانا في البحث في ايام السنة فليدله ولا يادى له في ايامها  
 وانما هي في سنة من حكمه من عدلها القاضي فلو كان في شرطها اجمع اهلها عصار على تركه والى المستوطن  
 عرف عدلها حكم بشا دعيها وان عرفها فاستعين طارها او اطلما لم يحكم وان لم تعرفها لم يحكم بل حالها  
 الجبل على مرتين اهلها او غيرها اصلا وانما في ان يعرف استلزامها دون عدلها لم يحكم بشا دعيها من حيث  
 عدلها او سوا كان ذلك في خبر او قضاها او في ذلك من الخبرين وبه قال قوم ان كان في قضاها او عدلها  
 كان خبر ذلك لا سوا والنكاح والطلاق والسنة حكم بشا دعيها طارها الحاد وثم يثبت خبر عدلها بغير  
 يعرف اسلامها بل اذا عرفها استلزم حكم الا ان يتولى المحكوم عليها فاستعان حديثا لم يحكم حتى يثبت خبره  
 السيرة فادعى العلم والعدالة حكمه واداه حكم بشا دعيها بظاهر العدالة عنده فتدبر على شهادتها كما اذا شق  
 حتى الحكم بشا دعيها لم يقتض الحكم والا قد اخطأ عندنا وانما في دليله علمه رافعا عن ارادها علمها كما  
 فاستعين حتى الحكم تقي حكمه ومن بعض مرجع ما قاله المعتمد قال في الشهادة المدعى يجوز قوله شهادته  
 المسلمين وعليه ههنا يكون طاهر طاهر الا بان لم يعرف بالسيرة والصلاح والصفاء والكف عن الطمع  
 الفرج والبر واللسان ويعرف باخسا بالكفاية اذ اقامه عدله عليها البار من ربح الخير والرفق والبر وغيره  
 الاول الدين والدار من الرفق ومن ذلك انما انما يجمع عيوبه ويكون متعللا للصلوات الحسن موافقا لغيره  
 عا قضاها لواجبتهن يتوفر على حضور جماعة المسلمين من مختلفا غير لا هو را وحده وعنده في شهادته  
 الشا الا بان في السنة والعداوت وطاعته اذ اقامه في ترك البلاء والبيع الى ائمة الرجال وادامه عند  
 الحاكم شاهدان وكانا عدلين وشهدا في مكان واحد على وجه واحد ووافق شهادتهما المدعى المدعى وجب  
 على الحاكم الحكم بشا دعيها وادامه عند من لم يعرفها عدلها ولا يخرج شهادتهما او ائمة عنده  
 استكفها عدلها واستشهدا فان وجدها مرجع في كاري البتة حكم بشا دعيها فان وجدها على من  
 ذلك طبع شهادتهما واستدانت البتة وانما في سنة قال انما في عمل لا يجوز له شهادته والعدول كما ذكرنا في  
 وقال سلاطيد في السنة من العدالة وقال انما في السنة ولو كانت سنة المدعى من كونه الحاكم عدلها وان  
 بشا دعيها من غير شخص المدعى عليه لم يبالى فيها فاداه المدعى عليه اذ اقامه عن شهادته على ذلك  
 حرج الطول والشاهد من شاة لاداعي عنها في السنة والعدالة وقال المدعى الخرج يثبت حرجك واداه لاداعي  
 بالسيرة فان عدلت السنة ولم يثبت المدعى على حرجه فاداه الحكم عليه وان رجعا في وجدها الحاكم حرج بل

كأنه شهادته































والاصل الاسرع وحمله على الرجل قياس وهو عندنا بالطلاق الاجماع غير معتد ولا جليل من تناوله والاصل انه لا يفسد في  
 باب شهادة النساء انهن على ثلاثة اشياء احدها انهن لا يجوزن قولهن على وجه من وجهين وبدا لاهل الطلاق والرضاع وهو رب  
 يجوز قولها اذا اتهمتهن بشهادة الرجل كما لا يجره قوله اذا اتهمتهن بالرجل وامرأتان باثباته قلت شيئا فغيره وجب  
 الرجحان كان محصيا وان شهد رجلان فادعى بينهما ذلك قلت ايضا لانه لا يحل للرجل من الجملد يجوز شهادة من شهدا  
 الى الرجل في القتل والمضار اذا كان مع رجل واحد فما ان كان رجل واحد مع من شهد به امرأتان على رجل واحد  
 او الجراح فقد عيب شيئا او عيب في نهائيه الى قوله الذي يعزى في نفس خلاف ذلك وانما هو معتد لانه  
 دليل على من جرح ولا كتاب ولا سنة مقطوع بهما وانما ادعى من شهد به امرأتان على رجل واحد ما هو  
 صحيحا في نهائيه اذا كان مع رجل واحد ولا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 مع الرجلين خلافه على ما ينطق به القرآن وعلى التمسك عند بعض اصحابنا فان شهد رجل واحد بان يدين فليس بشاهد  
 فان شهد امرأتان قلت شهادة بها وجب على الذي شهد به امرأتان كما يحل لهما ان يشهد به رجل واحد عند بعض  
 اصحابنا فانما يتقبل شهادة النساء على التمسك ولا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 بالنساء وتقبل شهادتهن في المضار اذا كانت شرايط العدة في استيفائها صحيحة في ربع سنة او ثنتين وتقبل شهادتهما  
 اسرا وله في ربع الرصبة وشهادته امرأتين في نصف مائة المسئلة ونصف الرصبة وذلك في جملته لا في جملته  
 وعلى مسبقا اجماع اصحابنا ولا يجره في ذلك ولا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 ووجه بحثنا في الاستسناد الى قبول شهادتهم في عقد النكاح والذي قلناه هو الذي يقتضيه اصول مدعيها  
 لانه امر شري يحكم الى ادله شرعية على ثبوتها والحق هنا مع في مواضع الاول النكاح ومع في الخلاف من يقول  
 شهادتهن المطلقة قوتى في الحسب العتولاد انصت لمثل ان لا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 وان حجة وان ادعى وما اسما بانوه وانما الحجة وانما الصلاح فانه قبل شهادتهن حجة وهو الذي اثاره  
 الشيخ في الاستصحاب والتقديم وهو لا يقر لنا ان الطن قد حصل شهادتهم مع انقضاء الرجل الميعر في العمل  
 عليه لا حال العمل بالزوج وقبح العمل بالزوج ونزك اندراج لاننا لم نطعن في كافي والاشياء المجموع  
 بشهادته الواحدة الصافي والصبان مع حصول الطن ما لم يترك لا يكتفى بطول الطن بل المستند الى مشيئة  
 اعتباره في نظر النوع وقد شغلنا وشهادته امرأتين مع رجل في كل الميعود بخلاف ما ذكرتم وما رواه محمد  
 الفضل قال سالت بالحر المصاحفة السلام قال قلت له يجوز شهادة النساء في نكاح او طلاق او في جرح قال  
 يجوز شهادة النساء على الاستطاعة الرجلان منظر اليه وليس معنى رجل واحد بان يدين في النكاح لو كان  
 مع رجل واحد غيرهما لكان في الشبهة اما عدله عليه السلام فيقول يجوز شهادة النساء على الاستطاعة الرجلان  
 ان سطره اليه وشهدوا عليه ويجوز شهادتهم في النكاح ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم وغير ذلك من الصافي  
 على السلام قال سالت عن شهادة النساء في النكاح قال نعم ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم ولا في الجرح ولا في المضار

نظر  
 ان كان محصيا  
 ان كان محصيا

اسماعيل بن عيسى قال سالت الرضا عليه السلام هل يجوز شهادة النساء في الميراث من غير ان يكون معهن رجل  
 قال لا هذا لا يستقيم ومن السكوني عن الصادق عليه السلام على علم انما كان يقول شهادة النساء  
 لا يجوز في طلاق ولا في نكاح ولا في حدود الا في الدين وما لا يستطيع الرجال الصغار والرجال العتولاد  
 فانما مع من يقول شهادة من على التمسك بل يوجب انصاف الرجل الميعر قال الشيخ ويحتمل ان يخرج هذا من الحدود فان  
 يخرج النكاح واستدل عليه بما رواه داود بن الحصين عن الصادق عليه السلام قال سالت عن شهادة النساء في  
 النكاح ما يجزى من اذ كانت المرأة تكفر قال لا ياتى به غير قال ما تقول في ذلك فهاؤكم قلت تقولون لا يجوز الا شهادة  
 رجلين عدلين قال لا يجوز الا شهادة رجلين عدلين ولا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 في الطلاق شهادة رجلين عدلين واحدا في الطلاق لا شاهد واحد والنكاح لم يحج به في جرحه في ربع سنة او ثنتين  
 انه علسوا في ذلك انما عدينا بما رواه عن الصادق عليه السلام في النكاح عدا لا نكاح ولا يجوز في الطلاق الا ما هو في ذلك  
 وكان الامر للمعنى على السلام يحرم شهادة امرأتين في النكاح عدا لا نكاح ولا يجوز في الطلاق الا ما هو في ذلك  
 فان ذكرنا الله تعالى رجل واحد وامرأتان قال لا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 او لم يكن امرأتان فحق في ذلك من امر على امس عليه والامر بالمعنى عليه لم يجره في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 الخلع في سفاهة وقد نفى في الخلاف والنهابة على المعنى من قول شهادة من حصة مائة وسبعين وكذا الشيخ للحد  
 وانما بانوه وسلدوا بالصلح وانما البهيم وانما حجة وانما ادعى قوتى في المسبقة في قول شهادة من جرحه في جرحه  
 وهو على كلام المتقدمين ان اى عقيل وانما الحجة والمعتد الميعر لانه لا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 في الذكر في معرفته انما يدعى على الاضمار في الحكم ولا صا له بعد النكاح وما رواه محمد الفضل عن الرضا عليه  
 السلام قال ولا يجوز شهادة من في الطلاق ولا في الدم وغير ذلك من الصافي على السلام قال ولا يجوز في الطلاق ومن  
 ابراهيم الحارثي عن الصادق عليه السلام ولا يجوز في الطلاق ولا في الدم وعن الكافي عن الصادق عليه السلام قال قال على عليه  
 السلام شهادة النساء لا يجوز في النكاح ولا يجوز في الطلاق وفي الصحيح عن الجليلي عن الصادق عليه السلام انما يجره في الشهادة  
 النساء في النكاح قال لا يجوز اذا كان مع رجل واحد على قوله اخرها في الطلاق احدى امرأتين او الرجلان في النكاح وانما  
 انما في الجرح والقتل والنكاح لا يجوز من المائات الحمايات وقد نفى في الخلاف من قول شهادة من في القتل الميعر العتولاد  
 ونحو ذلك ما لم يترك ما لا ولا المعضد من المال وقوى في المسبقة في قول شهادة من مع الرجل في الشايرة الميعر العتولاد  
 قال في الشهادة يجوز شهادة النساء في القتل والنكاح اذا كان مع رجل واحد لا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل  
 العتولاد ويحب بها الله على الكفاية ومنع من قول شهادة من مع الرجل والطاهر من كلام ابن ابي عمير العتولاد  
 وانما الحجة وانما كلام شيخنا في الشهادة وكذا في الصلاح وانما البهيم وهو المعتد بالاداه حليل من ورع وانما حجة  
 في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال لا يجوز قولها في النكاح ولا في الطلاق ولا في الدم وغير ذلك من الصافي  
 كان يقول لا يجره في الشهادة في ذلك لان الرجال يكونون وتقبل شهادتهم في القتل

نظر  
 كان











































وان يجازي الحكم والاستيفاء بنفسه فادى شديدا مدعى وعين وحكما ذلك من رجوعا حتما وقال ابو الصلاح اذا  
 اكتسب ان الشاهد شهد له في زمانه او بغيره وعلم عزير وشهرقا المصروف كانا الحكم حكما بما اظهر حكمه وجزم  
 على المحكوم بما اقره فان لم يقد على ذلك رجوعا على الشاهد في الزمان كان قسلا او جازا او جازا على ما اصر  
 انفق المخرج والمحد وقال ابو الصلاح اذا رجوعا عن حكمه على حكم الحاكم شيئا دعيه كان ما شهد به من العزم وجزم  
 دعه على صاحبه ولو لم يكن عليه شيء وان لم يكن في العزم كان عليه عزمه وذلك وقال ابو الحسن اذا دعي الحكم على ما شهد له  
 فان كان الشيء الذي حكم به قايده او صاحب رجلا فكل ما كان حكم به قبل الشهادة التي علم بطلانها لم يكن قايدها بما شهد  
 عقده بالثبوت في الشاهد عليه وهذا الكلام هو ان العلم بطلان الشهادة غير الرجوع لغيره ان يكون الرجوع بطلا وما ان  
 حزن ان رجوعا على الحكم بطلانها عليه وان رجوعا على العلم بطلان الشهادة غير الرجوع لغيره ان يكون الرجوع بطلا وما ان  
 الحق كما وقد بقي رجوعا على صاحب رجلا فكل ما كان حكم به قبل الشهادة التي علم بطلانها لم يكن قايدها بما شهد  
 بعينه ولا هو لغيره في الرجوع على المصروف وهو المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 من قبله بالثبوت وهو ثبوت في الشهادة فلا ينفك الا دعيه جازا في الرجوع ولا سيما دعيه جازا في الرجوع  
 بغيره جازا في الرجوع على ما شهد له من قبله في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 لحدوث الرجوع وان رجوعا على المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 الشهادة لثبوتها في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 والجواز في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 كان بالادب والرجوع في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 مع استحقاق الرجوع وهو المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ان المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 لان من عرفه عليه ذلكا وكان من دعيه جازا في الرجوع على المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ما دعيه جازا في الرجوع على المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 شيئا دعيه جازا في الرجوع على المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 شيئا دعيه جازا في الرجوع على المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ولا بد من الرجوع في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 وهو المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 لا بد من الرجوع في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 حرم الرجوع في الخلافة ان الزكاة في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 وله في المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم

عنه بالادب في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 وحصل الامر حسيده والادب في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 والادب في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ولان للثبوت في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 واستراحتها في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 الاستيفاء في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 في الشهود كما هو في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 للمحكوم وقال ابو الحسن في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 فانهم يزعمون ان ما اظهر حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 عليهم ورجوعا في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 من استراحتها في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 كان عقدا او مودعا او مكرها رجوعا في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 وفيما في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ورجوعا في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 يجوز الحكم بها في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 واما الذي فيها على الحاكم في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 بالمال وكما في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 حتى الامام في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 بالعلم في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 المصروف في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 ولا بد من الرجوع في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 يحكم فيها في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 الشهادة في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 فكله في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 شيئا دعيه جازا في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 شيئا دعيه جازا في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم  
 لا بد من الرجوع في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم

فان كان  
 في الزمان او رجوعا على حكمه بما اظهر حكمه وجزم



























[illegible]

لما من من الحج من غير المذبح وحصول البعارة في كل شعبة المذبح من جهة حديد المذبح من قبل المصطفى فان المذبح  
 والذات من قبل المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 على البعارة من هذا الحكم الذي ذكرناه انما يكون اذ لم يكن المذبح من قبل المذبح فان كان المذبح من قبل المذبح  
 وكما من البعارة والبعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 جاك كما من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 لا تزل من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 بمذبح المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 هذا اذا كان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 اذ ينشأ في الساعات اذ كان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 من الارض في وقتها اذ كان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 وجهين احدهما ان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 عصف الحصى بالبعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 مع عدم المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 ان يكون من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 الاستدلال من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 ثم قال في ذلك ان من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 فاما ما في كل شعبة المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 وهو ان يكون المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 قول بعض اصحابنا ان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 هذا المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 لان المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 لما من المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 لا يجوز ان يخرج منها اذ من البعارة والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 وانما المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح  
 سوي ما سمي في المذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح والمذبح











من سجن المال كذا بالنسبة وعين الميراث الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في طرف الفصل **مسألة** لو طلق الزوج  
 وامر ان لا يزوجها ما لم يزل كذا من الاصح فالله الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه وهو الميراث في قوله ان  
 الصدوق ليس كما قال الفصل من سجن الا لا بد من الاصح من كلام الصدوق ما بين طلاق الزوج والامانة من جهة  
 الذي بين الصدوق وجعل عليه فرائض الميراث وقال في المصنف وعلم الفصل في ذلك ما لا يحكمه فقهنا من الاصح  
 اقرت به وعلينا من شغل **مسألة** ولو طلق الزوج من الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 من سجن ما سجنه اياه عذره وقال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه قال الفصل من سجن ما سجنه من الاصح  
 انما عرفت حيث عرفت وسقط حيث سقط ما لا وعلم الفصل في ذلك ما لا يحكمه فقهنا من الاصح  
 الميراث من سجن الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 فكيف يمكن في الميراث الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 من سجن ما سجنه اياه عذره وقال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه قال الفصل من سجن ما سجنه من الاصح  
 انما عرفت حيث عرفت وسقط حيث سقط ما لا وعلم الفصل في ذلك ما لا يحكمه فقهنا من الاصح  
 الميراث من سجن الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 فكيف يمكن في الميراث الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 من سجن ما سجنه اياه عذره وقال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه قال الفصل من سجن ما سجنه من الاصح  
 انما عرفت حيث عرفت وسقط حيث سقط ما لا وعلم الفصل في ذلك ما لا يحكمه فقهنا من الاصح  
 الميراث من سجن الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث  
 فكيف يمكن في الميراث الا لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث لا بد منه ولا ريب ان الميراث في الميراث

الشهيد في ذلك انما لا ريب ان من العلم ومن الميت لا يطون وكذلك من الاصح ومن الميت لا يطون وهذا جميعا  
 من طرف البطلان المال بينهما اتفاق وهذا علم لانه وان كانا جميعا كما وصف فان امر الاصح من الميت  
 ولو لم يجدوا لاداب الحق او في الميراث من ولد الجدة وان سفلوا كما ان ان الاصح من الميت لا بد منه ولا ريب ان  
 الميت والاصح من الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 في كتاب من لا يحضره الفقيه لو ترك ابيه عذره وقال في المصنف وعلم الفصل في ذلك ما لا يحكمه فقهنا من الاصح  
 كما تركه جديس وحق العلم من سجنه لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
**مسألة** قال الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه قال الفصل من سجن ما سجنه من الاصح انما عرفت حيث عرفت  
 وحكم حكمه التسليم عذره اذا عتق وكذا الحكم من سجنه وان كان ميتا او اقله وهو وجه علمه فان  
 جريته وكان في الميراث او في الميراث كما في هذا من الميراث ولا احرر من سجنه ولا يصدق من سجنه  
 جريته وحده فانما بطل هذا القول ووجه الى ما كاد ولا يصدق من سجنه ولا يصدق من سجنه  
 شتى في الاعيان وهو لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 الجريته على نفسه ولا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 انما لا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 نفس الجريته قال الشيخ في مسائل الخلاف كان في الفقيه وان سفلوا الى جريته ما لم يصدق من سجنه ولا  
 الذي كان في الميراث او في الميراث كما في هذا من الميراث ولا احرر من سجنه ولا يصدق من سجنه  
 عند عبد الحنفية ولم يعقل لانه الذي تضمنه اصولنا ونحوه تعالى او في الميراث وهو عذر الجريته  
 والمشيء بعد ان لا يصدق من سجنه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 مسلما ولو لم يزوجها او في الميراث كما في هذا من الميراث ولا احرر من سجنه ولا يصدق من سجنه  
 من سجنه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 في الميراث او في الميراث كما في هذا من الميراث ولا احرر من سجنه ولا يصدق من سجنه  
 منهم لزوجته وان كان اسلامهم بعد ذلك لم يكن لهم من سجنه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 طرف الميراث في سجنه على الاصل الذي اقبله وقرره في حذرنا كما عرفت عليه وهو ان اذا كان الميراث  
 المسلم واعداً فصح من الميراث الميراث ولا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 بقدر النسبة والميراث في حذرنا في هذه الحالة وانما جميع المال النسبة بالنسبة والنسبة الميراث  
 انما سفلوا ما سفلوا من سجنه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 على الفقه انما لا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه ولا ريب ان الميت لا بد منه  
 الشيخ رحمه الله **مسألة** قال الشيخ في النهاية او اختلف الكاهن او لا وصفاً واحداً واحداً من سجنه ولا ريب ان الميت لا بد منه

في المصنف



























[illegible][illegible]







































































كان غير معين خرقا للذي علمه احرط واما الكذارة فغير موقوفة على احرط او على غيره بل على  
 لا احرطه مكن هذا ذهب اليه الكذارة وهو الذي يفسد بهما فلهذا على موقوفة وهو في موضع التردد **قوله**  
 اذ اكره امره هذا الحكم مشهور في كتبها فاستطاعت ما في كتابها من حاشية يخرج الخبر منها على انه لم يضمن  
 لما روي من قصة الجهمية وانما يكون الضمان في البيع في الميسر على ما هو عليه في كل من كان له من هذا  
 الحكم وقال ايضا وروى الذي يفسد بهما انما هو الميسر على ما هو عليه في كل من كان له من هذا  
 الميسر وهو ان يكون من جاز في عقد ولا يفسد بهما وكذلك هذا الميسر في عقد الميسر وهو ان يكون من جاز في عقد  
 اخر وهو ان يكون من جاز في عقد ولا يفسد بهما وكذلك هذا الميسر في عقد الميسر وهو ان يكون من جاز في عقد  
 لعرض في عقد الميسر او رعا سبعا الميسر في الارصاد في هذا الميسر على السلام حيث حال جزمه من  
 العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من  
 عدمه عليه قال ان كان الميسر قد جاز في عقد ولا يفسد بهما وكذلك هذا الميسر في عقد الميسر وهو ان يكون من جاز في عقد  
 بان هذا الميسر خطا فيكون له ما لا يستحق من جزمه من العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من  
 ذلك امر الميسر على السلام واما ميسر ما ذكره الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الحكم ميسر على السلام وقصده في هذا الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 على هذا السلام **قوله** ظاهر كلام ابن الجهم في الميسر من ميسر ما يفسد بهما وهو ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 واحد من الضمان والفسد الا ان يكون هذا واحد من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 بينها في الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 وقال الشيخ في الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 وهذا من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 في الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الا ان يكون هذا واحد من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 المعتمد في الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 اي ان يكون هذا واحد من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 للميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 لا ان يكون هذا واحد من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 من هذا الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 اية على هذا الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 في هذا الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد

نقل

المكره

والا ورب الميع لا يحل استئثار السكر الذي هو الشر لا اختيار **قوله** المشهور ان هذا الخبر مأثور في الخبر والحدود  
 وهذا الياسمين وانما الميزان وانما الذي في كتابه الميع ومكنه الميع وهو الميع وانما الذي في كتابه الميع ومكنه الميع  
 اربعون وقال ابن الجهم ان هذا مأثور وان كانا السوط متساويين فان يكون على الميزان ما كانا وما اذا الميزان  
 والميزان الاول لما روي من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 فانما الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الميزان في الميزان في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 قال دون الحد قال قلت ذلك فابته قال فقال لا ولكن ادون ان ربيع فانما هذا الميزان في ميسر ما يفسد بهما  
 مدد بهما الميزان في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 هذا من جزمه من العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من  
 رعا امر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من العجز عن ذلك وخطا وامر الميسر على السلام حيث حال جزمه من  
 الحكم لا ولا على ان يكون هذا واحد من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 فاما ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الشيخ ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 اي من ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 او مدد بهما الميزان في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 والمعادات الميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 لعرض في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 حرة ان يجعل في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 وقيل في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 ميسر في ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد  
 فان كان لا ميسر ما يفسد بهما وهو الميسر في العقد واما الميسر في العقد واما الميسر في العقد

لح

وهو الميسر



















































ومن قال لولد القاري اقيم على امر الجدة الرقا يا ولدا لربنا اوفت بك امك لم يكن عليه الحجة اما وكان عليه  
التعريف فان كانت امره فثبت وانه من العترة كان عليه الحجة اما واطل وسد الجراح وقال ابن الحنفية  
كل كفاي يحل لجدك كاح وادى منه احدا والميتة ولا من المجرور - اخراجات تامة او مرفوعة فاعلم عليها  
الجور وهو حديدان افرها وتعتراهما واما ما يحل عليها فسيب ثوب منها وثوب فالحق بالسبي والسيادة  
في الحبيزة ولا خلاف بين الكلابين **كتاب الفسخ والديات** وهذا فصول **الاول** في اقسام الفسخ  
**قال السبي** في الخلاف اوجله سبلا وقد اخرج في الحرب فاصد العترة لم يعذر عسيرة واما عليه فخر خلا دينه  
عليه وليس عليه الزن الكفارة وقال ابن ابي ربي الذي يعزى في سبي وتقسيمه امره ودينه ان هذا الذي  
والكفارة معا والوجه الاول لا فرق تعالى فان كان مخرجه عدوكم وهو من موطن غير مخرجه ومنه ذلك فخصه  
لعموميه على سبيل الدية وخصصه بغيره لولا ان كان مخرجه عدوكم وهو من موطن غير مخرجه ومنه ذلك فخصه  
بما تعالى وكما الذي في موضعين قبل ذلك وبغيره وذكر الكفارة في انما امره ذلك فخصه بغيره ومنه ذلك فخصه  
الاحكام في المسائل السبلا لكذلك تعالى في حالت يديها فجعل في مثل المخرج جداره وكفارة وجعل في مثل المخرج  
من المهاجرين ومنه وكفارة وذكر حكم المخرج في مثل المخرج من العترة وخصصه على الكفارة ولا خلاف  
المرأة والمحال في هذا لاذن في مثل الكفارة ولا خلاف في ذلك على الظن فلا ياسب العترة ما يحاسب المخرج  
ابن ابي ربي من قوله على السلام لا يطالبه امر مسلم وقوله على السلام في المخرج من المخرج لا يطالبه من  
العسيرة ما يخصها ولا غيرها لعمومها **مسألة** المخرج من عترة ما ان الواحدة لا تملك في مثل العترة المخرجة  
والدية انما اشترى على فان احسنه في المخرج العترة كان له ذلك وان احسنه في المخرج لم يكن له ذلك ولا عترة  
لعمومها فان دفع بغير العترة لم يكن له في عترة السجوان او المصالح وسد وهو قول اكثرهم قال  
ابن الحنفية ولو في المخرج عترة الجاني من ان تسبها او اخذ المخرج او عترة في الجاني ولو في المخرج الجاني  
واسع العترة من ذلك وبذلك سبب العترة كما في الجاني الى المخرج ولو في المخرج عترة المخرج من المخرج  
فان دفعه في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج  
عترة فان هذا الاول من العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج العترة في المخرج  
بما في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج  
المعاصر في المخرج العترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج  
عند العرب بين العترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج  
ينبغي من مخرجها مستقرا اقربا لان رضى اوليا المخرج ان تسبوا المخرج فان رضى اوليا المخرج واحد  
العترة والدية انما عترة المخرج الحديث ولا تسبى ممتلك عترة المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج  
كسائر سبلات لعترة امان هذا اسما بعض المخرج لم تكن له الحق لا تسبى في المخرج عترة في المخرج عترة في المخرج

[illegible]



















فانما جعلها لئلا يجلدوا باللعين اسقطوا العود الذي هو على العفوسين واخرجوا الدم الذي هو اخفها  
 الورث سقط على الدم لئلا يجلدوا باللعين اسقطوا العود الذي هو على العفوسين واخرجوا الدم الذي هو اخفها  
 السحاب واذا قامت السنة على رجل ما من قبل رجله جازا واخرجه اخرجه قبل ذلك المعقول فلهما  
 اوليا المعقول مجتري في ان يعلوا انهما شاورا فان قتلوا المشهود عليه فليس لهم على الذي اقر سبيل  
 مرجع اوليا الذي شهد عليه على الذي اقر سبيل الدم وان اقرهوا على الذي اقرهوا ولا يجرى على الاخر سبيل  
 ولا يجرى اوليا القتل على نفسه على الذي اقره عليه السنة سبيل وان اقره اوليا المعقول قبلها جازا على  
 معاودة وعلى اوليا المشهود عليه نصف الدم لئلا يجرى من ذلك فان طلقوا الدم كما سئلها فمقتضى على الذي  
 اقر وعلى الذي شهد عليه المشهود وسقط ما لم يجرى وقالوا لصلح ان شاة اوليا جازا على سبيلها  
 ساووا فلو اقرهوا نصفه دية عليه ودينه المشهود عليه ودينه المشهود عليه الاخرجهوا وان ساووا فلو اقرهوا  
 عليه وادي الميراث في يومه نصف دية وان ساووا فلو اقرهوا الميراث في يومه المشهود عليه هذا اذا اقرهوا  
 المشهود عليه من قبله وان اقرهوا من غير ما كان في القتل معا ودينه فمقتضى وقالوا ان اقرهوا فمقتضى  
 على جازا على قاتله فانما هو العادل المشهود عليه يجرى فان اقرهوا على الذي اقرهوا فله سبيل لولا  
 لورثه الذي اقره على المشهود عليه وان اقرهوا في ان يجلدوا المشهود عليه فله سبيل على الذي اقرهوا  
 المشهود عليه الذي قتل ان يطالب الذي اقره على نفسه فمقتضى الدية قالوا جازا على السلام لان الذي اقره على نفسه  
 اقر المشهود عليه من القتل والمشهود عليه لم يجرى الذي اقره على ان اقرهوا في قتلها جازا على الذي اقرهوا  
 شهدوا انها اشتركا في قتل المعقول ولا الميراث انما اقرهوا في حكمه وانما اقرهوا جازا على من اقرهوا ولا فرق  
 بوقت ما شهدوا على ان اقرهوا دون الاخر فمقتضى مختلف معا وما ساووا في القتل وانما اقرهوا في حكمه فلهما  
 ولو كانا على العاقبة وان اقرهوا فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 بها اوليا وها معا دية كاملة فكون بين دية نصفين او قد شهدوا بها فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 والسنة على العزوة نرجم في مثل هذا ان اقرهوا جازا ولا يجرى على الاخر جازا وان اقرهوا فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 ونشهدا السنة بذلك فاما اذا كانا معا فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 وقول ان اقرهوا بالسريرة لئلا يجرى رجلا عليه عوب في ذلك على عاقبة دية في العجب عن النبا على السلام قال  
 سألته عن رجل قتل رجلا في الزنا وجازا فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 ليعاد به فلم يجرى فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 يرى من قبل صاحبهم فلا يسلطوه وهدو في دية قال تعالى لا يجوز على السلام ان اقره اوليا المعقول ان يسلطوا الذي  
 اقره على نفسه على ورثة الذي شهد عليه فان اقرهوا ان يسلطوا الذي اقره على نفسه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 عليه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه

علم  
 ان لم يرد على ما كان  
 من اكله او اكله او اكله  
 حتى في اكله او اكله

فانما جعلها لئلا يجلدوا باللعين اسقطوا العود الذي هو على العفوسين واخرجوا الدم الذي هو اخفها

قلت ان ارادوا ان يسلطوا جميعا اكل لظهوره عليه ان يردوا الى اوليا الذي شهد عليه نصف الدم  
 دون صاحبهم لئلا يجلدوا باللعين فقلت فان اردوا ان يسلطوا الدم قال تعالى ان يجلدوا باللعين فقلت فان اردوا ان يسلطوا الدم  
 اقرهوا من شهد عليه فقلت كيف جعل اوليا الذي شهد عليه على الذي اقره نصف الدم من قبله فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 الذي اقره على الذي شهد عليه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 ولا يجرى على من اقرهوا وراشدا عليه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 برصا عليه **مسألة** قال البيهقي في الشفاة المشهورة بالمشايخ ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 بعد ولا على سبيل دية انما يجرى وقالوا ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 دليل فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 التي على اكله عليه واليك ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 ان يقره ان حصلت الشهادة لئلا يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 لورثه فلا يجرى الا على **مسألة** قال البيهقي في النهاية ومن قبل رجلا من ادعي به وجده مع امراته او في داره فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 او يقره السنة على ما قالوا ان اقرهوا فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 رايها ولا يكون محصنا فانه يجرى على من قبله التزويج ولا يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 اسقطوا التزويج في القتل المحرم او يقول حازا لكونه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 اسقطوا التزويج ولا يجرى من سبيلها فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 كان الطرف اسفل فلا فرق ولا دية كاملة فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 الطرف طالع مثل الذي في الرجلين والحسين والانس وما استشهدوا القتل قولنا في مع بينا ونعتبر  
 المحرم على السنة وان كان الطرف باطنا فالقول قول المحرم عليه وقال ابو حنيفة القول قول الناجي وهو قوي  
 وقال في المسئلة المحرم فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 ان اقرهوا هذا قول الشافعي احتاره الشيخ والذي يعضد مدعيه ان القول قول المحرم عليه في الزنا وقال  
 معا سواك بالاطنين وانما هو لا جازح اصبها على ذلك وقولنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من فعل ذلك فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 على المدعي السنة والا صل سلامة الاعضاء والحيا في يد الشك والشك فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 الى الدالة وهذا قولنا نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 مدعيه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 بالطاهر وانه يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه فمقتضى ان يجرى نصفه  
 هبة وسقطوا ادعي السلامة التي على الاصل المكمل اقامه السنة عليها واسالوا السلام معا وجرى ما اقرهوا

في

فمن







والله اعلم بالاوليا المعنوية والاوليا العنصرية واستقرى المذهب حتى يثبت حيزه الذي جره فادامات سيده خرج من  
 الى الحرم ولم يكن له احد عليه سبيل الاصل في ذلك ان المذهب اقل خطا ودفوعه لولا الفرق او قل دونه مولاه  
 التي تولى اوليا المذهب واستقرت في العالمين على ما عين من تلو لولاه لا قال الشيخ في النهاية اقل من مذهب اهل البيت  
 على مولاه الذي دبره ان شاؤوا سبله ومنه الى اوليا المعنوية فان شاؤوا حكموا ان كان مذهب صاحبهم هذا اقل خطا  
 استقره وان كان خطا خطا استقره وليس لهم شكوا دام ان الذي دبره استسقى في وجه المعنوية وحار جرحوا وان  
 ابتادوا ريبا من كلام الشيخ في النهاية لا دليل على صحة هذه الرواية لانها سافرة للمعقول وهو ان خرج من ملك  
 من جبهه وما رعب الاوليا المعنوية من جبهه من ملكهم بعدد جبهه فيحتاج الى دليل ولا دليل على ذلك ولا مرجح في  
 ذلك لا لخاصة احد لا لوجه اوليها ولا لوجه آخر الرواية على ان كان المذهب من جبهه واحدا يجوز الرجوع في ذلك  
 كان كذلك وكان الفرحان فانه بعد موت من جبهه بصير جرحا واستسقى في الذي قاما اذا كانا المذهب لا يدر  
 حتى على ما قرأه وجرى به فليحظ ذلك وبما لم نقل ولا يجوز بخدي في الجمع المصروف سوا كان عن يده  
 اوله بكونه السيد ما رجع عن هذا ما صار على ما هو الا قربان المذهب ولا سبيل الى وفي المعنوية كما  
 البيع وقد قلنا ان بيع السبع مطلق المذهب على ما هو المذهب المطلق لا سبيل الى سبيل او ما كان يصرف  
 الخصم عن السبيل على السلام قال سألته عن مذهب رجل جرحا هل قال فقال مذهب رجل جرحا وقال سألته  
 دفع الى اوليا المعنوية حكوا له فاشاؤوا استقره وليس لهم شكوا ان الفرحان ما يابعدان المذهب بل هو جرحا  
 تعري في المذهب المذهب ما رجع حبل من جرحا في الحق عن الخلاف على السلام قال قلت لمدبر هذا خطا من  
 بغير عندنا ليصلح عنه مولاه فانا في دفع الحاشيا المعنوية بغير مذهب حتى يثبت الذي دبره ثم جرحا  
 لا سبيل عليه قال الشيخ وكما في الجرحا هذه الرواية مطلقه بل انتمى ما من المذهب جرحا المذهب جرحا وليس  
 فيها استسقى في المذهب والاولى ان استقر ذلك فيها فمما استقر اذا ما تولى الذي دبره استسقى في جرحه  
 المعنوية لئلا يسلطوا من امر مسلم وذلك ما في هذه الاخبار لما روى الخطاب بن ثعلبة ومارواه هشام بن محمد  
 سألنا ما الحق على السلام عن مذهب رجل جرحا قال في شيء رويتم في هذا الباب قال قلت رويتم في  
 عبد الله عليه السلام ان قال فكل من رتب الى اوليا المعنوية فادامات الذي دبره اعني قال لا يسجد الا لله وحده  
 دم امر مسلم قلت هكذا رويتم قال قلت على في نقله من اوليا المعنوية فادامات الذي دبره استسقى  
 في قيمته وهذا الذي اختاره الشيخ مذهب الصدوق في المقنع الا انه في المقنع قال استسقى في قيمة الشيخ  
 قال استسقى في المذهب وليس بعد من الصواب لما اخبرنا في الجمع من الاخبار ما سأل المعنوية **مسألة** قال  
 الشيخ في النهاية اذا امر جرحا بغير من فسله على العبد العزود دون سيده وبجرحا المولى ما دام جرحا  
 مبقا له وقد روي انه قيل السيد فسيقوم العبد السجين والعبد ما خطاه وكذا في الاستعداد وقال في  
 الخلاف اختلفوا في انما يصح ما في ان السيد اذا امر جرحا بغير من فسله على من جرحا العزود دون

مروا في بعضها ان على السيد العزود في بيعها ان على العبد العزود ولم يفسدوا او لم يفسدوا ذلك ان  
 كان العبد مبرأ فلا يعلم ان ما امر به محصية فان العزود على العبد ان كان صغيرا او كبيرا لا يفسد  
 ان جرح ما يامر سيده به واحده فسله كان العزود على السيد مطلق والاقوي في نفسي ان يقول ان كان  
 العبد عالما بان له سجن العنصر او تمكينا من العلم به فعليه العزود وان كان جرحا او محبوسا فانه سقط العزود  
 وجب فيه المذهب ثم نقل كلام الشافعي قال جرحه وسجين ما سئل بهده المطلقا شافعي في جرح المولى  
 وهذه المسألة ان المأمور ان كان عاقلا مبرأ من لقا الضمان عليه وان لم يكن عاقلا ولا مبرأ اما اصغر او جرحا  
 على الامر وقال في المستحق اذا كان له عيب محصور لا يفسد او يفسد ان كلما يامر سيده به فعليه فعله وكان  
 كسر المذهب بغير عيبا عنه مولاه وجرحا في كلما يامر ولا يعلم ان له خاصة في بيعه فانه اذا كان كذلك  
 فانه يستل من جرحا فسله على السيد العزود ان العبد يفرق في يده مولاه وكان كالا لم يمتد السجين والبيع  
 وكان على السيد العزود وهذه وان كان العبد مملوكا المرحوم يبيده الصفه ويجعل ان امر هذا الاطراف  
 في كلما يامر به فانه يستل من جرحا فسله فالحكم فيه ان كان عيبا من العزود على الامر جرحا بغير عيبا  
 ان العزود على العبد ان كان بالغا وان كان المأمور عاقلا مبرأ فالحكم يستل بالامر جرحا سقط الامر وكما  
 لانه اذا كان عاقلا مبرأ فسله جرحا على ما يعلم ان لا يجوز ما اختاره فان كان عيبا كبيرا فعليه العزود وان كان  
 صغيرا مبرأ او جرحا في المذهب سقطت مرفقة وقال ابن الجوزي ولو امر رجل بوجع عاقلا عالما ان الامر  
 يستل رجل فسله السيد العزود وحسن ذلك مرقا السجين حتى يفرج فان كانا المأمور عيبا او جرحا او كرها  
 لا بأس بالاعتناء به فله اعتناء زلت العزود عنه واخذت الامر وحسن العاقبة حتى يموت بعد فموت له وامره  
 بالسكينة لتول العنصر بغيره قال ان اول الصلاح من قبل او جرحا من جرحا من المأمور او اكره العزود والعقاصم  
 مسحق عليه وفي الامر المذكور لما يراه من عدم ما في الامر والامر في الظلم ويجعل له المذكر المحبس حتى  
 فاذا كان الامر سيدا العبد مطلقا والملك فسل السيد وجرحا العبد المحبس فان كانا فسل العبد وجرحا  
 السيد المحبس وقال ابن جرحا فان امر جرحا عاقلا بالامر او امر جرحا فالعزود على قياسه وان امر جرحا او محبوسا  
 ولم يكن له لمرت المذهب عاقلة وان اكرهه كان نصيبا الذي على الامر ونصيبا على جرحا العبد وان امر جرحا  
 له صغيرا او كبيرا جرحا بغير من لم يفسد وان كان مبرأ من العنصر على المباشرة وقال ابن ادريس اذا امر  
 انسان ان يقتل رجل فسله المأمور وجرحا العزود على العاقلة المباشرة للعبد ولا امره ان يقتل ما لم يفسد  
 ما دام جرحا فان اكرهه رجل جرحا على جرحا فسله كانه على المذكر الذي يشر العنصر العزود دون المذكر فان امر جرحا  
 بغير عيب فسله فقد اختلفت في انما يصح ما في ان السيد اذا امر جرحا بغير من فسله على السيد الجرحا بغير  
 ان يقتل السيد ويستودع العبد السجين قاله الذي يروي عندي في ذلك ان كان العبد عالما بان لا يصح العمل  
 او تمكينا من العلم فعليه العزود وان السيد وان كان جرحا او محبوسا فانه سقط العزود وجب فيه المذهب على







































[illegible][illegible]

وإن كان من  
أوصياءه  
بالمعذر المقطوع







































الصدوق في المنع في ذكر العترة الذين وكذا قال من الحديث والمهوران من مثل الميراث ما مثل يكون فيه  
 من ذرية العترة كغيره من ذرية العترة وقال في المنع اذا سلم الميراث من مثل خطا نسبت الميراث على غيره من ذرية  
 فتن سلم وليس له ميراث والميراث ان كان في الخطا كانت ذرية العترة ان كان في الميراث لم يكن له ميراث  
 كانت ذرية العترة وان كان معنويا فذرية الميراث وان كانت ذرية العترة وان كانت ذرية الميراث فخطا  
 خطا فان كان مولاه حيا كان استرطاعه ان يحرق في البرق حتى يحرق الميراث كمنع في ذرية العترة  
 فان ساروا استرطاعوا وان ساروا ما ساروا وان كان مولاه حيا كان له ميراث عليه وقد كان ذرية من كان  
 شيئا على ذرية الميراث ان يودي بغيره ما اعطى من الميراث ولا يطلو دم امر مسلم او يري ان يكون مائت على الميراث  
 ما لم يولدوا وليا الميراث عليه يستحقون ميراثا من ميراث الميراث وليس له ميراث وهذا القول عذري  
 اجد من قول سحر ان الميراث من الميراث يكون على مولاه نعم قوله وليس له ميراث يبيعه من ذرية العترة  
 في نصيبه ليرثه وقد بطلت باسرافه **مسألة** الميراثان في الميراث خمسة عشر ميراثا وقال انما في ميراث  
 حيا لم يولدوا غيره عليه السلام ان في الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث في الميراث  
 ان يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 على الميراث قال في الميراث خمسة عشر ميراثا وكذا في ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 عبد الملك عن الصادق عليه السلام قال لا ميراث للميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 ثلث الميراث في الميراث خمسة عشر ميراثا **مسألة** الميراثان في الميراث خمسة عشر ميراثا وقال انما في ميراث  
 وحده على ما شاع من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 في كتاب من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 في الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 الثا لث ساء وعلى اهل الجمل ما يرد على عبد الرحمن فسالته اما عبد الله عليه السلام فما روي ان في ميراث  
 كان على عبد الله عليه السلام من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 الورق عثر الف درهم وعشر الف درهم والميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 شاء والذي ذكرناه اوله احبنا السجيني وسلاوا في الصلاح كما في الجراح فبقي كل حلة خمسة دنانير وكذا ظاهر  
 كلامنا في ميراثنا فان قال على اهل الجمل والميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 اعيا والعتبة فلا ساء في الصدوق خمسة دنانير العترة هي عثر الف درهم والعتبة ساء **مسألة** قال في ميراث  
 ذهب كاجرة في خمسة دنانير من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 هو قول ابو الصلاح **مسألة** قال في ميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 بعلم صدوق قوله هل من حسبها فدعاها وقد روي ان من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث

من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 مويجا لعن الشن فان اعطيهما فقد كذب وان لم يعطيهما قد صدق واعني باعقل السجدة ورواه وكذا ابو الصلاح  
 والشيخ رحمه الله عليه على ما رواه سلمان بن محمد عن الصادق عليه السلام قال سالت عن العترة من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 قال ميراث ساء لم يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 ولحقه ثلث ما رواه الشيخ رحمه الله عليه عن الصادق عليه السلام قال سالت عن العترة من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 فان كان كذا وبالميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 للثا ك من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 واما العترة فما لا يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 فانه لا يحكم فيها بالعقاص بل يحكم بالارث كما لا سيرة والجائفة وما لا سيرة والجائفة وما لا سيرة والجائفة  
 فلا يصح ان يعاينها بل يرضى حتى يعبر الموضع لا سيرة وما لا سيرة وما لا سيرة وما لا سيرة وما لا سيرة  
 صلاح فانه يفتن من جارية على كل حال وقال في ميراث الجارية ان جارية من العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 وقاص بها بل الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 الا رضى العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 الى ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 لم يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 الحاقه مع عبد الله بن محمد فان كان من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 يكون جارية ما من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 والاصح ان يخرجه من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 والجائفة في الخوف وما يخرى بجوار فلا قصاص في ميراثه الا ساء **مسألة** قال في ميراث الصلاح واداء ميراث  
 العترة والعترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 حال وولد وان ساء ولا سيرة من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 ملكه ثلثه لم يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 ملكه ثلثه فانه لا يولد من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 لا يكون ميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 للميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث  
 بالبيع مع ان لا يجب دفعها **مسألة** قال في ميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث من ذرية العترة من ذرية الميراث

























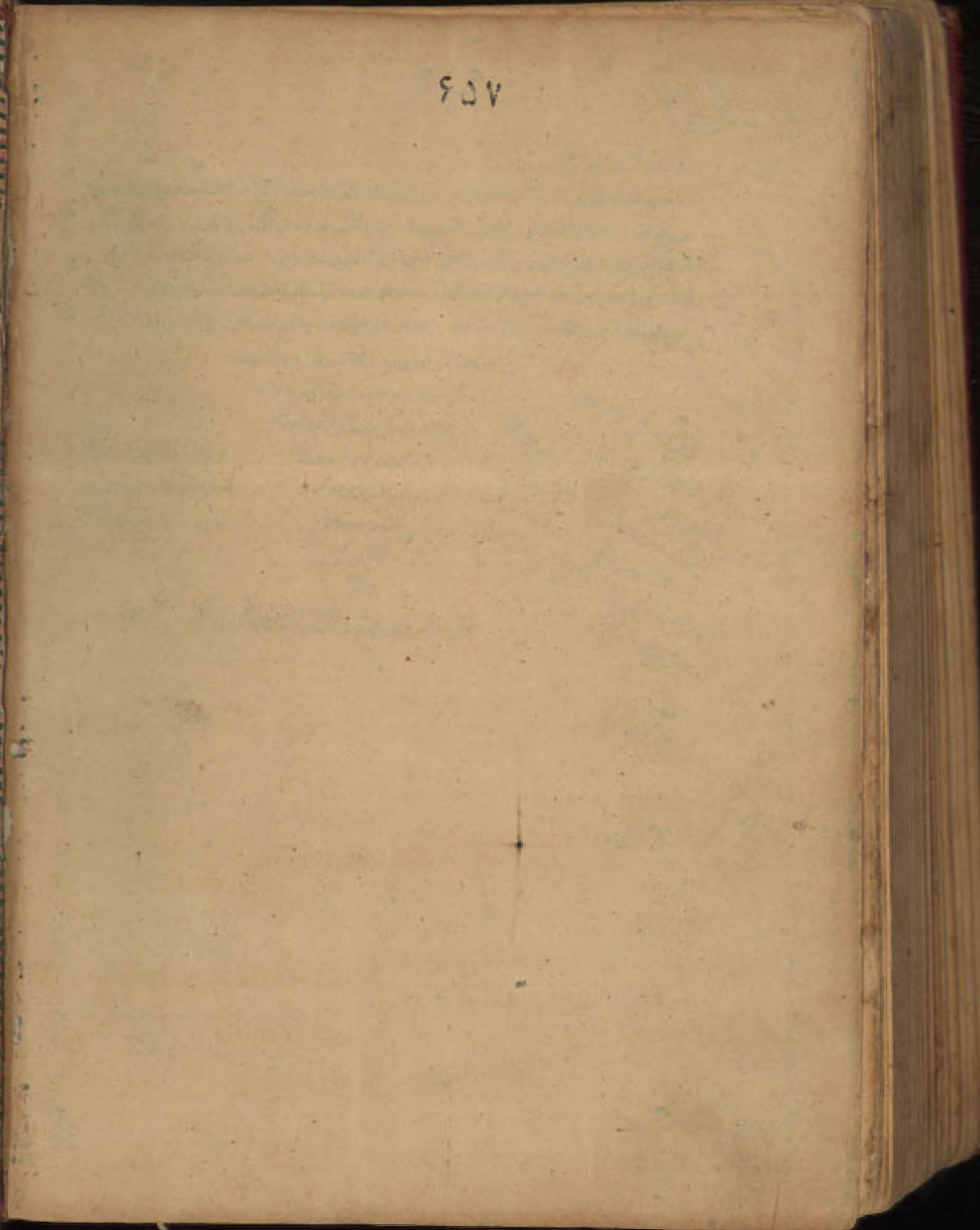
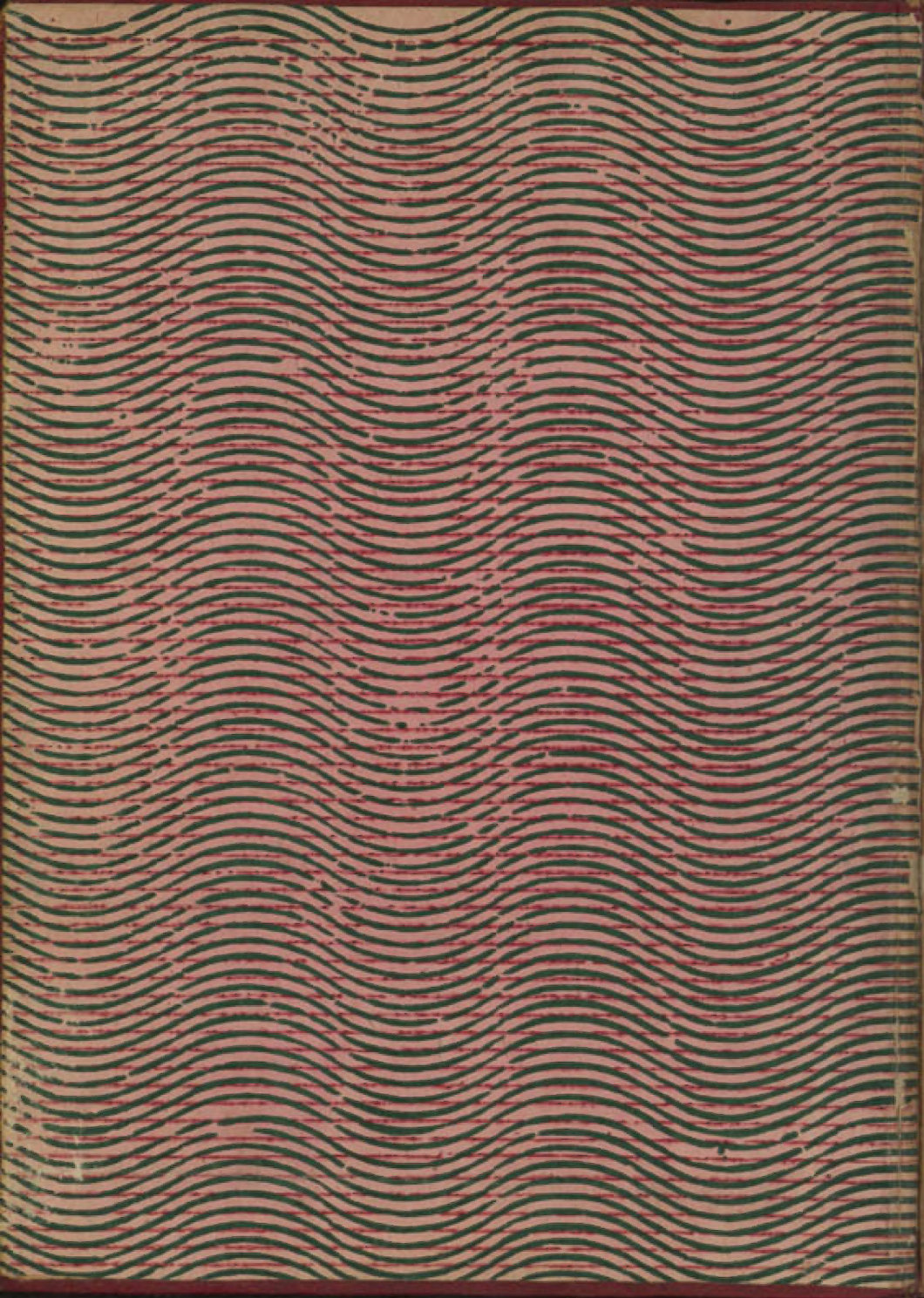












908